

تَسِيرَاتُ لُغَوِيَّة

دكتور شوقي ضيف



دارالمعارف

0185341



Bibliotheca Alexandrina

تَسِيرَاتُ لُغَوِيَّة

تَسِيرَاتُ لُغَوِيَّةٍ

بقلم

الدكتور شوقي ضيف



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذه تيسيرات في جوانب من استعمالات اللغة وقواعد العربية رأيت أن أعرضها على الكتّاب والقراء، حتى أنتهي عن طريقهم ما قد يظنونه إزاء بعض الصيغ من انحراف عن جادة العربية وقواعدها السديدة. والصيغ والاستعمالات في الكتاب موزعة على ثلاثة أقسام: قسم يتناول بعض القواعد تصحيحاً وتبييناً، وقسم يتناول بعض تعبيرات يظن أن بها شوباً من خطأ وهي بريئة منه، وقسم يعرض بعض ألفاظ دارجة تمت إلى الفصاحة بعرق أصيل.

وأول ما عرضت في القسم الأول: تبادل اللزوم والتعدي في الفعل الثلاثي الواحد إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية. وأوضحت أن الفعل الثلاثي المبني للمعلوم يستغني بمادته عن فاعله باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب. وأفعال: قلما وكثراً وطالما. والفعل الأول في باب التنازع. كما أوضحت أن الفعل المبني للمجهول يستغني بمادته عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور.

ووجدت اضطراراً بين الباحثين في أفعال المطاوعة القياسية تارة بالزيادة وتارة بالنقص، فبينت أن لها أربع صيغ لا تعداها. وتحدثت عن الجموع وأوضحت أنها جميعاً لمطلق الجمع قلة وكثرة مع شمولها لاسمى الجمع والجنس الجمعي، وحاولت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير في قرارات مجمعية سابقة.

ونظرت في قياسية جمع الجمع، ولاحظت أن الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً لا يدخلان في هذا القياس، وأن القياس ينصب فقط على جمع التكسير، فهو وحده الذي ينقاس جمعه عند الحاجة جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالماً.

ونظرت في فكرة التضمين التي فسر بها نحاة البصرة ما ذهبوا إليه من أن لكل حرف جر معنى وضيئياً خاصاً، إذ رأوا أن فعلاً متعدياً بحرف جر قد يتركه إلى حرف جر يتعدى به فعل آخر، فقالوا إنه ضُمن معناه، وبالمثل رأوا أن فعلاً متعدياً بنفسه قد يتعدى بحرف يتعدى به فعل

آخر فقالوا أيضاً إنه ضُمن معناه، أى أن الفعل في الحالين أُشرب معنى فعل آخر فأخذ حكمه في التعدى بنفس حرفه. ولما كان هذا التصور يُجوج في أحوال كثيرة إلى تكلف شديد رأيتُ الأخذ في حالى الفعلين السالفين برأى الكوفيين، وهو أنابة حروف الجر بعضها عن بعض في حالة الفعل الأول قياساً على الاستعمالات اللغوية الماثورة. أما في الحالة الثانية وهى التى تلحقُ فيها حروف الجر ببعض الأفعال المتعدية فإنها تعد حروفاً زائدة. وبذلك تلغى في الحالتين جميعاً فكرة التضمين وما يجبرُ إليه أحياناً من التكلف الشديد.

ولاحظت خلطاً بين صيغ أسماء المبالغة وصيغ الصفة المشبهة، فميزت صيغ كل نوع، وأفرقتها على حدة حتى لا يمسها الاختلاط أبداً. وأضفت إلى صيغ الأفعال المذكورة عند سيبويه - وهى اثنتا عشرة - صيغةً كانت أمثلتها نادرة في القديم، وتستخدم الآن بكثرة، وهى صيغة تمفعّل في مثل: تمخطر - تخرج - تعظم - تعلم.

وكان المجمع قد اتخذ قرارين بخروج صيغة «ماذا» في الاستفهام عن الصدر وبتسوية أساليب في ظاهرها خروج أسماء الاستفهام عن صدارتها، وقد أوضحت مراد النحاة بصدارة الاستفهام، كما أوضحت ما في القرارين المذكورين من خطأ، إذ المراد بالصدارة أنها لا تعرب مع ما قبلها، إنما تعرب مع ما بعدها في داخل جملتها، وأن ما قبلها من أفعال وغير أفعال لا يعمل فيها البتة. ومثلها في ذلك أسماء الشرط جازمة وغير جازمة.

وكان قد شاع في الصحف تسكين أواخر الأعلام المتابعة مع حذف كلمة «ابن» فيقال مثلاً: «تحدث أحمد حسن على» وفي أثناء دراسة لجنة الأصول للموضوع قدمت إليها مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءات ما يسوغُ ذلك إذ رجعت إلى سيبويه وغيره من القدماء فوجدتهم يشيرون إلى تسكين العرب أحياناً للحركة الإعرابية، وكذلك رجعت إلى قراءات الذكر الحكيم فوجدت بها صوراً مختلفة من تسكين الحركة الإعرابية، ورأيت في ذلك كله رخصة لتسكين الأعلام المتابعة في الكلام مع حذف كلمة «ابن». وتعرب الصيغة تقديرًا مثل كلمة واحدة رفعا ونصبًا وجرا.

وأضفت إلى ما تقدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف مثل وكيل أول الوزارة. وعادة يضع النحاة لفظي غير وسوى في باب الاستثناء، ويعربونها مستثنيين، مع أن ما يُضافان إليه هو المستثنى في مثل: «قام القوم غير - أو سوى - زيد» فزيد هو المستثنى فعلا، ولذلك أخرجتها من باب الاستثناء وأعربتُها - في مثل الصيغة السالفة - حالاً أخذاً

يرأى أبى على الفارسي الإمام النحوى المشهور. وكل التصحيحات السالفة للقواعد أقرها مجمع اللغة العربية في مؤتمرات له مختلفة.

وفي القسم الثاني من الكتاب أوضحت جواز بحى فعل الشرط ماضياً بعد «مها» في مثل: «مها كان عمله يحسنه - مها شاء يفعل - مها كلفته يعمل» وكان قد توهم بعض الباحثين أن فعل الشرط مع «مها» لا بد أن يكون مضارعاً، وهو توهم غير صحيح بشهادة أبيات في الشعر القديم. ومثل ذلك ما يتبادر لبعض الباحثين من أن «بيننا» لا تأتى إلا في صدر جملتها، ولا يصح أن تتوسط بينها، وتوسطها سائغ ولا غبار عليه. ويكثر في لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين مثل: «قطار القاهرة - أسوان» ولهذا الاستعمال أمثلة خرُجَتْ منه في بعض آى الذكر الحكيم وأمثلة في نصوص الشعر والنثر القديين مما يشهد بجوازه. وتتصدر صيغة «ما دام» جملتها في تعبيرات عصرية مثل: «ما دام على مجتهداً في دروسه فسيكتب له النجاح» وهو تصدُر سائغ بتقدير أن «ما» في مثل ذلك التعبير زمانية شرطية. وتأتى «حتى» عاطفة في بعض صيغ عصرية مع حذف المعطوف عليه مثل: «يؤمن بتقصير خالد حتى أنصاره» وهو حذف تسيغه العربية من قديم. ويكثر في استعمالات عصرية دخول «لا» النافية غير مكررة على الخبر والنعت والحال في مثل: «هذا العمل لا إنسانى - هى فكرة لا منطقية - صنع ذلك لا متردداً» وهى استعمالات صحيحة تجيزها اللفظ، كما تجيز لأصحاب العلم والفلسفة - عند الحاجة - أن يعدوا الكلمة المنفية بلا، والصيغة المسبوقة بما الموصولة، كلمة واحدة، ويدخلون عليها أداة التعريف: «أل» ويصوغون منها مصدرًا صناعياً كما صنع أسلافهم في مثل: «اللاأدرية - الماصدق». ومما يجرى على ألسنة المعاصرين قولهم: «لم ولن أفعل - لا ولن أفعل» وهما صيغتان سائغتان مقبولتان، وكذلك يجرى على لسانهم إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد مثل: «جلست حيث على» ولذلك أمثلة قديمة في الشعر والنثر. ومما سوَّغته تسهيل الهمة في مثل: «أيل للسقوط»، وبحى صيغة فاعل للدلالة على التتابع والمالاة كما في مثل دافع - ماطل - واظب، وهو إقرار لواقع الصيغة في العربية، وسوَّغت حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر إذا اقتضت ذلك ضرورة علمية، كما سوَّغت النسبة إلى المثنى في المصطلحات العلمية وأن تكون النسبة إلى نظرية النسبية نسبياً. وكل هذه الصيغ أقرها المجمع في مؤتمرات له مختلفة.

وفي القسم الثالث من الكتاب كلمات قد يظن أنها عامية، حتى إذا عُرِضت على معاجم الفصحى وقواعدها ظهر أنها تمت إليها بنسب وثيق، وتنبه لذلك صفوة من علمائنا فكتبوا

مؤلفات جمعوا فيها ألفاظاً عامية كثيرة ونوهوا بفصاحتها، على نحو ما نقرأ عند محمد علي الدسوقي في كتابه: تهذيب الألفاظ العامية وأحمد تيمور في كتابه: «معجم تيمور الكبير» وأحمد عيسى في كتابه: «المحكم في أصول اللغة العامية، ومحمود تيمور في كتابه «العامية الفصحى»، وعبد المنعم سيد عبد العال في: «معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية»، والدكتور محمد داود التنير في كتابه: «ألفاظ عامية فصيحة». فالقراءة وثيقة بين عاميتنا وفصحانا. وقد اخترت نحو ستين لفظة عامية أصور فيها كيف أن لفظة عامية - كما يتبادر - هي في حقيقتها فصيحة، إما أن العامية ورثتها عن الفصحى، وإما أن العامة بسليقتهم العربية الموروثة عبر مئات السنين اشتقوها أو وضعوها على هدى ما استقر في فطرتهم من الصياغة العربية. وهي أمثلة اخترتها وقد أقرت مؤتمرات المجمع ماعرضتها منها عليها، ووراءها مئات على شاكلتها يجدها القارئ في الكتب التي ذكرتها، وعلى غرارها كثير مما يجري على ألسنة العامة، حتى ليظن في كثير من الأحيان أن المواجز بين بنية الفصحى وبنية العامية إنما هي أقواس وهمية. والله وليُّ الهدى والتوفيق.

شوقي ضيف

القاهرة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ م

القسم الأول

تصحيح بعض القواعد

١ - تبادل اللزوم والتعدي في الفعل الثلاثي

الفعل اللازم

هو ما وليه فاعل مرفوع فقط، إما على أنه قائم به مثل: حَسَنَ زيد - قَبَّحَ عمرو، وإما على أنه واقع منه مثل: قعد زيد - جلس عمرو. وسمى ابن هشام هذا الفعل قاصراً.

الفعل المتعدي

هو ما وليه فاعل مرفوع، ومفعول به منصوب أو جار ومجرور، وهو بذلك قسمان: قسم يلي الفاعل المرفوع بعده مفعول به منصوب مثل: «كتب زيد رسالة، ظننت زيدا مسافراً». وقسم يلي الفاعل المرفوع بعده جار ومجرور مثل: «مر زيد بالدار - أذنت له - عكف على القراءة». وسمى بعض النحاة الفعل المتعدي واقعاً لوقوعه على ما بعد الفاعل من مفعول أو مجرور، وسماه آخرون مجاوزاً لتجاوزه الفاعل إلى ما بعده.

واختلف النحاة في القسم الثاني من الفعل المتعدي، فبعضهم جعله قسمًا ثانيًا له كما صنعت، وبعضهم ضمه إلى اللازم، وقال إنه إما أن يكتفى بفاعل، وإما أن يُضْمَ إلى الفاعل جار ومجرور. ورجحت الرأي الأول، لأن الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع على المفعول به، فإذا قلت مثلاً: «لفظَ زيد بالكلام - لفظَ زيد الكلام» كان اللفظ - أى النطق في الجملتين - واقعاً على الكلام. فمن التحكم أن نسمى الفعل في الجملة الأولى لازماً وفي الثانية متعدياً، والفاعلان متساويان في المعنى. وهو ما جعلني أضُم الفعل مع الجار والمجرور إلى الفعل المتعدي، ويؤكد ذلك أنه يجوز العطف على الجار والمجرور مع الفعل بالنصب، كما قال ابن جني، فيقال: مررت بزيد وعمراً، ورغبت فيه وجعفرًا، ونظرت إليه وسعيداً. وبذلك يكون الفعل المتعدي قسمين: قسمًا يتعدي بنفسه أو مباشرة، وقسم يتعدي بواسطة أى بحرف الجر. ويتضح ذلك في فعل، «ذهب زيد» اللازم، فإنك إذا أردت أن تحوِّله من باب اللزوم إلى باب التعدي كنت بالخيار، إما أن تقول: «أذهب زيد عمرًا» وإما أن تقول: «ذهب زيد بعمرو». وقد يقال إن الباء في الجملة الثانية تفيد معنى «مع» أو معنى المصاحبة، وهو ما لا تفيد الجملة الأولى.

وينتقض هذا الفهم قوله عز شأنه في سورة البقرة: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَبُورِهِمْ﴾. وهى قاعدة لا تتخلف أن الفعل المتعدي كما يقع على المفعول به يقع على المجرور دائماً أبداً.

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته

يكثُر في العربية كثرة مفرطة أن يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد له مفعول به بنفس صيغته، وسمى ذلك ابن جني في كتابه الخصائص «تسوية بين المتعدي وغير المتعدي» وساق منه سبعة وعشرين فعلاً، وهذا بيانها كما جاءت عنده:

«غاض الماء وَغَضَّتْهُ - وجبرث يده وَجَبَرَتْهُ - وعمر المنزل وَعَمَرَتْهُ - وسارت الدابة وَسَرَتْهَا - ودان الرجل وَدَنَتْهُ - وهلك وهلكته - وهبط وهبطته - وَرَجَّتْ الدابة بالمكان (إذا أقامت فيه) وَرَجَّتْهَا - وعاب الشيءُ وعيبته - وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم - وعفا الشيءُ (كثُر) وعفوته كَثُرَتْهُ - وفقر فوه وفقر فاه - وَشَحَا (فتح) فوه وشحاه - وَعَثَمَتْ يده وعثمتها أى جبرتها على غير استواء - ومدَّ النهر ومددته - وَسَرَحَتْ (رعت) الماشيةُ وسرحتها - وزاد الشيءُ وزدته - وذرا الشيءُ وَذَرَوْتُهُ (طيرته) - وخسف المكانُ وخسفه الله - ودلع لسانه ودلعه زيد (أى أخرجه) - وهاج القوم وهاجهم زيد - وطاخ الرجلُ وَطِخَتْهُ أى لطحته بالقيح - ووفر الشيءُ ووفرته - ورفع البعيرُ فى السير (بالغ) ورفعته - ونفى الشيءُ أى يَمُدُّ ونفيته - وَنَكَزَتِ البئرُ وَنَكَزَتْهَا أى أَقَلَّتْ ماءها - وَنَزَفَتِ الدماءُ وَنَزَفَتْهَا.

ونسوق بجانب هذه الأفعال التى ذكرها ابن جني أفعالاً مماثلة ليتضح مدى صنع العربية فى التحول بالفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته. فمن ذلك: «أتى القومُ وأتاهم - أَكْرَ البئرُ وأكرها أى حفرها - بَتَّ الحبلُ وبته أى قطعه - برد الماءُ وبرده - وبرع زيدُ وبرعه عمرو - وبلغ الأمرُ وبلغه - وَثَبِلَ الماءُ فى الحوضِ وثملهُ أى أبقاه - وحذر زيدُ وحذره عمرو - وحرَّ الماءُ وحره أى سخنه - وَحَسَرَ الكُمُ وحسره أى كشفه - وَحَسَدَ القَوْمُ وحشدهم - وحاش زيدُ وحاشه أى أفزعه - وخضب الشعرُ وخضبه - وخاس زيدُ وخاسه أى أذله - ورعت الماشيةُ ورعاها - وَرَعِمَ زيدُ ورعمه أى أذله - وَرَفَتِ الإناثُ ورفعته أى كسره - وسفح الدمُ وسفحه - وفطر الشيءُ وفطره أى شقه - وقطر الماءُ وقطره - ولزم العملُ ولزمه - وَنَبِطَ الماءُ وَنَبِطَهُ أى أظهره - وَنَشَفَ الشيءُ وَنَشَفَهُ - وَنَضَرَ الشيءُ وَنَضَرَهُ أى حسَّنه - وَنَقَصَ الماءُ وَنَقَصَهُ - وهزل الفرسُ وهزله أى أضفقه - وَوَقَفَ العملُ وَوَقَفَهُ - وَوَهَجَتِ النارُ وَوَهَجَهَا أى أوقدها - وَوَهَنَ زيدُ وَوَهَنَهُ».

ولم يقف النحاة من قديم في تعدية الفعل الثلاثي اللازم عند هذه الصورة والنظر في قياسها اكتفاء بأن تعديه ينقاس - كما هو معروف - بزيادة همزة أفعل عليه مثل: «خرج زيد وأخرجه» وبتضعيف وسطه مثل: «فرح زيد وفرّحه» وبزيادة ألف المفاعلة مثل: «جلس زيد وجالسه» وبصوغه على استفعال للطلب وللصيرورة مثل: «نبط الماء واستنبطه». وأرى أن تضم إلى هذه الصور الأربع القياسية في تعدى الفعل الثلاثي اللازم جواز تعديه بنفس صيغة التي أوضحناها مع تقييد ذلك بأن تتطلبه - أو تستلزمه - حاجة علمية أو بلاغية. وقد عدّى شوقي فعل فاه بمعنى نطق - وهو فعل لازم ويتعدى بالباء - في قوله مقدسا وطنه:

أديرُ إليك قبل البيت وجهي إذا فُهِتْ الشهادة والمتابا

التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة

ذكرنا آنفاً أن الأفعال المتعدية قسمان: قسم يتعدى بواسطة حرف جر، وقسم يتعدى بنفسه مباشرة. ويكثر في العربية أن يجتمع في الفعل الثلاثي الواحد القسمان معاً، كأن يقال مثلاً: «نزل زيد المكان - نزل زيد بالمكان» فمدلول الجملتين واحد، والفعل فيها واقع على «المكان» ولا فرق بين الجملتين في شيء، مما جعل بعض النحاة يسمي كلمة «بالمكان» المكونة من جار ومجرور في الجملة الثانية: «نزل زيد بالمكان» مفعولاً به بالحرف أو بحرف الجر. وكأن هذه التعدية بحرف الجر تماثل تعدية اللازم بالهمز أو التضعيف، فما تقوله في تعدية الفعل اللازم في مثل: «خرج زيد وأخرجه عمرو» تقوله في التعدية بحرف الجر: «خرج زيد وخرج عمرو به» فالفعل يتجاوز في صورتين فاعله إلى ما وراءه من مفعول به منصوب ومفعول به مجرور بحرف الجر. وهذا إنما يقال في تحليل صيغة «خرج زيد بعمرو» أما في إعرابها للنائشة فتعرب كلمة «بعمرو» جاراً ومجروراً متعلقين بالفعل «خرج» تيسيراً عليهم وتخفيفاً. ونحن نسوق طائفة من الأمثلة لتعدى الفعل الثلاثي بواسطة حرف الجر تارة، وبنفسه مباشرة تارة ثانية، لتتضح هذه الظاهرة في العربية وضوحاً بيّناً.

«بحث في الموضوع وبحثه - جحد بالدين وجحد - حَفَل بالشئ وحفله - حَلَم بالشئ وحلمه - خشى من زيد وخشيه - خَفَر بالعهد وخفره - درى بالشئ ودراه - دان له ودانه - رضى به وعليه وعنه ورضيه - رقم على الصفحة ورقمها أى كتبها - سلك بالطريق وسلكه - شكر له وشكره - شكّا من الداء وشكاه - صدف عن الشئ وصدفه - صعد في

السلم وصعد - ضلَّ عن الطريق وفيه ضله - ضم من ماله وضمه - عدَّ له وعده - عاد إليه وعاده - غضى من بصره وغضه - غفر له وغفره - غفل عن الشيء وغفله - قبض على النقد وقبضه - قذح بالزند وقذحه - قذف بالحجر وقذفه - لغز في أبياته ولغزها - كال له وكاله - مد في سيره ومدّه - ملَّ عن الشيء وملّه - مكر به ومكره - نصح له ونصحه - نظر إليه ونظره - نصَّ على الشيء ونصه - نقط على الحرف ونقطه - نأت عنك ونأتك - هد في الحائط وهده - هرج في النوم وهرجه أى كثره - هزَّ بالشيء وهزه - هز في الكلام وهزه أى أكثر منه - وشى بالكلام ووشاه أى افتراه - وصل إلى المكان ووصله.

ومعاجم اللغة تكتظ بكثير من نظائر هذه الأمثلة للفعل الثلاثي المتعدى بصيغة واحدة، تارة بواسطة حرف الجر، وتارة مباشرة بدون واسطة.

وإنما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضح مدى التواصل بين هاتين الصورتين للفعل الثلاثي المتعدى، وأن اللغة لم تضع بينهما أسواراً حادة، كما تبادر إلى بعض النحاة من القدماء والمحدثين. ومعروف أن النحاة البصريين توقفوا إزاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعدية بنفسها، وإذا وجدوا لها أمثلة قرآنية أو غير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجر، قالوا إن ذلك حادث في استخدامها، وسوَّغوه أن الأفعال في تلك الأمثلة ضُمَّتْ - في رأيهم - معاني أفعال أخرى تتعدى بنفس الحروف، وخالفهم الكوفيون فقالوا إن تلك الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة.

وتوقف النحاة البصريون أيضاً إزاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعدية بواسطة حرف الجر، إذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بنفسها مباشرة بدون واسطة، فقالوا إن ذلك أيضاً حادث في استعمالها، ولم يستطيعوا النفوذ إلى تحليل لهذا النوع أو ما يشبه التحليل، فقالوا: إن المجرور نصب بإسقاط الجار توسعاً، إما على المفعولية، وإما على التشبيه بالمفعول به، وإما بنزع الخافض. وَحَقًّا ذكروا التضمن هنا، ولكن مع أمثلة قليلة - كما سنرى - ولم يعمموه على نحو ما عموه مع الأفعال المتعدية بنفسها حين تتعدى بواسطة حرف الجر. ونحن نتوقف قليلاً بإزاء التضمن وإسقاط الجار، والنصب على نزع الخافض لعله يتضح لنا استخدام العربية لصيغ البابين اتضاحاً دقيقاً.

التضمنين في الفعل الثلاثي المتعدي مباشرة

التضمنين هنا هو أن يؤدي فعل متعدد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيأخذ حكمه في التعدية غير المباشرة. ونسوق شواهد لأفعال ثلاثية متعدية بنفسها استحالت متعدية بواسطة الحروف الجارة.

شواهد

أولاً: في القرآن الكريم

١ - قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصِبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾. وفعل: «يهدي» متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضَمَّن في الآية معنى «يتبين» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «اللام».

٢ - قال عز شأنه في سورة إبراهيم في إحدى القراءات: ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾. وفعل «تهوى» بفتح الواو متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضَمَّن في هذه القراءة معنى «تميل» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر، هو: «إلى».

٣ - قال تعالى في سورة الكهف: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ وفعل «تعدو» في الآية بمعنى تتجاوز، وهو متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضَمَّن في الآية معنى «تنبو» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «عن».

٤ - قال عز شأنه في سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾. وفعل «يريد» متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضَمَّن في الآية معنى «يهم» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «الباء».

٥ - قال تعالى في سورة النمل: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ وفعل «رَدَفَ» متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضَمَّن في الآية معنى «اقترب» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «اللام».

٦ - قال تعالى في سورة الإنسان: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ وفعل «يشرب» متعد بنفسه، فقال النحاة إنه ضَمَّن في الآية معنى «يروي» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «الباء».

ثانياً: في النثر والشعر

ساق النحاة لتحول الأفعال الثلاثية المتعدية مباشرة إلى أفعال متعدية بواسطة الحروف الجارة أمثلة محدودة من النثر في دعاء الصلاة والحديث النبوي، وأيضاً أمثلة محدودة من الشعر.

(أ) في النثر

١ - دعاء الصلاة في القيام: «سَمِعَ اللهُ لَمَنَ حَمِدَهُ»: قال النحاة: إن «سمع» فعل يتعدى بنفسه، وقد ضُمِّنَ في الدعاء معنى «استجاب» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «اللام».

٢ - جاء في حديث نبوى روى عن الرسول ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ» وفعل «حلف» يتعدى بنفسه، فقال النحاة إنه ضُمِّنَ في الحديث معنى «جسر» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو: (على).

(ب) في الشعر

١ - قال أبو ذؤيب الهذلى في وصف سحب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفُّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْبُجٌ

فقال النحاة إن «شربن» فعل متعد بنفسه، وضمن في البيت معنى «روين» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو «الباء» ومتى في البيت بمعنى من. والنبيج: مَرُّ السحاب السريع مع ما فيه من ضجيج الرعد.

٢ - قال الراعى

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رِيَاءُ أَحْمِرَةٍ سَوْدُ الْمَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالْأُورِ

ويروى: أخمرة جمع حمار. وأحمره جمع حمار أى أنهن بدويات راعيات. الماجر جمع محجر: العين. وقال النحاة إن فعل «يقرأ» متعد بنفسه، وضمن في البيت معنى «يتيرك» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو «الباء».

٣ - قال ذو الرمة في وصف ناقة:

وإن تعتزَّ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذَى ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلٌ

قال النحاة إن فعل «يجرح» متعد بنفسه، وضمن في البيت معنى «يعيث» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «فى». والمحل: الجذب. ذى ضروعها: لبنها.

٤ - قال راجز من بني ضبة

نحن - بنى ضبة - أصحابُ الفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

قال النحاة إن فعل «نرجو» متعد بنفسه، وضمن في البيت معنى «نطمع» ولذلك تحول مثله متعدباً بحرف جر، هو «الباء». والفعلج = النصر.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد التضمين السابقة ما يلي:

أولاً: في الآيات القرآنية

نبدأ بالآيتين: الأولى والخامسة، لأن الحرف الذي حول الفعلين فيها من التعدى المباشر إلى التعدى غير المباشر هو «اللام» وذكر المبرد في كتابه المقتضب أن اللام في الآية رقم (٥) زائدة، وحرى أن تحمل في الآية الأولى على الزيادة أيضاً، بل لعل ذلك فيها أولى وأوضح. ونقل ابن هشام في «المغني» عن الفراء أن «إلى» في الآية الثانية زائدة في قراءة من قرأ: ﴿تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو. والآية الثالثة يقرنها النحاة بآية سورة النور ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ إذ يقولون إن فعل «يخالف» متعد بنفسه وضمن في الآية معنى «يخرجون» ولذلك تحول مثله متعدباً بحرف جر، هو «عن». وذكر السيوطي في عرضه لحرف الجر «عن» ومعانيه واستعمالاته بكتابه «الهمع» أن أبا عبيد اللغوي المعروف ذهب إلى جواز زيادة حرف الجر «عن» في الاختيار مستدلاً على ذلك بمجيئها زائدة في آية سورة النور السالفة، وأوضح أن تحمل في الآية الثالثة المذكورة مع الفعل «تعدو» على الزيادة لا على أن الفعل ضَمَّنَ معنى «تنبو». والآية الرابعة استشهد بها ابن هشام في كتابه «المغني» على زيادة حرف الجر: «الباء» بين الفعل ومفعوله، ثم أضاف أنه: قيل إن الفعل في الآية ضمن معنى «يهم» وتعبيره إزاء عرضه لهذا الرأي بكلمة قيل تضييف له، وأنه يرجح عليه القول بأن الباء زائدة في كلمة «يلجأ». وذكرنا مع الآية السادسة الرأي القائل بأن دخول الباء على مفعول «يشرب» جعله يتضمن معنى «يروى» وذهب ابن هشام في كتابه «المغني» إلى أن الباء في الآية للتبويض وبذلك تحلو من التضمين.

ثانياً: في النثر والشعر

إذا تركنا الآيات القرآنية إلى أمثلة النثر والشعر لاحظنا أن فعل «سَمِعَ» في دعاء الصلاة، كما يأتي متعدباً بنفسه في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ يأتي متعدباً بواسطة اللام الجارة كما في قوله جل شأنه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ﴾ وهو ما فات

القائلين بأن دعاء الصلاة: «سمع الله لمن حمده» فيه تضمين.

والمثال الثرى الثانى وهو الحديث النبوى «من حلف على يمين» مثل «على» فيه مثل «اللام» فى دعاء الصلاة، إذ ذكر السيوطى فى كتابه «المجمع» أن ابن مالك جوز زيادة «على» بين الفعل ومفعوله مستشهدا على ذلك بالحديث النبوى المذكور. وحملها على الزيادة فى الحديث أولى وأوضح من حمل «حلف» على معنى «جسر» الذى لا يتبادر إلى الذهن.

والباء الواقعة فى البيت الأول بين كلمتي «شرب» و«بماء البحر» التى جعلت بعض النحاة يقولون إن الفعل ضمن معنى «روى» ذكر ابن هشام فى كتابه «المغنى» أنها للتبعيض مثلها مثل أختها فى الآية رقم (٦) السالفة أى أنه لا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين.

وذكر ابن هشام أيضاً فى مبحث الباء الجارة بكتابه «المغنى» أن الباء الواقعة بين الفعل ومفعوله فى البيت: الثانى والرابع زائدة مثل الباء فى الآية رقم (٤). وبقي البيت الثالث بيت ذى الرمة، وقول ابن هشام فيه إن فعل «يَجْرَحُ» ضمن معنى «يعيث» لا يتضح، وأولى منه وأكثر وضوحاً الأخذ برأى أبى عبيد القائل بأن «فى» قد تأتى زائدة مستدلاً على ذلك بمجيئها زائدة فى قوله تعالى على لسان نوح عن السفينة فى سورة هود: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ﴾ أى اركبوها.

وواضح أن جميع الأمثلة القرآنية وغير القرآنية التى ساقها بعض النحاة للدلالة على تضمين الفعل المتعدى بنفسه فعلاً متعدياً بواسطة حرف من حروف الجر ليس شىء منها قاطعاً فى هذه الدلالة بشهادة نحا آخرين، ذهبوا إلى أن تلك الحروف الواقعة بين تلك الأفعال المتعدية مباشرة ومفاعيلها حروف زيادة، وقد رأينا أنها شملت عندهم حروف الباء واللام وإلى وعن وعلى وفى.

ومثل هذه الحروف فى الزيادة بين الأفعال والمفاعيل «من» الجارة، وتطرد زيادتها مع المفعول به إذا كان نكرة وتقدمها نفى أو استفهام، مثل قولك: «لا تؤذ من أحد» وقوله سبحانه: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾.

ومعنى ذلك أن حروف الجر قد تأتى زائدة بين الفعل ومفعوله، وليس المفعول فى ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر، سواء الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، إنما المفعول على الظاهرة اللغوية الكبرى فى العربية، ظاهرة مجيء الفعل المتعدى مباشرة متعدياً بواسطة حرف من حروف الجر. ومن المؤكد أن النحاة الكوفيين الذين تنبهوا إلى أن حروف الجر الداخلة على المفاعيل مع الأفعال الثلاثية المارة حروف زائدة كانوا أدق فقهاً وإحساساً بطبيعة العربية.

وليس معنى زيادتها أنها لا تفيد معنى، فهي دائماً تفيد تأكيد الفعل، وقد تقوى عمله كما لاحظ النحاة، وأيضاً قد تصيف إليه شيئاً من معناها وهو عادة معنى لا يكاد ينضبط في استخدامه مع الأفعال المتعدية بنفسها، ولذلك عُدَّ النحاة الكوفيون ومن تابعهم معاني تلك الحروف، ونضرب لذلك مثلاً الباء التي قد تضاف إلى المفاعيل، فإن سببويه لم يذكر لها إلا معنى واحداً، هو الإلصاق، ويقول ابن هشام إنه المعنى الأساسي الذي لا يفارقتها، بينما النحاة الكوفيون ومن تابعهم أضافوا إلى هذا المعنى ثلاثة عشر معنى ذكرها ابن هشام من مثل الاستعانة والسببية والمصاحبة، وكلها ترد إلى معنى الإلصاق الأساسي بصورة أو بأخرى.

ومثل الباء حرف الجر «عن» فمعناه الأساسي المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه، وأضاف ابن هشام إليه تسعة معانٍ أخرى. ومثل عن والباء حرف الجر «على» فأصل معناه الاستعلاء وأضاف إليه ثمانية معانٍ.

وإذا أخذنا الحرف الأخير وأضافناه إلى فعل «حمل» وجدنا المعاجم تثبت له حيثنذ طائفة من المعاني المختلفة بجانب معناه الحسي الأصلي في مثل: «حمل كتاباً معه» إذ قد يفيد الجهد الشاق في مثل: «حمل على نفسه» وقد يفيد الكرُّ في الحرب في مثل: «حمل عليه في ساحة القتال» وقد يفيد الذم في مثل: «حمل عليه ولم يذكره بخير» وقد يفيد النقد العنيف في مثل: «حمل على شعره في مقاله». وارجع إلى الفعل نفسه بدون استخدام حرف الجر «على» مع مفعوله، فإنك ترى المعاجم تثبت له معاني متعددة بجانب معناه الحسي الأصلي في مثل: «حمل حقيبتيه» إذ قد يفيد ستر الشيء مثل: «حمل الضغينة لخصمه» وقد يفيد الكفالة والضمن في مثل: «حمل عنه دينه» وقد يفيد الحمل على ظهر دابة في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ﴾ وقد يفيد الحفظ في مثل: «حمل القرآن الكريم» وقد يفيد الفهم في مثل: «حمل العلم». وكل فعل متعد بنفسه ويحرف من حروف الجر - على هذا النحو - له ظلال تمدُّ في معناه بصور مختلفة في جميع اللغات.

ومن التحكم ما ذهب إليه بعض النحاة إذن في بعض أمثلة الفعل المتعدي بنفسه زاعمين أنه ضمن معنى فعل آخر، وأخذ حكمه في التعدية غير المباشرة، فإن فكرتهم إذا طبقناها بدقة شملت استعمالات جميع الأفعال المتعدية مباشرة وبواسطة حروف الجر، وأصبحنا إزاء تضمين في الأفعال المتعدية لا حدود له ولا ضفاف، وهو ما يدفع إلى القول بإلغاء فكرة التضمين وما ترتب عليه من أخذ المجمع بقياسيته مع ما اشترط له من تحقق المناسبة بين الفعل في معناه قبل التضمين ومعناه مضمناً شرحاً لمعناه الجديد، إذ الحقيقة أن لكل فعل في اللغة استخدامات

مختلفة، سواء كان متعدياً بنفسه أو بواسطة حرف الجر، بل سواء كان متعدياً أو لازماً، ولذلك كان ينبغي قبول هذه الاستخدامات مع الانصراف عن قاعدة التضمين وقياسيتها، إلى قاعدة تحويل الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعدٍ بواسطة حرف من حروف الجر، وقياسية هذا التحويل، مادام يلائم الذوق العربي، ويؤدي حاجة علمية أو بلاغية، وسنعود إلى بيان ذلك بياناً مفصلاً في مبحث تال عن التضمين.

إسقاط الجار للمفاعيل

عرضنا - فيما أسلفنا - مجموعة غير قليلة من أفعال ثلاثية متعدى تارة مباشرة، وتارة بواسطة أحد الحروف الجارة، وهى أكثر من أن يحاط بها فى العربية، مما يؤكد أن سليقة العرب اللغوية اعتدت - من قديم - بصيغة الفعل الثلاثى المتعدى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ثانية، وأنها أكثر من استخدام هذا الفعل. ويلاحظ فى استخدام العربية له أنها آثرت أحياناً - فى التداول على الألسنة - إحدى الصورتين من التعدى مع عدم الإهمال نهائياً للصورة الثانية.

وقد رأينا آنفاً أن بعض النحاة - حين رأوا بعض الأفعال الثلاثية التى يشيع تداولها متعدية مباشرة إلى مفاعيلها قد تعدتْ بواسطة حرف من حروف الجر - قالوا إنها تضمنت معانى أفعال مماثلة، ولذلك أخذت حكمها فى التعدى بتلك الحروف. وناقشنا الرأى فى تصور هذا التضمين ذاهبين إلى أن تحول الفعل المتعدى مباشرة إلى التعدى بحرف جر صورة أصيلة فى العربية، ولا تصور تضميناً ولا ما يشبه التضمين. ويقابل هؤلاء النحاة من أصحاب قاعدة التضمين نحاة توقفوا إزاء الصورة المقابلة للفعل الثلاثى المتعدى بواسطة حرف الجر الذى يدور كثيراً فى الألسنة حين رأوا حرف الجر يسقط معه أو يحذف من المجرور، ويتحول منصوباً مثل: «رضى عن الأمر - رضى الأمر» وقالوا: كيف تعرب كلمة «الأمر» التى كانت مجرورة بحرف الجر «عن» فى المثال الأول، وتحولت منصوبة بعد فعل «رضى» فى المثال الثانى؟ فقبل تعرب منصوبة على المفعولية أو على التشبيه بالمفعول به، وقبل تعرب منصوبة بنزع الخافض أى الجار. وواضح أن فعل «رضى» واقع فى المثال الثانى على كلمة «الأمر» المنصوبة بالضبط كما يقع الفعل المتعدى مباشرة على المفعول به فى مثل: «فَقَعَ الدُّرُسَ - حَفِظَ الْقَصِيدَةَ». ولذلك كتبنا نرد الرأىين المذكورين: فى نصب الاسم الذى سقط عنه الجار بنزع الخافض، أو على التشبيه بالمفعول، إذ هو مفعول به على الحقيقة كما ذكر ذلك سيبويه فى تعليقه على بيت

عمروين معد يكرب الذى سنذكره بعد قليل، وعلى آية سورة الأعراف: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ أى من قومه. وتبعه المبرّد فى هذا الرأى قائلا: إنه لما حُذِف حرف الإضافة، أى الجر فى الآية، وصل الفعل إلى الاسم المنصوب فعمل فيه النصب.

شواهد

نتوقف قليلا لعرض أمثلة ذكرها النحاة سقط فيها الجار للمفاعيل مع أفعال ثلاثية فى القرآن الكريم وفى الشعر وفى أفعال مسموعة.

أولاً: فى القرآن الكريم

١ - قال تعالى فى سورة البقرة: ﴿وَيَمْدُهُمْ فِى طَعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ فقال النحاة إن فعل «يمدهم» فى الآية متعد بنفسه وهو يتعدى باللام الجارة، يقال: «يمد لهم» وسقطت «اللام» فى تقدير النحاة كما سقطت فى آية سورة الأعراف: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى الْغَىِّ﴾ أى يمدون لهم.

٢ - قال عز شأنه أيضا فى سورة البقرة: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ﴾ أى الزواج فقال النحاة إن فعل «تعزموا» فى الآية متعد بنفسه وهو يتعدى بعل الجارة، أى على عقدة النكاح، وسقطت «على» الجارة.

٣ - قال تعالى فى سورة آل عمران: ﴿لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبِغُونَهَا عِوَجًا﴾ أى تطلبون لسبيل الله العوج والميل عن الحق. وقال النحاة إن فعل «تبغون» متعد بنفسه فى الآية إلى مفعولين، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثانى باللام الجارة فيقال مثلا: «تبغون لإخوانكم الخير» وفى تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير فى «تبغونها». ومثل هذه الآية فى سقوط اللام الجارة مع الفعل «بغى» سقوطها فى آية سورة الأعراف: ﴿وَيَبِغُونَهَا عِوَجًا﴾ وهى تطابق الآية السالفة، ومثلها آية سورة التوبة: ﴿يَبِغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ أى يبغون لكم الفتنة.

٤ - قال جل شأنه أيضا فى سورة آل عمران: ﴿لَا يَأْلُوَكُمْ خَبَالًا﴾ أى لا يمنعونكم فسادا يقدرون عليه، فقال النحاة: إن فعل «يألوكم» فى الآية لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين، إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثانى باللام الجارة مثل فعل «بغى»

واستعمالاته في الآيات السالفة، وفي تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير في الفعل «يألونكم» أي لا يألون لكم خيالاً.

٥ - قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فقال النحاة إن فعل «أقعد» في الآية متعد بنفسه إلى مفعول به، وهو يتعدى إليه بحرف الجر: «على» أي لأقعدن لهم على صراطك المستقيم، وسقطت «على» الجارة. ومثل هذه الآية في سقوط «على» الجارة آية سورة التوبة: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ أي على كل مرصد.

٦ - قال عز شأنه في سورة الأعراف أيضاً: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ أي أسبقتموه، وقال النحاة إن فعل «أعجلتم» في الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بحرف الجر «عن» يقال: «أعجلت عن الأمر» وسقطت من الآية: عن الجارة.

٧ - قال تعالى في سورة سبأ: ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ بدون تضعيف الدال في «صدق» كما جاء في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من السبعة، وقال النحاة إن فعل «صدق» في الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بحرف الجر: «في» أي في ظنه وفي تقديرهم أن «في» «سقطت» من الآية.

٨ - قال عز شأنه في سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ فقال النحاة إن فعل «هدى» في الآية متعد بنفسه، وهو يتعدى بإلى الجارة، أي هديناه إلى السبيل فسقطت من الآية «إلى».

ثانياً: في الشعر

١ - قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتُ به فقد تركك ذا مالٍ وذا نَشِبٍ

فقال سيبويه والنحاة: إن فعل «أمر» في البيت تعدى بنفسه إلى مفعولين، هما الضمير و«الخير»، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد، ويتعدى إلى الثاني بواسطة الباء الجارة، فيقال «أمرتك بالخير» وسقطت من البيت «الباء».

٢ - قال ساعدة بن جؤبة الهذلي في وصف رمح:

لَدُنْ يَهْرَ الكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطريقُ الثُّعْلَبُ

لندن: لين. يغسل: يهتز. وقال النحاة: إن فعل «عسل» في البيت متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى بواسطة «في» الجارة. يقال: «عسل في الطريق» أي اهتز، وسقطت من البيت: «في».

٣ - قال عروة بن جزام العُذري:

تَحْنُ فُتَيْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفَى الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي
وقال النحاة ان فعل «قضى» في البيت متعد بنفسه. وهو إنما يتعدى بحرف الجر: «على»
أى: «لَقَضَى عَلَى» فسقطت من البيت «على» الجارة.

ثالثاً: في أفعال مسموعة

ذكر السيوطى بكتابه «مع الهوامع» في حديثه عن العوامل طائفة من الأفعالُ سُمِعَ فيها
حذف الجار من المفعول الثانى، وما ذكره من الأفعال الثلاثة فعل «أمر» الذى مر بنا فى بيت
عمرو بن معد يكرب وفعل «كنى» تقول: «كنيته بأبى الحسن - كنيته أبا الحسن» وفعل «دعا»
تقول: «دعوته بأحمد - دعوته أحمد» وفعل «هدى» ومثل له بآية سورة الإنسان التى
مرت بنا. وسنعود إلى هذا المثال عما قليل.

وبجانب ذلك ذكر السيوطى طائفة من الأفعال المتعدية بحرف جر إلى مفعول به واحد
قائلاً: إنه سُمِعَ فيها حذف الجار، وبدأها بفعل صدق «بتخفيف الدال عند من قرأها مخففة فى
الآية الكريمة التى مرت بنا: ﴿صدق عليهم إيليس ظنه﴾ أى فى ظنه. وأضاف السيوطى إلى هذا
الفعل الثلاثى الذى سقط حرف الجر من مفعوله فى تقدير النحاة ثمانية أفعال ثلاثية مماثلة له فى
سقوط الجار من مفعولها، وهى: «فرق» يقال: «فرق منه - فرقه» أى خافه خوفاً شديداً،
«وفزع» يقال: فزع إليه - فزعه «أى أغاثه»، و «جاز يقال: «جاز بالطريق - جاز الطريق»
أى قط ، «وشاق» يقال: «شاق إليه - شاقه» أى اشتاقه، و «راح» يقال: «راح إلى
القوم - راح القوم» أى ذهب إليهم، ونأى يقال: «نأى عن زيد - نأى زيذاً» أى بعد عنه،
و «مل» يقال: «مللت من الشيء - مللت الشيء» وخشى يقال «خشى من زيد - خشى
زيذاً» أى خافه.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد إسقاط الجار السابقة من مفعول الأفعال الثلاثة ما يلى:

أولاً: فى الآيات القرآنية

نبدأ بالآية الأولى وما قاله النحاة فيها من أن فعل «يهدم» فيها متعد بنفسه وهو يتعدى

باللام، وسقطت معه من المفعول به، وهو قول غير دقيق، لأن المعاجم نصت على أن هذا الفعل يتعدى بنفسه حيناً، وبحرف الجر: اللام حيناً آخر فيقال: «مدّه في الغي والضلال - مدّه له». فمن التحكم أن يقال في المثال الأول أن اللام الجارة سقطت منه، لأن هذا هو الاستعمال اللغوي للفعل بشهادة القرآن، إذ تارة تحذف اللام الجارة مع المفعول الثاني له، وتارة تذكر كما في قوله تعالى: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾. وبذلك مضى القرآن ومضت العربية. ومثل فعل «مد» في التعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر فعل: «تعزّموا» في الآية الثانية، إذ في المعاجم أنه يقال: «عزمت على الأمر وعزّمته».

وقال الأسود بن عمارة:

وقولا لها هذا الفراقُ عَزَمْتِيْهْ فهل موعدٌ قبلَ الفراقِ فِئْلِها

وبذلك تخرج الآية مثل سابقتها من القول بأن الفعل فيها متعد بنفسه وهو يتعدى بعلى، إذ يتعدى بالصورتين جميعاً.

ومثل الفعلين في الخروج من تصور سقوط الجار مع المفعول به فعل. «بغى - تبغون - يبغون» في الآية الثالثة فقد ذكر النحاة أنه يتعدى إلى مفعوله الثاني بواسطة اللام الجارة وأنه حذف من الآية المذكورة في رقم ٣. وفي المعاجم يقال: «بغى له الخير - بغاه الخير» وقال كعب بن زهير يشكو حظه، وأنه إذا نتج له أربع نوقٍ في عام بغى لها حظه خناسير - أى دواهي - فأهلكتهن:

إذا ما تَنَجَّنَا أَرْبَعًا عامَ كُفَاةٍ بَغَاها خَنَاسِيرًا فَأَهْلَكَ أَرْبَعًا

والكفاة: نتاج العام الواحد. وكما أن بغى مثل أخويه السابقين يتعدى بنفسه وبالجار كذلك فعل «يألونكم» في الآية الرابعة، إذ تذكر المعاجم أنه كما يقال: «لا يألون لكم جهداً» يقال: «لا يألونكم جهداً».

وفعل «قعد» في الآية الخامسة لا يتعدى بنفسه، وإنما يتعدى بحرف جر كما ذكر النحاة غير أنه في الآية: ﴿لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وكذلك في الآية الثانية: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ليس متعدياً كما ظن النحاة، إذ المنصوب بعدهما، وهو «صراطك - كل مرصد» ليس مفعولاً به، وإنما هو ظرف مكان في رأى الزُّجَّاج وابن الطَّراوة الأندلسي، ولذلك حذفت معها «في» إذ تحذف مع الظروف كثيراً.

ومثل الأفعال السابقة في التعدى بنفسها وبواسطة حرف الجر فعل «عجل» في الآية

السادسة: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ فقد ذكرت المعاجم أنه يتعدى بحرف الجر فيقال «عجل عن الأمر» ويتعدى بنفسه فيقال «عجل الأمر» أى سبقه. وذكر ابن جني في الآية السابعة أن الفراء ذهب إلى أن كلمة «ظنه» على معنى «في ظنه» وقال هذا تحمل للإعراب وتحريف للمعنى، وبذلك رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء وبعض النحاة في الآية من أنه حذف من مفعولها: «ظنه» حرف في وقال إن قراءة «صَدَقَ» في الآية بالتخفيف مثل قراءة «صَدَقَ» بتشديد الدال أى أنه تحقق لإبليس ما كان ظنه فيهم من طاعتهم له وعصيانهم لربه. والآية الثامنة فعلها: «هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ» كالأفعال السابقة يأتي في اللغة متعدياً بنفسه وبحرف جر، ومعنى ذلك أنه لا يبقى للنحاة مثال قرأتى من أمثلة الأفعال الثلاثية التي ذكرها يتعين فيه أن الفعل كان حقه أن يتعدى بحرف جر وتعدى بدونه، إذ الحق الصحيح في العربية لجميع الأفعال القرآنية في الأمثلة المذكورة أنها تتعدى تارة متعدياً مباشراً، وتارة تتعدى بواسطة حرف من حروف الجر.

ثانياً: في الشعر

فعل «أمر» المتعدى إلى مفعوله الثاني في البيت الأول، وهو الخبر «ذكر النحاة أنه لا يتعدى إليه إلا بواسطة حرف الجر الباء» وأنه سقط منه أو حذف، غير أن المعاجم ذكرت أنه يأتي متعدياً إلى المفعول الثاني بنفسه وبحرف جر، فيقال: «أمره بالصدقة» كما يقال «أمره الصدقة». وبيت ساعدة بن جؤية نصب فيه «الطريق» وتبادر إلى بعض النحاة أنه مفعول به، وهو ظرف مكان كما في الآية رقم ٥. وفعل «قضى» في بيت عروة مثل فعل «أمر» ذكرت المعاجم أنه يتعدى بنفسه وبحرف الجر: «على» فيقال: «قضائي - قضائي على». وإذن لا يبقى في أيدي النحاة شاهد شعري مما تمثلوا به لسقوط الجار من مفعول الفعل الثلاثي.

ثالثاً: الأفعال المسووعة عند السيوطي

رأينا السيوطي يذكر طائفة من الأفعال، ويقول إنه سُمع فيها حذف الجار، وذكر من بينها فعل «هَدَى» في آية سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ التي مرت بنا، ومن يرجع إلى هذا الفعل ووصله بالمفعول في آي الذكر الحكيم مباشرة وبواسطة حرف الجر مهتدياً بالمعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي، يجيد أن - الفعل ماضياً ومضارعاً - جاء نحو عشرين مرة متعدياً بنفسه، ونحو ثلاثين مرة متعدياً بحرف جر، ويكثر أن تأتي الصيغة الواحدة مرة مع هذا الفعل ومرة مع ذاك، ففي سورة النساء: ﴿وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾، وفي سورة الأنعام

﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وفي سورة الصافات: ﴿وَهَدَيْنَاهُمْ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. وفي رأيي أن النحاة لو تنبهوا في هذا الفعل إلى استخدام القرآن الواسع له بصورتيه في التعدى بنفسه وبحرف الجر لما قالوا إن حرف الجر «إلى» حذف من آية الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾، بل لتنبهوا أكثر من ذلك إلى أن بقية الأفعال التي لاحظوا أنها تأتي في القرآن وفي الشعر مرة متعدية مباشرة ومرة بواسطة الجار أن ذلك جزء لا يتجزأ من طبيعتها اللغوية، وبذلك تلغى فكرة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية التي كان يظن النحاة أن أفعالها لا تعدى إلا بجار، لتحل محلها فكرة أن تلك الأفعال جميعاً تدخل في الدائرة الكبرى للأفعال التي جاءت متعدية بنفسها تارة وبحروف الجر تارة ثانية.

وكما ألقينا قاعدة التضمين وقياسيتها وأثبتنا مكانها قاعدة استعمال الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعد بواسطة حرف من حروف الجر وقياسيتها، مادام هذا الاستعمال يستوفي حاجة علمية أو بلاغية، كذلك تلغى هنا قاعدة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية بواسطة، ونثبت مكانها قاعدة تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف من حروف الجر، إلى فعل متعدٍ بنفسه، وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفى غرضاً علمياً أو بلاغياً. ولا يعرب الاسم المنصوب بعد هذا الفعل منصوباً بإسقاط الجار أو حذفه، ولا منصوباً بنزع الخافض ولا منصوباً على الاتساع بالمفعولية، كما قال بعض النحاة، وإنما يعرب مفعولاً به منصوباً، كما أعربه سيبويه والمبرد.

النتائج

نستطيع أن نلخص نتائج كل ما قدمناه في ثلاث صور:

صورة تضاف إلى الوجوه التي أثبتنا النحاة لتعدى الفعل الثلاثي اللازم، وصورة ثانية لقياسية تحويل الفعل الثلاثي المتعدى مباشرة إلى متعدٍ بحرف من حروف الجر، وصورة ثالثة لقياسية تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف جر إلى متعدٍ بنفسه، وفيما يلي بيانها:

١ - يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

٢ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثي المتعدى بنفسه إلى متعدٍ بحرف من حروف الجر إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

٣ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثي المتعدى بحرف من حروف الجر إلى متعدٍ مباشرة بنفسه إلى مفعول به إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

المراجع:

- ١ - كتاب سيبويه ١٥/١ وما بعدها.
- ٢ - المقتضب للمبرد ٣٦/٢ و ٣٢١/٢ و ٣٣٠/٤.
- ٣ - المحتسب لابن جني (في أكثر الآيات القرآنية المذكورة).
- ٤ - الحفصائص لابن جني ١٠٢/١، ٣٤١، ٢١٠/٢.
- ٥ - ابن يعيش على المفصل ٦٢/٧.
- ٦ - الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٢٧٣/٢.
- ٧ - المغنى لابن هشام (في أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه).
- ٨ - الهمع للسيوطي (طبعة الكويت) ٢٥٦/٢، ٩/٥ وما بعدها.
- ٩ - حاشية الصبان على الأشعري (في باب تعدى الفعل ولزومه).

٢ - استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم

بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة

رأى ابن مضاء في دلالة الفعل بمادته على الفاعل

ذهب ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة إلى أن الفعلين الماضي والمضارع يدلان بمادتهما على الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً مع الفعل الماضي للغائب المفرد، وكذلك للغائبة المفردة في مثل: «زيد قام - هند قامت» إذ هذان المثالان لا يفترقان - في رأيه - عن قولك: «زيد قائم - هند قائمة». وكما أنك لا تقدر في «قائم - قائمة» ضميراً، كذلك ينبغي أن لا تقدر في «قام - قامت» ضميراً مستتراً وتعربه فاعلاً، لأن الفعلين: «قام - قامت» يدلان على الفاعل تماماً، كما تدل كلمتا «قائم - قائمة». وبذلك يصبح الفعل الماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة دالاً على الفاعل بمادته، كما يدل بها - عند النحاة - على الحدث والزمان. وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بمادته حين يكون للمتكلم المفرد في مثل: «أكتب» وللمتكلمين في مثل: «نكتب» وللمخاطب الذكر في مثل: «تكتب» مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره على الترتيب - أنا، نحن، أنت.

وكل ذلك في رأى ابن مضاء تحل لا داعي له، إذ الواقع أن الفعل يعبر بمادته عن فاعله، فإذا قلت «قام» دلت بنفسها على أن شخصاً قام. وبالمثل المضارع مع الضمائر المستترة فيه وجوباً فبمجرد أن نسمع شخصاً يقول: «أكتب» نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يكتب، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التي يضم النحاة فيها الفاعل، فجميعها تدل عليه بمادتها، حتى ليظن بعض علماء الساميات أن همزة المضارع في مثل: «أكتب» مقطوعة من الضمير «أنا» والنون من الضمير «نحن» والتاء من الضمير «أنت». وفي هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء في أن الفعل المضارع يدل بمادته في الصيغ السابقة على الفاعل، تماماً مثل قام في قولك: «زيد قام»، ونستطيع أن نغد رأيه ليشمل الأمر للمفرد المخاطب في مثل: «اكتب» فهو يدل بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالاته أقوى، لأن الفاعل معه في تقدير النحاة ضمير مستتر وجوباً مثل فواعل المضارع حين تكون ضميراً مستتراً وجوباً، فإنها واجبة الاستتار دائماً مثله.

وعدم ظهور الفاعل بأى صورة في الأمر وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على

صحة رأى ابن مضاء، إذ لا يوجد بحال من الأحوال، أما مع الماضي للغائب والغائبة فقد يوجد في مثل: «زيد قام - قام زيد» ولذلك قال النحاة إنه مستتر في صيغة: «زيد قام»، جوازاً لا وجوباً، لأنه قد يلى الفعل في مثل: «قام زيد» ووجود الفاعل الظاهر مع الماضي للغائب في مثل هذا التعبير لا يجوز أن يحتاج به أو يعترض به على رأى ابن مضاء في مثل: «زيد قام»، وأن الفعل دال بمادته على الفاعل، لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضي للمفرد الغائب أو الغائبة، وليس معه اسم ظاهر فاعل، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً مع قام في مثل: «قام زيد - قاما - قاموا - قام الزيدون» فإن الفعل حينئذ يلى فاعل كما يلى المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً في مثل: «يقومان - يقومون - تقومين - يقمن - يقوم الرجال - قومي - قوما - قوموا - قمن» فكل هذه فواعل تلى الفعل، أما مثل: «زيد قام» فلم يلى الفعل فاعل، لا ضمير ولا اسم ظاهر، لذلك نقول - مع ابن مضاء - إن الفعل دل بمادته عليه، كما دل على فاعله بمادته في مثل: «أقوم - قم».

ولا ريب في أن ابن مضاء كان دقيقاً منتهى الدقة حين قرر هذه القاعدة مع الفعل الماضي للغائب والغائبة، ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والغائبة مثل تقوم، ومثل ذلك الأمر للمخاطب، وهى قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب... وفي أمثلة كثيرة نص عليها النحاة، وهو ما سنعتنى بالحديث عنه في السطور التالية.

أولاً: صيغ يطرد فيها غياب الفاعل

(أ) أفعال باب الاستثناء: «خلا - عدا - حاشا - لا يكون - ليس»
يقول القائل: قام القوم خلا - عدا - حاشا - زيداً. وقد تسيقها ما المصدرية فيقول القائل قام القوم ما خلا - ما عدا - ما حاشا زيداً. وفي صورتين جميعاً لا تذكر فواعل لهذه الأفعال واختلف النحاة في تصورها، فقال البصريون إنها فيها جميعاً ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام. والتقدير في مثل: «قام القوم خلا زيداً» هو: «قام القوم عدا هو، أى بعضهم زيداً» وهو تقدير متكلف غاية التكلف. وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق، والتقدير في مثل المثال السالف هو: «قام القوم خلا هو، أى قيامهم زيداً» وهو تقدير متكلف مثل سابقه. وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق، أى: «قام القوم خلا هو، أى القائم زيداً». وأولى من هذه الآراء جميعاً ما ذهب إليه الفرّاء في مثل: «قام القوم حاشا زيداً» من أن حاشا فعل لا فاعل له، قال

أبو حيان: ويمكن القول بذلك في: «خلا وعدا»، وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة: «حاشا - خلا - عدا» لا فواعل لها، وهو رأى شديد، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها. وهى تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء في أن الفعل إن لم يكن معه فاعل - ضمير أو اسم ظاهر - كان دالا على فاعله بمادته، ولا حاجة له إليه، إذ هو مستغن عنه بصيغته.

ونفس التقدير السالف مع خلا وأختيها قدره النحاة في اسمي: «لا يكون وليس» في مثل «قام القوم لا يكون زيداً» - قام القوم ليس زيداً «فقال البصريون» اسم «لا يكون وليس» ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، أى «قام القوم لا يكون هو، أى بعضهم زيداً» و«قام القوم ليس هو، أى بعضهم زيداً» وقال الكوفيون بل هو المصدر المفهوم من الفعل السابق، أى «قام القوم لا يكون هو، أى قيامهم زيداً» و«قام القوم ليس هو، أى قيامهم زيداً». وهو تأويل متكلف عند الكوفيين والبصريين جميعاً، والأولى أن تطرد فيه قاعدة الفراء في «حاشا» وأختيها، ونقول إن الفعلين «يكون - وليس» في العبارتين السالفتين لا اسم لها، أو كما يعربها الكوفيون لا فاعل لها أو نأخذ برأى ابن مضاء، وهو أن الفعلين استغنيا بمادتهما عن الفاعل، وبذلك يحل لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعاً: ليس، ولا يكون وحاشا، وخلا، وعدا.

وطبيعى أن يعفينا الأخذ بأن ليس فعل ولا اسم لها أو لا فاعل من التقدير في مثل قولهم «قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا» فليس في المثالين لا تحتاج إلى اسم على رأى البصريين ولا إلى فاعل على رأى الكوفيين، وكان أصل التعبير «ليس هو، أى المقبوض أو القبض - غير أو إلا - ذلك» وفي رأينا أن «ليس» في المثالين دال بمادته على اسمه، أو على فاعل وغير محتاج إليهما أى احتياج.

(ب) فعلا التعجب: «ما أفعله - أفعل به»

١ - ما أفعله

هذه هى صيغة التعجب الأساسية التى يكثر دورانها فى العربية، فيقال: ما أحسن الرياض! تعجباً من حسنها. وقدر البصريون أن «ما» فى مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ، بمعنى «شيء»، وأحسن فعل ماضٍ به ضمير فاعل يعود على «ما» و«الرياض» مفعول به منصوب، والفعل وفاعله ومفعوله خبر «ما». ولم يوافق الأخفش الأوسط على أن تكون «ما» نكرة تامة، وقال: إما أن تكون «ما» نكرة موصوفة وجملة: «أحسن الرياض» بعدها صفة لها، والخبر محذوف

والتقدير: «أى شيء أحسن الرياض عظيم» وإما أن تكون «ما» اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها صلة لها والخبر أيضًا محذوف، والتقدير: «الذى أحسن الرياض عظيم».

والتقديران اللذان قدرهما الأخفش يحملان غير قليل من التكلف، وأولى منها رأى السالف لغيره من البصريين القائل بأن «ما» التعجبية نكرة تامة بمعنى شيء، وتقدير العبارة السالفة معها: «شيء حسن الرياض» ولا بد أن نعترف بأن هذا التقدير يحمل أيضًا شيئًا من التكلف، لأنه يجعل العبارة «ما أحسن الرياض» خبرية بينما هى تعجبية إنشائية، ولا ريب فى أنه يسقط منها معنى التعجب. ولعل ذلك ما جعل الكسائى إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن «ما» تعجبية ولا موضع لها من الإعراب، فهى ليست مبتدأ كما رأى البصريون والأخفش، إنما هى حرف للدلالة على التعجب كدلالتها فى مثل: «ما جاء أحد» على النفى، وإذا أخذنا برأى الكسائى فى «ما» التعجبية كان الفعل الماضى بعدها لا يحمل ضميرًا مستترًا وجوبًا فاعلا لها، بل كان فارغًا تمامًا من الضمير، فكيف نحل مشكلة هذا الفعل الذى ليس له فاعل فى تقدير الكسائى لما التعجبية، والحل مفتاحه بسيط، هو رأى ابن مضاء فى أن الفعل قد يستغنى عن الفاعل لدلالته عليه بمادته، ففعل «أحسن» فى قولنا «ما أحسن الرياض» لا فاعل له و«الرياض» مفعول به.

٢ - أَفْعَلْ به

هذه هى صيغة الفعل الثانى المطردة فى باب التعجب إذ يقال: «أَجَلُّ بالروض» بمعنى ما أَجْمَلُ الروض، واختلف النحاة إزاء هذا الفعل: فقال البصريون إن «أَجَلُّ» وما يماثل صيغتها فى التعجب فعل ماض جاء على صورة الأمر، فأصل «أَجَلُّ بالروض»: «أَجَل الروض» والمهزة فيه للصيرورة، أى «صار الروض ذا جمال» وَغَيَّرَتْ صيغة الماضى إلى صيغة الأمر، وقبح إسناد الفاعل إلى ما هو أمر فى الصورة، فزيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به، وهو فى حقيقته فاعل للماضى السابق له الذى حُوِّلَ إلى صيغة الأمر، وهى لَفَّةٌ طويلة، ولا يؤدها ظاهر التعبير.

وقال الفراء الإمام الكوفى المشهور ومثله الزمخشري: «أَجَلُّ» فى قولك «أَجَلُّ بالروض» فعل أمر حقيقى، والباء فى كلمة «بالروض» زائدة داخلية على المفعول به، وضمير الفاعل - وهو أنت للفعل أَجَلْ - يعود فى رأى كثيرين إلى المخاطب، ولزم الإفراد، لأن العبارة تجري

يجرى الأمثال. ويقولون كأن قاتل العبارة يقول: «اجعل أيها المخاطب الروض جميلاً، أى صِفَهُ - أو احكم عليه - بالجمال كيف شئت. ويجعل ابن كيسان الضمير عائداً على المصدر الذى يدل عليه الفعل، فكأن قاتل العبارة يقول: «أحسن يا حُسنُ يزيد» أى دُم به والزمه، وفى هذا التوجيه لَفَّةٌ طويلة لا يودها ظاهر التعبير. والسبب فى هاتين اللَّفَّتَيْنِ الطويلتين عند البصريين وابن كيسان البغدادى البحث عن فاعل فعل «أَجَلُّ» وما يماثله فى صيغة التعجب الثانية، وإذا اقترضنا من ابن مضاء رأيه فى أن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل - كما اقترضناه فى صيغة التعجب السابقة - وقلنا إن «أَجَلُّ» فى قولنا: «أَجَلُّ بالروض» فعل تعجب لا فاعل له، أرحنا النحاة جميعاً من اللغ المتكلف حول إيجاد فاعل للفعل أَجَلُّ دون حاجة إلى البحث عنه - إذ هو محاولة لإيجاد ما ليس بوجود فعلاً. وبذلك نعرب مثل: «أَجَلُّ بالروض» هكذا «أَجَلُّ» فعل تعجب لا فاعل له، ولا يعنينا إن كان أمراً على حقيقته أو جاء ماضياً بصيغة الأمر، فَحَسَبْنَا أنه فعل تعجب والباء بعده زائدة - ويمكن أن لا تكون زائدة - وما بعدها إما منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل التعجب، وإما مجرور، وهو مع الجار متعلق بالفعل، وسواء أكانت الباء زائدة أو غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه.

(ج) أفعال مكفوفة ب «ما» لا فواعل لها: «قُلْ ما - كثر ما - طالما»

يلى الأفعال: «قل - كثر - طال» فواعل: فيقال: «قُلْ الشيء» - كثر العمل - طال الطريق. وإذا وليتها جميعاً «ما» منعتها من العمل فى فواعل بعدها، إذ لا تليها أسماء، إنما يليها أفعال، فيقال مثلاً: «قلنا يحدث ذلك - كثر ما تحقق ظنك - طالما نهيتك» ومعنى ذلك أن التحاق «ما» بها جميعاً كفها عن العمل، على نحو ما تكف «رُبُّ» عن الجر حين تدخل عليها إذ تحوّلها من الدخول على الأسماء فى مثل «رُبُّ عجلة جرّت ندامة» إلى الدخول على الأفعال فى مثل «ربما يود على لقاءك» فكما فارقت «رُبُّ» حكمها فى جر المبتدآت النكرة بعدها حين لحقت بها «ما» وجعلت الفعل لا الاسم يقع بعدها كذلك فارقت الأفعال «قُلْ - كثر - طال» حكمها فى وقوع أسماء فواعل بعدها حين لحقت بها «ما» فلم تعد تليها، إنما تليها أفعال فحسب، بحيث لا يصح أن تقول: «قلنا وفاء فى الناس - كثر ما حديث عن المتنبي - طالما برُّ فى الأبناء». كل ذلك لا يجوز، لأنه لا يقع بعدها أسماء، إنما يقع بعدها أفعال فقط، وهو ما جعل سببويه ينهب فى قول المرار القُصَصِيّ:

صددت فاطولت الصدودَ وقُلما وصالً على طول الصدود يدومُ

إلى أن مجيء اسم مرفوع بعد «قلما» إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها المرء، إذ حق «قلما» مثل أخيتها: «كثر ما» و «طالما» أن يليها فعل لا اسم. وأعرب سيبويه كلمة «وصال» التالية للفعل «قلما» في البيت فاعلاً مرفوعاً بفعل «يدوم» محذوف يفسره الفعل «يدوم» في آخر البيت.

وهذه الأفعال الثلاثة: «قلما - كثرما - طالما» تعد برهاناً قوياً - مثل أفعال التعجب والاستثناء - على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لا يليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بمادته، وحين نعرها نكتفى بأن كلاً منها فعل، ولا نذكر له فاعلاً.

(د) الفعل الأول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل

معروف أن باب التنازع يتنازع فيه فعلاً اسماً واحداً يطلبانه، إما على أنه فاعل لكل منهما، مثل: «جلس وكتب زيد» فجلس وكتب يطلب كل منهما زيداً فاعلاً له، وإما على أنه مفعول به لكل منهما مثل: «زيد كتب وقرأ القصيدة» فكتب وقرأ يطلب كل منهما «القصيدة» مفعولاً له، وإما على أن الفعل الأول يطلبه فاعلاً ويطلبه الفعل الثاني مفعولاً به، مثل «أكرمتي وأكرمت الأخلاء»، وإما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولاً والفعل الثاني يطلبه فاعلاً، مثل: «لقيت ولقيتني زيد» والصيغتان الأولى والثالثة غاب فيها الفاعل، وأنشد سيبويه مثالا من أمثلة الصيغة الثالثة هو قول طفيل الغنوي يصف خيلاً كُمتاً مدماً، أى أن لونها مُشربٌ بالحمرة:

وَكُتْمًا مُدْمَمًا كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْرَتْ لَوْنَ مَذْهَبٍ

يقول: إن ظهور هذه الخيل الضارب لونها إلى الحمرة كأنما جَرَى فوقها لون مذهب أو لون ذهبي، واستشترته أى لبسته شعاراً، ووضح أن طُفَيْلاً يجعل كلمة «لون مذهب» مفعولاً به للفعل استشترت بيننا الفعل «جرى» يطلبها فاعلاً له، وإذن فهو في البيت لا فاعل له.

ويقول سيبويه في هذه الصورة من صور التنازع والصورة الأولى مما يقيف فيها الفاعل مع الفعل الأول: إنهم استغنوا بالفعل الثاني ومعموله عن فاعل الفعل الأول لعلم المخاطب به من الكلام. وهو يلتقي في ذلك مع الكسائي القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه، ويرى الفراء أن الفاعل في الصورة الأولى فاعل للفعلين معاً، ورأى الكسائي وسيبويه يلتقي مع ابن مضاء وما يقوله من أن الفعل حينئذ يستغنى بمادته عن الفاعل. وبما جاء على صورة التنازع الأولى التي يطلب فيها فعلاً أو أكثر فاعلاً متأخراً قول أحد الشعراء:

ذكره في القرآن الكريم، وتعيين عائد الضمير وأنه إبليس كما قال ابن جني لا يتضح في الآية الكريمة، إذ ليس المراد بالشهوات فيها الشهوات المريية التي سماها الرسول ﷺ في حديثه عن الشهوات الخفية قائلا: «إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية» يريد الفواحش المحرمة التي يستغنى فيها الشخص كراهة أن يطلع عليه أحد، وإنما المراد في الآية الشهوات الظاهرة، مما أحله الله، وقد أدرجتها الآية في كلمة «ذلك متاع الحياة الدنيا» وأشارت بقية الآية إلى أنه متاع فان، وأن الله جَلَّ شأنه (عنده حسن المآب) أي متاع الجنة الباقي الأحق بالشهوة إليه والرغبة فيه، ولذلك نَزَّدُ توجيه ابن جني لقراءة فعل (زَيْن) بالبناء للمعلوم، وأنه يستكن فيه ضمير يعود على إبليس. وخير منه أن نأخذ برأى الكسائي القائل بأن الفاعل قد محذوف، وأنه محذوف في الآية، وأولى منه وأرجح أن نأخذ برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل، إذ الغرض في ذلك وما يماثله هو إيقاع الفعل على المفعول دون حاجة إلى ذكر فاعله كما تشهد قراءة السبعة «زَيْن» بالبناء للمجهول.

٢ - الآية رقم ٥٢ في سورة المائدة: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَادِيَةً﴾. والآية نزلت في المنافقين الذين كانوا يؤالون يهود المدينة قائلين إننا نخشى أن يصيبنا الدهر بدائرة أو نائية من حوادثه فيمتنعونا العون ويحرمونا منه، وقرأ يحيى وإبراهيم الفعل في أول الآية: (فيرى) وقال ابن جني في توجيه هذه القراءة إن فاعل يرى فيها ضمير يعود على رأيهم ومتأملهم، بدليل قراءة الآية عند السبعة وغيرهم (فترى) أي أنت يا محمد أو يا حاضر الحال، وأولى من ذلك أن نأخذ في قراءة الآية - كما أخذنا في سابقتها - إما برأى الكسائي في أن الفاعل محذوف، وإما - وهو الأرجح - برأى ابن مضاء في أن الفعل استغنى عنه، إذا المراد إيقاع الرؤية على المنافقين وبيان اعتذارهم السيئ عن موالاته اليهود، ولذلك لم يخصص وقوع الرؤية من مخاطب، بل أطلقت ودل عليها الفعل في هذه القراءة: (فيرى) بمادته.

٣ - الآية رقم ٣٥ في سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَقٌّ حِينٌ﴾. ولا يتضح في الآية فاعل (بدأ) فقال الكوفيون: الفاعل جملة (ليسجنه) ورفض البصريون هذا الرأي، لأن الفاعل عندهم لا يكون جملة، وقالوا إن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أي البداء، وهو يلتقي بنفس الرأي الذي يأخذ به ابن مضاء في مثل ذلك إذ يقول إن الفعل دل بمادته أي «البداء» على قاعله، مع ملاحظة أنه لا يعمل

للفعل (بدا) ضميراً فاعلاً يعود على مصدر الفعل، إذ هو يلغى فكرة الضمير المستتر جوازاً ووجوباً كما مر بنا.

٤ - الآية رقم ٤٥ في سورة إبراهيم: ﴿وَتَيْنٍ لَّكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾. والآية مثل سابقتها لا يتضح فيها فاعل للفعل (تَيْنٍ) فقال الكوفيون - كما قالوا في الآية السابقة - الفاعل جملة (كيف فعلنا بهم) وقال البصريون: إن الفاعل ضمير مقدر يعود على ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أى التَيْن، وجملة (كيف فعلنا بهم) بدل من هذا الضمير، تماماً مثل جملة (اليسجنته) في الآية السابقة، إذ يعربونها أيضاً بدلاً من الضمير المستتر فاعلاً في (بدا). ورأى البصريين في عائد فاعل (تَيْن) وهو المصدر - يلتقى كما التقى في الآية السابقة برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل في مثل ذلك استغنى عن الفاعل بمادته، وهى المصدر الذى يقدر البصريون ضميراً فاعلاً عائداً عليه.

٥ - الآية رقم ٢ في سورة مريم: ﴿ذَكَرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ ذَكَرِيَّا﴾. قرأها الحسن البصرى أحد القراء الأربعة عشر: ﴿ذَكَرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ ذَكَرِيَّا﴾ وقال ابن جنى فاعل (ذَكَرْ) ضمير عائده على مُفْتَتِحِ السورة: (كهيعص) أى المتلو من القرآن. غير أن هذا التوجيه غير واضح، وفى رأى أنه ينبغي أن نأخذ إما برأى الكسائى القائل بجواز حذف الفاعل، فالفاعل محذوف وتقديره «هذا القرآن» وإما أن نأخذ برأى ابن مضاء - وهو الأرجح - القائل في مثل ذلك بأن الفعل استغنى بمادته عن الفاعل، إذ المراد وقوعه على المفعول به.

٦ - الآية رقم ٥٩ في سورة طه: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ والآية في قصة موسى حين رأى فرعون الآية الكبرى من إلقائه عصاه أمامه فإذا هى ثعبان ضخم، ونَزَعَه يده من جيبه فإذا هى بيضاء للناظرين، فقال له فرعون إن هذا السحر الذى جئتنا به عندنا سحر يتفوق عليه، فاجعل بيننا وبينك موعداً نجتمع فيه سحرتنا من الكهنة، فأجابته موسى بالآية المذكورة. وقرأها ابن مسعود ونفر معه من القراء: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ ببناء فعل (يُحْشَرُ) للمعلوم ونصب كلمة (الناس) مفعولاً به. والفعل في هذه القراءة ليس له فاعل في الآية، فقال ابن جنى: الفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة أى (وَأَنْ يُحْشَرَ الله الناس ضُحًى). والتكلف واضح في هذا الإضمار كما تصوره ابن جنى، وإما أن يقال إن الفاعل محذوف من الآية كما يذهب الكسائى من جواز حذف الفاعل، وإما أن الفعل لا فاعل له كما يذهب ابن مضاء وهو الأرجح، إذ استغنى عنه بمادته التى تستلزم حدوث الفعل من فاعل، إذ المراد إيقاع الفعل - وهو الحشر - على الناس لا بيان فاعله، أو بعبارة أخرى بيان من أحدث وقوعه.

٧ - الآية رقم ٢٣ في سورة سبأ: ﴿حَقُّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ والتضعيف في الفعل للسلب، أى حتى إذا كُشف الفزع عن قلوبهم. وقرأ ابن مسعود وابن عباس وابن عامر أحد القراء السبعة الفعل: (فُزِعَ) بالبناء للمعلوم هكذا: ﴿حَقُّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾. وليس مع الفعل في هذه القراءة فاعل، فقال ابن جني: الفاعل ضمير، ولم يتبين بالضبط العائد عليه، فقال: إما أن يعود على الله أى كشف الله عن قلوبهم الفزع، وإما أن يعود على ما هناك من الحال الحاضرة أى كشف حاضر الحال عن قلوبهم الفزع، ومادام العائد عليه لم يتعين تمامًا عند ابن جني فخير منه أن نأخذ برأى الكسائي القائل بأن الفاعل قد يحذف، وأرجح منه - عندنا - رأى ابن مضاء القائل إن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل، إذ المراد في الآية الكريمة بيان انكشاف الفزع عن قلوب هؤلاء الناس لا بيان من أحدثه، ولذلك جاء الفعل عند أكثر القراء للآية مبنياً للمجهول، كأن لا داعى لذكر الفاعل، وحين جاء مبنياً للمعلوم لم يذكر أيضاً فاعله.

(ب) في أمثلة نثرية وشعرية

١ - قال الرسول ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». فقال النحاة: إن الفعل المضارع «يشرب» في الحديث ليس له فاعل، إذ لا يتأتى أن يكون فاعله الزانى» وقالوا إنه ضمير مستكن أو مستتر في «يشرب» عائد على اسم فاعل مشتق منه هو الشارب. والتكلف واضح في تصور هذا الضمير المستتر وعائده، ورأى الكسائي في أن الفاعل محذوف في مثل ذلك أوضح، وأكثر منه وضوحاً رأى ابن مضاء في أن الفعل «يشرب» في الحديث لا فاعل له، وأنه إنما يدل على فاعله بمادته التى تقتضى حدوث الشرب من شخص. على كل حال الفعل في الحديث استغنى عنه بتصور حدوثه وليس الغرض بيان وقوع الشرب من شخص معين، وإنما الغرض بيان إيقاعه على المفعول به، ولذلك جاء الفعل في الحديث بدون فاعل

٢ - ذكر ابن جني في كتابه المحتسب أثناء تعليقه على قراءة (فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ) السابقة بالبناء للمعلوم في سورة سبأ وجود فاعل فيها وإضماره - في رأيه - لدلالة الحال عليه بأن ذلك كثير واسع في العربية، واستشهد له بما حكاه سيبويه في الكتاب من أنك تقول: «إذا كان غَدُ فَأَتَيْ» وإن شئت قلت: «إذا كان غَدًا فَأَتَيْ» أى إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من البلاء في غَدِ فَأَتَيْ. وكان تامة في الصيغتين عند سيبويه وقال إن فاعلها في القول الثانى أضمر، لأن المخاطب يعلم ما يعنى، كأنه يريد أن يقول إن دلالة الحال أغنت عنه، وفي الوقت نفسه

دَلَّتْ عليه، والكسائي لا يَقْدُرُ في مثل قولهم: «إذا كان غداً فأتني» ضميراً، بل يكفي بأن الفاعل محذوف ويدل عليه الحال أو المقام، وابن مضاء لا يقدر أيضاً في «كان» بالمثل ضميراً بل يقول إن «كان» لا فاعل لها في العبارة إذ استغنت عنه بمادته، وتشهد لرأيه العبارة الأولى «إذا كان غداً فأتني» إذ هي مساوية للعبارة الثانية: «إذا كان غداً فأتني» وكل ما حدث أن الفاعل غاب فيها تخففاً، وكأن المخاطب يعرف ما يعنى. يقول سيبويه كأنه كان يذكر لصاحبه أمراً إما خصومة وإما صلحاً فقال له: «إذا كان غداً فأتني».

٣ - أنشد ابن جني في كتابيه المحتسب والخصائص البيت التالي لسوار بن المضرب، وكان قد دعاه قطري في أثناء رياسته للخوارج الأزارقة للحرب معه فهرب منه، وحاول بعض أصحابه أن يرده إليه، فأنشد:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً

وفعل «يرضيك» في البيت ليس له فاعل، فقدّرهُ ابن جني ضميراً يعود على حاضر الحال أى إن كان لا يرضيك ما جرى أو ما الحال عليه. والفاعل عند الكسائي محذوف يدل عليه السياق، وعند ابن مضاء لا فاعل للفعل، فقد دلّ عليه مادته، أى إن كان لا يقع منك رضا حتى تردني.

٤ - قال عمرو بن مَلَقَط، وهو شاعر جاهلي:

مهما لى الليلة مها ليّه أودى بنعلّى وسرباليّه

ومهما في البيت مبتدأ، ولى خبر، ومهما ليه الثانية تأكيد. وأودى: هلك وليس له فاعل في البيت، فقال ابن هشام في المغني هو ضمير مقدر يعود على اسم مشتق من «أودى» هو «مود» المفهوم من الكلام. وفي رأيه تكلف واضح. وخبر منه رأى الكسائي الذى يقول بأن الفاعل محذوف، وأوضح من رأيه وأرجح رأى ابن مضاء القائل بأن الفعل لا فاعل له، وأنه استغنى بمادته عن الفاعل، أى أن هلاكاً نزل أو حدث بنعليه وسرباله.

وواضح من كل ما سبق أن في العربية أقوالاً ليس معها فواعل، أو بعبارة أخرى لا توجد معها فواعل أبداً، وهى أفعال الاستثناء والتعجب وقلبا وأختاها: كترما وطالما والفعل الأول في التنازع في مثل: «وقف وجلس الطلاب». وحاول النحاة أن يضيفوا ضميراً ظاهراً فاعلاً للصورة الأخيرة، إذ قال البصريون يقال «وقفوا وجلس الطلاب» وهى صيغة لم ترد عن العرب، إنما وردت الصيغة السالفة، ولذلك ألحقناها بأفعال الاستثناء والتعجب وقلبا، لأن الفاعل لا يذكر معها، ويصدق عليها ما قلناه عن تلك الأفعال من أن الفعل استغنى عن فاعله فيها جميعاً، واستغناؤه في صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق.

وذكرنا بجانب هذه الأفعال التي يطرد معها غياب الفاعل أفعال جاءت في بعض القراءات وليس معها فواعل، وأفعال ماثلة في حديث نبوي وفي أمثلة نثرية وشعرية. وحاول ابن جني في قراءات الآيات القرآنية التي نقلناها عنه أن يجعل أفعالها ضميراً يعود على اسم يدل عليه الكلام، وهو تكلف واضح، وأولى منه أن نأخذ فيها برأى ابن مضاء القائل باستثناء تلك الأفعال عن الفواعل، ومثلها أفعال الأمثلة النثرية والشعرية التي ذكرناها، إذ ليس الغرض فيها جميعاً بيان للفاعل الذي وقع منه الفعل، وإنما الغرض بيان وقوع الفعل على المفعول، ولذلك أغفل الفاعل مع تلك الأفعال ولم يذكر، أما آيتا سورة يوسف: ﴿ثُمَّ يَدْأُهُمْ﴾، وسورة إبراهيم: ﴿وَتَيْنٍ لَكُمْ﴾ فقد ذهب البصريون فيها - كما أسلفنا - إلى أن الفاعل ضمير يعود على مصدر الفعل، فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَدْأُهُمْ﴾ أى البداء، وقوله: ﴿وَتَيْنٍ لَكُمْ﴾ أى التبين، وهم يلتقون - كما ذكرنا - مع ابن مضاء مباشرة في قوله في مثل: «زيد قام» إن الفعل استغنى بآدته عن الفاعل.

قاعدتان عامتان

نستطيع أن نجمل كل ما تقدم في القاعدتين العامتين التاليتين:

- ١ - يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء، والتعجب، وقلها، وكثرما، وطالما، وكذلك في الفعل الأول بباب التنازع.
- ٢ - قد يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل أحياناً إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عناية بذكر من أوقعه.

المراجع

كتاب سيبويه ١٤/١، ١٥ و ٣٧/١ وما بعدها و ٣٧٦/١ وما بعدها.
 المقتضب للمبرد ٥٥/٢، ٦١/٣، ٧٢/٤، ١٧٣، ٣٩١، ٤٢٦ وما بعدها.
 المحتسب لابن جنى (في كثير من القراءات) وكتابه الخصائص ٤٣٣/٢.
 السبعة في القراءات لابن مجاهد والنشر في القراءات العشر لابن الجزري.
 كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (الطبعة الثانية بدار المعارف) ص ٩٠ وما بعدها
 وانظر المدخل ص ٣٠ وما بعدها.

ابن يعيش على المفصل ٧٤/١ وما بعدها، ٧٧/٢ وما بعدها، ١٤٢/٧، ١٤٩، ٤٧/٨.
 المفق لابن هشام ١٢٩، ١٤٣، ١٥٢، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٦٩، ٤٤٧، ٤٦٠، ٦٢٢.
 شرح الرضى على الكافية (طبع استانبول) ٧٠/١، ١٧٩، ٢٦٩/٢، ٣٠٧.
 الجمع للسيوطي (طبعة الكويت) ٢٨٢/٣ وما بعدها، ٢١/٥، ١٣٧/٥ وما بعدها.

٣ - استغناء الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل

الفعل المبني للمجهول

يسمى النحاة الفعل حين يذكر معه فاعله مبنياً أو مصوغاً للمعلوم مثل: «كتب على المحاضرة - مرُّ خالد بالجامعة». أما حين لا يذكر معه فاعله فيسمونه مبنياً أو مصوغاً للمجهول مثل: «كُتبت المحاضرة - مرُّ بالجامعة». والفعل المبني للمجهول إما أن يكون ماضياً كما في المثالين المذكورين، وإما أن يكون مضارعاً مثل: تُكتب المحاضرة - يُمرُّ بالجامعة.

صيغ الفعل المبني للمجهول

(أ) صيغ الفعل الماضي

يصاغ الفعل الماضي المبني للمجهول بضم أوله إذا كان ثلاثياً مثل: كُتب، ويضم مع الأول الحرف الثاني في مثل: تعلَّم - توقَّش، ويضم معه الحرف الثالث في مثل: امتحَن - استخرَج. ويستثنى من ذلك الفعل الماضي المعتل العين فإن أوله يكسر مثل: قيل - اختير - استفيد. ودائماً يكسر ما قبل آخر الماضي في الفعل الصحيح، ويقلب حرف العلة ياء في الفعل المعتل العين كما في الأمثلة.

(ب) صيغ الفعل المضارع

يصاغ الفعل المضارع المبني للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل: يُكتب - يتعلَّم - يُتناقش - يُمتحن - يُقال - يُختار - يُستفاد.

نيابة المفعول به عن الفاعل

ينوب المفعول به عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول، ويرفع مثله بعد أن كان منصوباً، ويتطابق الفعل معه تذكيراً وتأنيتاً مثل: كُتب الدرس - أُلقيت المحاضرة - امتحَن الطلاب. وإذا كان الفعل المبني للمعلوم الذي صيغ معه الفعل المبني للمجهول متعدياً إلى أكثر من مفعول به واحد أقيم المفعول الأول مقام الفاعل مثل: أعطى زيد عمراً كتاباً - ظن زيد الشمس

طالعة، فيقال: أُعْطِيَ عمرو كتابًا - ظُنْتُ الشمس طالعة. وأجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثاني للفعلين، فيقال: أُعْطِيَ كتابٌ عمرًا - ظُنْتُ طالعة الشمس ومنع ذلك بعض النحاة ورأيهم أكثر سدادًا. وإذا كان الفعل المبني للمعلوم متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل تحتم - حين يبنى للمجهول - إنابة المفعول الأول، ففي مثل: أعلمت زيدًا عمرًا مسافرًا يقال: أعلم زيد عمرًا مسافرًا.

إنابة غير المفعول به

ليس المفعول به وحده الذى ينوب عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول، إذ يرى النحاة - حين لا يوجد مفعول به مع الفعل - أنه يمكن أن ينوب منابه المصدر التالى للفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور، مع تقييدها جميعًا بقيود ينهى لتوضيحها تفصيل القول فيها جميعًا.

نيابة المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل - في رأى النحاة - بشرطين: أو لها أن يكون متصرفًا بمعنى مفارقتها للنصب على المصدرية، فما يلزمه النصب مثل: سبحان الله - معاذ الله، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، إنما يجوز ذلك في مثل: سير - كتابة، لأنها يقمان تارة مفعولًا مطلقًا منصوبًا في مثل: سارسيرًا - كتب كتابة، ويمكن أن يقما مرفوعين أو مجرورين في مثل: سِيرُكَ سيرمتد - كتابتك جميلة - في سيرك بطله - في كتابتك خطأ. والشرط الثانى لنيابة المصدر أن لا يكون مرادًا به التأكيد للفعل مثل: سار سيرًا - كتب كتابة، فلا يقال: «سير سير» - كُتِبَتْ كتابة» لعدم الفائدة من ذكر مثل هذا التعبير، ولذلك اشترط النحاة هذا الشرط الثانى، وهو أن يكون المصدر مختصًا حتى تتم الفائدة، والاختصاص إما ببيان النوع عن طريق الإضافة أو الصفة مثل: رُحِف زحف السلحفاة - رُحِف رَحْفُ بطيء، وإما ببيان العدد مثل: (فإذا نُفِخَ في الصور نفخةً واحدةً). ووضح أن المصدر بهذه الصور من بيان العدد والصفة والإضافة أضاف فائدة إلى المفهوم من الفعل، وبذلك يصح صالحو للنيابة عن الفاعل حين لا يوجد المفعول به.

نيابة الظرف

ينوب الظرف عن الفاعل - في رأى النحاة - بشرطين مماثلين لشرطى المصدر، أو لها أن يكون الظرف متصرفًا بمعنى أنه يفارق النصب على الظرفية والمجرى، فما يلزم النصب من الظرف متصرفًا لا يجوز أن يكون نائب فاعل، لأنه ملازم

النصب، ونيابته للفاعل تستلزم رفعه، ولذلك لا يصلح أن يكون نائب فاعل، إنما يصلح مثل: زمان - وقت - مكان - قلعة - ضاحية - يوم، إذ يمكن أن يقع مثل هذه الظروف مجروراً أو مرفوعاً مثل: زمان الربيع بهيج - مكان الجامعة بهيج.

والشرط الثاني لنيابة الظرف عن الفاعل أن يكون مختصاً، والاختصاص إما بالإضافة مثل: يوم الخميس - مسجد الحسين، إذ يمكن أن يقال: أمطر يوم الخميس - ملىء مسجد الحسين بالمصلين، وإما بالوصف مثل: أمطر يوم كامل - ملىء مسجد كبير بالمصلين - وإما بالعلمية مثل: صيّم رمضان - نهبت نابلس. وواضح أن ظرف الزمان والمكان في هذه الصور من الاختصاص بالإضافة والوصف والعلمية أصبح يؤدي عبارة واضحة مفهومة، بخلاف لو قلت مثلاً: أمطر يوم - ملىء مسجد، فإن العبارة لا تؤدي معنىً مضبوطاً مفهوماً. وقد أضاف النحاة إلى التصرف أن الظرف غير المتصرف إذا جر بمن لا يعد بذلك متصرفاً على نحو ما هو معروف عن الظرفين غير المتصرفين: عند - فوق، إذ يقال مثلاً: هذا من عندك - سقط من فوق المنزل. يريدون أن دخول «من» الجارة عليهما في بعض العبارات لا يخرجها من دائرة الظرف غير المتصرف، إذ لا يقعان مرفوعين أبداً.

يجيء ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول

ذكرنا أن النحاة اشترطوا لنيابة الظرف عن الفاعل مع الأفعال المبنية للمجهول أن يكون متصرفاً حتى يمكن رفعه مثل: سير يوم الخميس. أما غير المتصرف فلا يصلح أن يكون نائب فاعل، لأنه يلازم الظرفية، فهو منصوب دائماً ولا يرفع أبداً. غير أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم والشعر الجاهلي وغير الجاهلي وجدنا ثلاثة ظروف غير متصرفة تلي الأفعال المبنية للمجهول باطراد، وهي: بين - دون - عند. ونقف عند بعض أمثلتها قليلاً:

(أ) بين

بين ظرف مبهم منصوب دائماً، ولا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعداً مثل: بين الظهر والعصر - بين القاهرة والجيزة - بين زملائه - بين الطلاب. وقد جاء في القرآن الكريم تالياً لفعل مبني للمجهول في قوله تعالى: ﴿وَجِئِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ و ﴿جِئِلَ﴾ فعل مبني للمجهول، وتلاه الظرف: «بين» وهو ملازم للظرفية والنصب، وحقاً قد يجزى بالحرف في مثل: أقبل من بين القوم زيد، ولكنه لا يأتي مرفوعاً أبداً، ومن أجل ذلك لا يتجه في الآية الكريمة أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل مرفوع دائماً وسرى عما قليل تخريج النحاة لمثل ذلك.

(ب) دون

دون تقيض فوق، وهو ظرف مبهم منصوب للزمان والمكان مثل «بين»، يقال مثلاً: دون العصر - دون القاهرة، أى قبلهما بقليل. ودون يلزم الظرفية والنصب، وقد يجز بمن الجارة مثل «بين» كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ وقد تدخل على «دون» الباء الجارة، فيقال مثلاً: زيد في زملائه من ليس بدونه، إلا أنها لا تأتى مرفوعة أبداً، وقد جاءت تالية لفعل مبنى للمجهول في قول طرفة بن العبد:

فيا لك من ذى حاجةٍ حيلَ دوتها وما كلُّ ما يهوى امرؤُ هو نائلةٌ

وهو يستفيت شخصاً من أجل صاحب حاجة. وفعل حيل مبنى للمجهول، وتلاه الظرف: «دون» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرفا الجر: من والباء. ولا يتجه في البيت أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل يكون دائماً مرفوعاً، وهو منصوب على الظرفية.

(ج) عند

عند تفيد حضور الشيء ودنوه، وهى ظرف مبهم مثل دون وبين، تكون تارة ظرف زمان في مثل: عند الفجر - عند العصر، وتارة ظرف مكان مثل: عند الحائط - عند المدرسة. وهى دائماً منصوبة على الظرفية، وقد تجر بمن مثل أختيها: دون وبين، وفي القرآن الكريم: ﴿رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ ولا ترفع مثلها البتة، وقد تحيى تالية للفعل المجهول كما في قول أحد الشعراء:

ويُشِّى بالترحيب عند قدومه ويقام عند سلامه ويقربُّ

وفعلاً يُشِّى ويقام في البيت مبنيان للمجهول، وتلاهما الظرف «عند» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرف الجر «من» كما تقدم، غير أنه يظل غير متصرف إذ لا يرفع أبداً، ولذلك لا يتجه أن يكون نائب فاعل في البيت، إذ نائب الفاعل مرفوع دائماً مثل الفاعل الذى أخذ حكمه.

رأى النحاة في الظروف الثلاثة السالفة التالية لأفعال مبنية للمجهول

اتفق النحاة جميعاً على أن الظروف: «عند - دون - بين» ظروف غير متصرفة، وعادوا فاختلفوا هل الظروف غير المتصرفة تصلح أن تكون نائب فاعل وهى منصوبة وليست مرفوعة ولا يمكن رفعها؟ وأجاب الأخفش بأن كلاً منها يصلح أن يكون نائب فاعل، ومثلها بقية

الظروف غير المتصرفة مثل: سحر، فيمكن أن يقال: سحر سحر، كما يقال سحر عند الفجر - سحر دون العصر - سحر بين العصر والمغرب، وجميعها - في رأيه - ظروف غير متصرفة منصوبة لفظاً مرفوعة محلاً منصوبة لأنها ظروف غير متصرفة، ومرفوعة لأنها في موضع نائب الفاعل المرفوع. وهى مباينة واضحة للظاهر الملفوظ والمضمر الخفي، ولذلك لم يأخذ جمهور النحاة بهذا الرأي، وطردوا الشرط في الظرف غير المتصرف فقالوا إن بين - دون - عند - سحر جميعاً حين تلى الأنصال المبنية للمجهول لا تعرب نائب فاعل، بل تظل تعرب من جهة الظرفية وحدها على أنها ظروف منصوبة أما نائب الفاعل معها فضمير مستتر في الفعل المبني للمجهول قبلها يعود على مصدره المفهوم من بينته. وعلى هذا الأساس قالوا إن نائب الفاعل مع الفعل المبني للمجهول: «حيل» في الآية الكريمة وبيت طرفة ضميرٌ مستتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الحول وكأن تقديره في الآية الكريمة وحيل الحول بينهم وبين ما يشتهون. وبالمثل تقديره مع ييش ويقام أى تبش البشاشة ويقام القيام، وكذلك تقديره مع سحر أى سحر السير سحر.

وواضح ما في رأى الجمهور من تحمل شديد أرادوا به أن يدرأوا عن العبارة في مثل: «حيل بين زيد وبين التفوق» و«حيل دون حاجة زيد» و«يُش عند لقائه» و«سير سحر» بغياب أو فقدان نائب الفاعل فقدروه ضميراً يعود على مصدر الفعل، وقاتهم أن النائب للفاعل حين يكون مصدرًا لا يضيف للسامع فائدة، إلا إذا خُصص بشئ من أنواع الاختصاص، كما قرروا ذلك في حديثهم عن نياحة المصدر مناب الفاعل، إذ اشترطوا له إما الإضافة وإما الوصف وإما العدد على نحو ما مرُّ بنا. وكأن ما قرروه في نياحة المصدر عن الفاعل أن لا يكون لمجرد التوكيد مثل: قيم قيام لعدم الفائدة عاذا مع الظروف غير المتصرفة المارة فأقرّوه، وهو إقرار صوري، لأن العبارات السالفة في الآية الكريمة والبيتين ليست في حاجة إليه، إذ لا يفيد مثلاً تصور أن في قولهم: سير سحر: سير سحر سحر، وهو ما لم ينطق به العرب، لأن كلمة سحر المصدرية لا تفيد إضافة جديدة إلى ما يفيد الفعل. وهم إنما قدروا ذلك اضطراراً حتى لا تفقد عبارة الفعل المبني للمجهول نائب الفاعل كما أسلفنا، غير ملتفتين إلى أن الفعل المبني للمجهول يدل على المصدر الذى يقدرونه بينته وأنه لا حاجة له إليه، ولو أنهم التفاتوا إلى ذلك وإلى قول ابن مضاء إن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل لبادروا إلى القول بأن الفعل المبني للمجهول مع الظروف غير المتصرفة يستغنى عن نائب الفاعل بمادته.

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل بشرطين: أولها أن لا يلزم الحرف الجار طريقة واحدة في الاستعمال كأن يكون مختصاً بجر الزمان مثل: مذ - منذ أو مختصاً بجر المقسم به وهي حروف القسم، وهي ثلاثة: الباء والتاء والواو، أو مختصاً بجر المستثنى، وهي ثلاثة: خلا وعدا وحاشا، على تقدير أنها أحرف جارة. والشرط الثاني أن لا يدل حرف الجر على تعليل، كما يلاحظ أحياناً في اللام والياء ومن، مثل: يتجر للريح - يؤخذ بالذنب - يعاقب من الخطأ، إذ جميع هذه التعليلات كأنها مبنية على سؤال مقدر، وكأن حرف التعليل ومجروره من جملة أخرى. ومعنى ذلك أن الحروف الثلاثة إذا لم تكن للتعليل لم تمتنع إنابتها مع مجرورها عن الفاعل.

واختلف النحاة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فقال البصريون: النائب هو المجرور وحده، إذ هو - في رأيهم - مع الفعل المبني للمعلوم محله النصب على المفعولية، فلما بنى الفعل للمجهول أصبح محله الرفع، أو بعبارة أخرى نائب فاعل لفعله. وذهب الفراء إلى أن حرف الجر مع الفعل المبني للمعلوم في محل نصب مفعول به، فإذا بنى الفعل للمجهول أصبح حرف الجر في محل رفع نائباً للفاعل، وهو مذهب - كما قال بعض الأسلاف - غاية في الغرابة، لأن حروف الجر لاحظت لها في الإعراب. وذهب ابن مالك إلى أن الجار والمجرور معاً هما نائب الفاعل، فليس النائب الجار وحده ولا المجرور وحده بل هو مجموعهما، وهما بذلك في محل رفع.

والمذاهب الثلاثة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل محل نظر، لأنها يذكران مع الفعل المبني للمعلوم في مثل «يحتفل الناس بالعيد» كما يذكران معه حين يحول الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول في مثل «يُحتفل بالعيد» دون أى تغيير إعرابى في اللفظ كما يحدث للمصدر والظرف المتصرفين حين يصبح أحدهما نائباً للفاعل، إذ يرفعان كما يرفع الفاعل الذى حلَّ محله. وهو ما جعل بعض أئمة النحو على مدى القرون الماضية ينكر أن يكون المجرور أو الجار أو مجموعهما معاً نائب فاعل وقيل أن نعرض آراءهم نذكر ما قالوه من اعتراضات في ذلك.

اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

وجه الأسلاف إلى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل اعتراضات متعددة حاولوا بها نقض نيابته، منها ما ينقض في رأيهم مذهب الفراء، وما ينقض مذهب البصريين، وما ينقض مذهب ابن مالك، وما ينقضها جميعاً.

أما ما ينقض مذهب الفراء فهو أن حرف الجر لا يتغير حركته أو حركاته تبعاً لإعرابه مفعولاً به مع الفعل المبني للمعلوم، ونائب فاعل مع الفعل المبني للمجهول، كما يحدث للأسماء المعرفة، وهو لا يدل على معنى يمكن أن يتغير معه إعرابه بحيث يصبح تارة مفعولاً به، وتارة نائب فاعل، إذ يلزم طريقة واحدة في الاستعمال، وهو أن يجر اسماً يتعلق معه عادة بفعل، وهو لا يصلح للإسناد بتاتاً. وأما ما ينقض أن يكون الاسم المجرور بالحرف نائب فاعل فأمران:

(أ) أنه لو كان محله الرفع - كما يقول البصريون - وقيل مثلاً: «مُرُّ يزيد الظريف - مُرُّ يزيد وخالد، لأمكن أن يقال: الظريف وخالد بالرفع مراعاة لمحل نائب الفاعل، وهو ما لا يميزه النحاة بحال، وإذن فالقول بأن المجرور مع الفعل المبني للمجهول نائب فاعل منقوض وغير مقبول.

(ب) أنه لو كان المجرور مؤنثاً مع الفعل المبني للمجهول مثل: «مُرُّ هند» وكان حقاً نائب فاعل له لأُثِّب الفعل كما يؤث مع كل نائب فاعل مؤنث مثل: «كُرِّمَت هند» غير أن ذلك ممنوع بإجماع النحاة، وإذن فليست هند في صيغة: «مُرُّ هند» نائب فاعل لأن الفعل المبني للمجهول يتحتم تأنيته مع نائب الفاعل المؤنث. وفي ذلك ما ينقض مذهب البصريين نقضاً.

وأما ما ينقض أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل فأمران أيضاً:

(أ) أنه يجوز تقدم الجار والمجرور على الفعل المبني للمجهول مثل: «منه يخاف - عليه يخشى». ولو كان «منه - عليه» في العبارتين نائبى فاعل لما جاز تقدمهما، لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله المبني للمجهول، كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على فعله المبني للمعلوم.

(ب) أنه لا يجوز إعراب الجار والمجرور حين يتقدمان على فعلهما المبني للمجهول مبتدأ في مثل: به يتفامل، بينما لو قدم نائب الفاعل الحقيقي على فعله مثل: زيد علم، لأعرب مبتدأ. وفي ذلك دليل واضح أنه لا يقع على الجار والمجرور إسناد كما يقع على نائب الفاعل سواء تقدم أو تأخر عن فعله، مما يقطع أن الجار والمجرور لا يمكن أن يُعدَّا نائب فاعل على الحقيقة.

وواضح من ذلك كله أنه الجار والمجرور لا يستقيم لهما أن يكونا نائب فاعل، سواء قيل إن النائب هو الجار وحده، أو المجرور وحده، أو مجموعهما معاً، وهو ما جعل أئمة من النحاة يحاولون جاهدين أن يوجدوا للفعل المبني للمجهول معها نائب فاعل مضمر، وانقسموا إزاءه قسمين على النحو التالي:

(أ) قسم في مقدمته ابن هشام قال: إن نائب الفاعل في مثل: «يخبر منه» ضمير مبهم مستتر في الفعل، يتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان. وإذا كان عائد الضمير ما يدل عليه الفعل من ظرف الزمان أو المكان أو المصدر، فقيم هذه المشقة في التصور ولماذا لا نقول إن الفعل استغنى عنه، إذ لو كان في حاجة إليه ما تحمل ضميره كما يقول ابن هشام ومن تابعه في رأيه، ولأظهره المتكلم بالعبارة ليتعين مراده وهل هو المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان.

(ب) قسم ثان - في مقدمته ابن درستويه والرندى الأندلسى - ذهب إلى أن نائب الفاعل - حين لا يكون مع الفعل المبني للمجهول إلا جار ومجرور - ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل، ففى مثل «يخاف منه» نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل «يخاف» وهو الخوف. وهو تعسف في التقدير يلتقى مع الضمير المبهم المستتر العائد على المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذى قَدْرَيْن هشام ومن تابعه أن الفعل المبني للمجهول يتحمل حين لا يكون معه إلا جار ومجرور. وكل ذلك ليتفادى ابن هشام وابن درستويه ومن تابعهما ما في هذه الصيغة من خلل في رأيها إذ تَغْلُو من نائب فاعل للفعل المبني للمجهول، وفاتهم جميعاً أن الفعل يدل على المصدر والظرف التزاماً، وبعبارة أخرى يدل عليها بصيغته، فهو في غنى عن ذكرهما، ولو ذكرا ما أفاداه شيئاً في معناه، وأولى من ذلك وأكثر سداداً أن نقول - مع الفعل المبني للمجهول حين لا يكون معه إلا جار ومجرور - ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف مثل: «لا يخشى عليه - لا يحتاج إليه» إنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل.

قاعدة عامة

واضح من كل ما قدمت أن الفعل المبني للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به، أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار ومجرور فإن صيغته - حينئذ - تغنيه عن نائب الفاعل. وبذلك يمكن وضع القاعدة العامة التالية:

«يستغنى الفعل المبني للمجهول عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور».

المراجع

- ١ - كتاب سيبويه (طبعة يولاق) ١٩/١.
- ٢ - المقتضب للمبرد ٥٠/٤ وما بعدها.
- ٣ - ابن يعيش على المفصل ٦٦/٧ وما بعدها.
- ٤ - الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٨٣/١.
- ٥ - التسهيل لابن مالك (طبع دار الكتاب العربى بالقاهرة) ص ٧٧ وما بعدها.
- ٦ - همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ٢٦٢/٢ وما بعدها.
- ٧ - التصريح على التوضيح (طبعة المطبعة الأزهرية) ٢٨٦/١ وما بعدها.
- ٨ - الصبان على الأشموني (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٤٢/٢ وما بعدها.

٤ - أفعال المطاوعة

المطاوعة في اللغة: الموافقة والقبول، وفي اصطلاح النحاة تأثر فعل لازم بفعل متعد متفق معه اشتقاقاً مثل: كسرت الإثاء فأنكسر، ففعل انكسر اللازم فعل مطاوع لفعل كسر المتعدي، وسمى الفعل اللازم «مطاوعاً» لقبوله أثر الفعل المتعدي، وكأنهم سمو الفعل اللازم المسند إلى الفاعل مطاوعاً مجازاً.

صيغ أفعال المطاوعة

أفعال المطاوعة في اللغة متعددة، وقد اختار المجمع منها قديماً خمس صيغ قرّر اطراد القياس فيها؛ نعرضها فيما يلي، ونعرض معها تعليقاتنا عليها، كما نعرض صيغاً أخرى للمطاوعة.

(أ) صيغة انفعل

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة للمطاوعة على هذه الصورة «كل فعل ثلاثي متعدّ دالّ على معالجة حسية، فمطاوعه القياسي «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واوّاً أو لامّاً أو نوناً أو ميماً أو راءً، ويجمعها قولك: «ولنمر» فالقياس فيه افتعل.

والمجمع في هذا القرار يأخذ برأى الرضى في شرحه على الكافية لابن الحاجب، إذ قال: «هذا الباب: باب انفعل موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وهو في الأغلب مطاوع فعل بشرط أن يكون فعلٌ علاجاً أي من الأفعال الظاهرة للعيون، كالكسر والقطع والجذب» وإنما احتاط الرضى بقوله إن الأغلب فيه أن يكون مطاوع فعل الثلاثي لأنه جاءت منه أمثلة مطاوعة لأفعل الرباعي مثل: أزعجته فأنزعج ولفعل مضاعف العين مثل: فحمتهم فأنفحم، وأيضاً جاءت على هذه الصيغة المطردة للمطاوعة أفعال لازمة لا تدل عليها مثل: انطلق - انكسر.

وقرار المجمع سديد، والأفعال المستثناة في طرد القياس في الباب أشار إليها الرضى، والقرار بذلك قرار محكم.

(ب) صيغة افعل

رأى المجمع اطراد القياس في هذه الصيغة للمطاوعة لكل فعل ثلاثي متعدي دال على معان حسية إذا كانت فاؤه واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميماً أو راءً. وبذلك جعل المجمع قياس المطاوعة في صيغة افعل خاصاً بالأفعال الثلاثية المتعدية المبتدئة بحرف من حروف كلمة: «لنمر» وأصل هذا القرار عند الرضى قوله: «ويكثر إغناء افعل عن انفعال في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميّم مثل: لأمت الجرح فالتأم، ومثله رميت به فأرتقى، ووصلته فاتصل، ونفيت فانتفى، ومحوته فامتحى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعال» علامة المطاوعة فكُره طمّسها. ويقول الرضى: قال سيبويه: الباب في المطاوعة انفعال، وافعل قليل مثل جمعت فاجتمع، ومزجته فامتزج. وعلّق على ذلك الرضى بقوله: فلما لم يكن افعل موضوعاً للمطاوعة كانفعال، جاز مجيئه لها في غير العلاج مثل: غمته فاغتمّ.

وأطلق ابن الحاجب القول في الصيغة فقال: «افعل للمطاوعة غالباً» وحقاً قد تأتى للمشاركة مثل: اقتتلوا، ويعنى فعل مثل اقتدروا؛ ويعنى التخير مثل: انتخب واصطفى، وللتصرف مثل: اكتسب، ويعنى تفعل كابتسم وتبسم، ويعنى استفعل كاعتصم واستعصم؛ وتأتى للمطاوعة غالباً كما قال ابن الحاجب: «إذا أريد وصف الشيء بأصل فعله مثل: خبزت الدقيق فاخبز، وشويت اللحم فاشتوى، وطبخت الطعام فاطبخ، وغذوت الصبي فاغذى، ورشا الرجل فارتشى، وأشعل النار فاشتعلت، وجذبه صاحبه فاجتذب». ومن أجل ذلك أرى أن يعدل قرار المطاوعة لهذه الصيغة على هذه الصورة التالية:

يطرد قياس المطاوعة لصيغة افعل من كل فعل ثلاثي متعدي إذا أريد البدالة على أصل فعلها المتعدي مثل: حبست الماء فاحتبس - نقصت الشراب فانتقص. وكذلك يطرد هذا القياس للمطاوعة من كل فعل ثلاثي متعدي دال على معانٍ حسية إذا كانت فاؤه واوًا أو لامًا أو نونًا أو ميماً أو راءً على نحو ما مرّ.

(ج) صيغة تفعل

قرّر المجمع قياسية هذه الصيغة لمطاوعة صيغة فَعَلْ أو بعبارة أخرى لمطاوعة كل فعل ثلاثي مضَعَّف العين ما لم يكن تضعيفه للتعدية، وعبارة ابن الحاجب في الشافية: «وتفعل لمطاوعة فَعَلْ نحو كسّرتَه فتكسّر، وللتكلف نحو تشجّع وتحلّم، وللانحاذ نحو توسّد، وللتجنب نحو تأثّم وتحرّج، وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرّع، ومنه تفهم، ويعنى استفعل نحو تكبّر وتعظّم».

وجميع هذه المعاني التي أضافها ابن الحاجب إلى معنى المطاوعة علق عليها الرضى بقوله: إن ابن الحاجب يريد بمطاوعة «فعل» أن ذلك يجري فيه، سواء كان للتكثير مثل: قطمته فتقطع، أو للنسبة نحو قيسته - نسبة إلى قيس - فتقيس، أو للتعدية نحو علمته فتعلم، أو للتكلف نحو شجعته وحلمته فتشجع وتعلم، أو للاعتماد مثل: وسدته الحجر فتوسد، أو للتجنب مثل: أثمته وحرّجته بمعنى جنبته الإثم والخرج فتأثم وتخرج أو للعمل المتكرر في مهلة مثل: جرّعته الدواء فتجرّعه، وحسّيته المرق فتحسّاه.

وذكر الرضى أن ابن الحاجب قال: ومنه تفهم: لأن الفهم ليس بحسوس كما في التخرج والتحسي، فيبين بذلك أن الفهم من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة. وحقّ الفعلان الأخيران في كلمة ابن الحاجب وهما: تكبر وتعظم يمكن أن يُردّا أيضاً إلى كبر وعظم. ومعنى ذلك أن جميع المعاني الإضافية التي ذكرها ابن الحاجب لصيغة تفعل يمكن أن ترد إلى دلالة المطاوعة فيها حيث لا نبعد إذا قلنا إنها دلالة مطردة في صيغة تفعل.

وواضح أن المجمع استثنى في قراره الفعل الثلاثي المضعف العين للتعدية، ومراً بنا أنفاً أن رضى لم يستثنه، بل ذكر صراحة أن مثله مثل الأفعال الأخرى. وضرب لذلك مثلاً هو: علمته فتعلم. وعلى شاكلته: فهمته فتفهم - ففهمته فتفقه - بصّرتَه بصّر - أدبته فتأدّب - وجهته فتوجه، وإذن ينبغي تعديل قرار المجمع في مطاوعة صيغة تفعل بحيث لا يكون فيها استثناء لما تضعيفه للتعدية، وبحيث يصح على هذه الصورة: «يطرد قياس المطاوعة لصيغة تفعل من كل فعل ثلاثي مضعف العين».

وجاءت على هذه الصيغة - كما جاءت على صيغة انفعل السابقة - أفعال لازمة لاتدل على مطاوعة مثل: تأيأت المرأة إذا صارت عزباً - تصدّى له - تجبّن اللين. غير أن مثل ذلك في هذه الصيغة وأختها السالفة قليل، ولا ينقض قاعدتها العامة المطردة.

(د) صيغة تفعل

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة لصيغة فعمل وما ألحق بها مثل: دحرجه فتدحرج - سلسله فتسلسل - يثره فثير - قلقله فتقلق - زحزحه فتزحزح - جلببه فتجلبب - شملله فتشملل.

وهو قرار سديد لأن قياسيته في الدلالة على المطاوعة بصيغة تفعل قياسية مطردة.

(هـ) صيغة تفاعل

رأى المجمع قياسية هذه الصيغة لدلالة المطاوعة من صيغة (فَاعَلَ) حين يُراد بها وصف مفعولها بأصل مصدرها مثل: باعدته فتباعده. وليست هذه الدلالة لصيغة تفاعل هي الأصل أو الأكثر في بابها على نحو ما رأينا لدلالة المطاوعة في الصيغ الأربع السالفة؛ إذ الأصل في دلالتها هو المشاركة؛ مثل:

تجادل زيد وعمرو - تحاورا - تسابقا - تصارعا - تشاجرا - تراهنا - تعاونا - تصالها - تقاسبا - تجالسا - تحادثا - تخاصما. وتأق تفاعل كثيرًا للدلالة على ادعاء الفعل والتظاهر به مثل: تفاعل - تجاهل - تباله - تمارض - تعامى - تفاصح - تنادم - تغايب - تصام - تعارج، وللدلالة على فَعَلَ مثل: توافى - ووى - تعالى وعلا - تناوح وناح - تقارب وقرب - تقاعد وقعد، وللإستغناء عن فَعَلَ الثلاثي مثل: تنامب - تمادى - تمارى - تذاءبت الرياح.

ويذكر ابن الحاجب أخيرًا من دلالات هذه الصيغة للمطاوعة، باعدته فتباعده، ويقيدها الرضى بنفس القيد الذى صاغه المجمع في قرارها، وهو قيد ينطبق على كل فعل مطاوع في هذه الصيغة وغيرها من صيغ أخرى لم يتخذ المجمع فيها قرارات لقياسية دلالتها على المطاوعة، لأنها ليست أصلًا في دلالتها، وأمثلتها فيها قليلة، بالضبط كصيغة تفاعل، فأمثلتها قليلة جدًا، مما يؤذن بخروجها من صيغ المطاوعة.

(و) صيغ أخرى

١ - صيغة فعل مثلثة العين

ذكر الرضى أن الأغلب في مطاوعة فَعَلَ الذى للتعمية؛ أن يكون الفعل بصيغته الثلاثية فهو في مثل: قَعَد - شَجَع - عَلِمَ هكذا على الترتيب: قَعَّدته فقَعَدَ - شَجَعْتُهُ فشَجَّعَ - عَلَّمْتُهُ فعَلِمَ. ولما كانت المطاوعة في هذه الأفعال ثانوية بالقياس إلى معانيها الكثيرة التى ذكرها سيبويه فإنها لا تصلح لأن تصبح قاعدة قياسية مطردة لدلالة المطاوعة.

٢ - صيغة فَعَلَ اللازمة

معروف أن هذه الصيغة للفعل الماضى كثيرة الدوران في اللغة، ويغلب أن تستخدم في اللعل

الحسنة، والمعاني الباطنة، والألوان والعيوب مثل: مَرَض - فَرِح - فَرَعَ - عَوْر - ومثل: علم - فهم - زهد - نشط - ظمئ - طرب - وجل - قوى.

وقد تدل هذه الصيغة على مطاوعة فَعَل بفتح العين في أمثلة قليلة؛ إذ يقال: عَقَرَت (أَسْقَطَت) البعير فمِيعَر - تَلَمَّت الإناء إذا كَسَرَتْ حرفه فَنِلِم - نَرَم الغلام (كسر) سن صاحبه فَنِرَم؛ والأمثلة من الندرة بحيث لا يتيح لنا أن نتخذ منها قاعدة لدلالة فَعَل على المطاوعة.

٣ - صيغة أفعل

الدلالة الغالبة في هذه الصيغة هي دلالة التعدية مثل كرم وأكرم وعلم وأعلم، وجاءت عليها أمثلة قليلة دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثي مثل قَشَعَت الريح السحاب فأقشع وكَبَّ الرجل الاناء فأكَبَّ. وأنكر الزمخشري في تفسيره لسورة الملك أن تخرج صيغة أفعل عن دلالة التعدية إلى دلالة المطاوعة، وقال إن الصيغة في المثالين المذكورين إنما تدل على الصيرورة فمعنى أقشع صار ذا قشع أى انقشع وانكشاف، ومعنى أكَب صار ذا كِب، أى انكباب، والمطاوع الصحيح للفعلين إنما هو انقشع وانكَب وتابيه الرضى في تعليقه على المثال الثانى في حديثه على دلالات صيغة أفعل قائلاً: «إنها لا تدل على المطاوعة بحال، وإنما قد تدل على الصيرورة فيظن أنها تدل على المطاوعة». وبذلك كله تخرج صيغة أفعل من صيغ المطاوعة:

٤ - صيغة استفعل

الأصل في هذه الصيغة أن تفيد أحد معنيين، إما الصيرورة والانتقال من حال إلى حال مثل: استحجر الطين إذا صار حجراً - استنسر البغاث (طير ضعيف) أى صار كالنسر في القوة. وإما الطلب مثل: استفهم إذا طلب الفهم - استكتب إذا طلب الكتابة.

وفي الجمع أن هذه الصيغة قد تدل على المطاوعة مثل: أحكمه فاستحكم؛ وواضح أن الصيغة في هذا المثال إنما تدل على الصيرورة ولا مطاوعة ولا ما يشبه المطاوعة.

ونقل ابن هشام في المغنى عن ابن بَرِّى أن الفعل ومطاوعه في باب استفعل قد يتفقان في التعدى لاثنتين مثل: استفهمته الحديث فأفهمنى ورد عليه ابن هشام بأن صيغة استفعل هنا لا علاقة لها بالمطاوعة، وإنما هي طلبية ومعها الإجابة؛ وبذلك تخرج صيغة استفعل الدالة على الطلب والصيرورة - مثل صيغة أفعل - من باب المطاوعة.

وواضح أنه يخرج من هذه الصيغ الأربع الأخيرة للمطاوعة صيغة أفعل، لأن الأمثلة التي

ذكروها لما لا تتصل بمعنى المطاوعة، وإنما تتصل بمعنى الصيرورة، كما لاحظ الزمخشري، وبالمثل تخرج صيغة استفعل، لأن الأمثلة التي ساقوها فيها لا تتصل أيضًا بدلالة المطاوعة، وإنما تتصل بدلالاتها الأصلية من الصيرورة والطلب.

والصيفتان: فعل مثلثة العين السابقة وفعل بكسرها السابقة أيضا أمثلتها نادرة الاستعمال، ومثلها صيغة تفاعل التي قرر المجمع قياسها على دلالة المطاوعة لندرة أمثلتها، ولأنها تفي عنها في الدلالة على المطاوعة صيغة تفعل، كما يلاحظ في مثل: عاهدته فتعاهد أو تعهد.

أفعال المطاوعة القياسية أربع

ونتيجة كل ما تقدم أن صيغ المطاوعة القياسية أربع، هي:

- ١ - صيغة افعل بقياسها الذي قرره المجمع مستثنياً بعرض ابن الحاجب والرضي لها.
- ٢ - صيغة افتعل بقياسها المجمعى المستمد من كلام الرضى، مع إضافة قياس ثان لدلالاتها على المطاوعة مستمد من كلام ابن الحاجب حين تدل على أصل فعلها المتعدى مسندة إلى مفعوله.
- ٣ - صيغة تفعل مع طَرُد القياس فيها وتعميمه دون استثناء لما أخرجه المجمع منها مما تضعيفه في أصله - وهو فعل - للتعدية.
- ٤ - صيغة تفعلل بقياسها المجمعى المطرد.

المراجع:

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢١٤، ٢٤٠، ٢٥٢ - ٢٥٤، ٣٨٠ - ٣٨٣.
- تفسير سورة الملك للزمخشري.
- شرح الشافية للرضي - (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه) ١/٧١ - ١١١.
- المغني لابن هشام (تحقيق سعيد الأفغاني وزميليه) ص ٥٧٤.
- المجمع للسيوطي (تحقيق د. عبد المال سالم مكرم - طبع الكويت) ٦/١٥ - ٣٠.

٥ - المجموع ودلالاتها جميعاً على القلة والكثرة

قرر المجمع في دورته الخامسة والأربعين أن جمع التكسير والمجمع السالم يدلان على القليل والكثير. وفيما يلي دَعْمُ لهذا القرار ببراهين متعددة مع شموله لاسمى الجمع والجنس الجمعى. ومعروف أن الجمع ما دل على أكثر من اثنين، وله صيغ متعددة في العربية، وهى: الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعى وجمع التكسير. ونقف أولاً عند الجمع السالم.

المجمع السالم

سَمَاءُ سيبويه والنحاة المجمع الصحيح، ويتميز بنهاية تلحق مفردة المذكر وأخرى تلحق مفردة المؤنث، وبذلك ينتظم قسمين: جمع مذكر سالماً وجمع مؤنث سالماً. ونهاية الجمع الأول أو علامته زيادة واو ونون على مفردة في حالة الرفع وياء ونون في حالتى النصب والجر. وعلامة جمع المؤنث السالم أو نهايته زيادة ألف وتاء على مفردة. وتشارك العربية في هذا الجمع اللغات السامية الشمالية والجنوبية كالأكدية العتيقة والآرامية والحبشية، مما يدل بوضوح على قدمه. وذهب سيبويه إلى أن هذا الجمع بقسميه يَعدُّ من جموع القلة التى تصدق على عدد محدود من ثلاثة إلى عشرة فقط. وهو ما يتعارض مع تاريخه، إذ كان يُستخدم قبل ظهور جمع التكسير وشيوعه كما يقول علماء الساميات، مما يؤكد أنه كان يدل من قديم على القلة والكثرة. وأيضاً فإن هذا الرأى يتعارض مع استخدام هذا الجمع بنوعيه فى القرآن الكريم وأشعار العرب. أما القرآن الكريم فقد توقف ابن جنى إزاء آية ٣٥ من سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُنَّ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفرةً وَأَجراً عظيماً﴾ وقال متابعا سيبويه إن موجب اللغة وأوضاعها فى الجمع الصحيح أو السالم القلة، ولكن الفرض فى جميع ألفاظ هذه الآية الكثرة لا القلة، وينقل عن أبى على الفارسى أنه كان ينكر قصر الجمع السالم على القلة إذ يقول: «كان أبو على ينكر الحكاية المروية عن الثابتة وقد عرض عليه حسان شعره وأنه لما صار إلى قوله:

لنا الجففاتُ الغُرُّ يَلْمَنَ فى الضحَى وأسيافُنا يَقطُرْنَ من نَجْدَةٍ دِما

قال له النابغة: لقد قلت جفانك وسيوفك «ثم يذكر ابن جنى أن أبا علي قال: «هذا خبر مجهول، لا أصل له، لأن الله تعالى يقول (عن أهل الجنة): ﴿وهم في الغرفات آمنون﴾ ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من ثلاث إلى عشر». وتبع أبا علي الفارسي كثير من النحاة - في مقدمتهم الرضائي - يرون أن الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً لمطلق الجمع قلة وكثرة، وهو الرأي الصحيح ويؤيده قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ والمراد أيام التشريق، وهي قليلة إذ هي الأيام الثلاثة بعد النحر، وقال جل شأنه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ وهي كثيرة. ويؤيد هذا الرأي أيضاً أن النحاة أجازوا في صيغة تنتهي الجموع - التي لم يقل أحد منهم بأنها من جموع القلة - أن تجمع جمعاً سالماً، فيقال: أفاضلون جمع أفاضل وسوافرات جمع سوافر. وما يزيد هذا الرأي يقيناً أن النحاة خَصَّوا جمع المؤنث السالم بكل اسم خماسي لم يسمع فيه جمع تكسير مثل حمام وحمامات وإسطبل وإسطبلات. ويكثر استخدامه لعصرنا الحاضر في المصطلحات العلمية مثل استقطابات وتراكبات وجسيمات وفي المعرب منها مثل هرمونات وأيونات وإليكترونات ونيوترونات. وبكل ما قدمت تسقط فكرة أن الجمع السالم وُضِعَ للقلة إذ يصدق من قديم إلى اليوم على الكثرة والقلة.

اسم الجمع

يقول سيبويه في تعريفه: «اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده» أي أنه يتضمن معنى الجميع وليس له مفرد من لفظه مثل أهل ورَهْط وإبل وخَيْل وقَطِيع ونَفَر. وهي صيغة تلتقي مع الجمع في المعنى إذ تدل على أكثر من اثنين وتلتقي مع المفرد في اللفظ إذ يُخَيَّرُ بها عن الضمير المفرد وتنعت بمفرد ويعود عليها الضمير مفرداً فيقال مثلاً: «هو رَهْطٌ متَفَوِّقٌ أُعْجِبَ بِهِ» و «هي خَيْلٌ كريّة تملو مسرعة». وبحق لاحظ سيبويه أن اسم الجمع يختلف عن الجمع السالم وجمع التكرير في أنه لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جميعهم أو معانهم الكلي دون اهتمام بالأفراد. وألحق به سيبويه صيغة «فَعْل» التي تنقاس في مثل راكب وركب وتاجر وتجر وصاحب وصَحْب. وخالفه الأخفش الأوسط ذاهباً إلى أن هذه الصيغة القياسية ليست من باب اسم الجمع، وإنما هي من باب جمع التكرير، وهو محق فيما ذهب إليه، لأن اسم الجمع - كما عرّفه سيبويه - لا واحد له من لفظه مثل حزب وقوم وقبيلة. ورأت طائفة من النحاة أن اسم الجمع يدل على القلة، وليس ذلك بصحيح، بل الصحيح أنه لا توجد فيه كلمات وُضِعَتْ للدلالة على

القلة وحدها، وحق كلمة «دود» التي قد يُظَنُّ أنها للدلالة على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل يقول اللغويون إنها قد تدل على عشرين بغيراً أو ثلاثين، فهي للقلة والكثرة ومثلها كلمة «نفر» التي قد يتبادر إلى الذهن أنها للعدد الذي لا يتجاوز العشرة من الرجال يعرف بها اللغويون على هذا النمط: «النفر: الناس كلهم وما دون العشرة منهم» فهي أيضاً للقليل والكثير، بل الكثير إلى ما لا ينتهي. ونخلص من كل ما سبق إلى أن اسم الجمع يدل بوضعه واستعماله في العربية على القلة والكثرة، مثله في ذلك مثل الجمع السالم.

اسم الجنس الجمعي

اسم تفرق تاء التأنيث بينه وبين مفردة مثل نخلة ونخل وشجرة وشجر وعنية وعنب وهُدْبَةٌ وهُدْبٌ وكلمة ودرة ودرر وذُباب وذباب وسفينة وسفين ومام. وتكثر صيغ اسم الجنس الجمعي في اللغة مما جعل الكوفيين يسلكون صيغته في الجمع، بينما يرى البصريون أنه مستقل عنها ولا يدخل فيها شيء من صيغته، وقالوا إنه مثل اسم الجمع لا يدل على الأفراد وإنما يدل على مجلّتهم والمعنى الكلي لجنسهم. وقد يشهد لقولهم أنه مثل اسم الجمع يفيد معنى الجمع ويعاملُ لفظه معاملة المفرد، فينعت بمفرد مذكر أو مؤنث، ويعود عليه الضمير مفرداً مذكراً أو مؤنثاً على نحو ما جاءت كلمة «نخل» في القرآن الكريم ففيه: ﴿أَعِجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ وفيه: ﴿وَالنَّخْلُ وَالزَّرْعُ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾ ﴿وَنَخْلٌ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾. وذهب سيبويه إلى أن اسم الجنس الجمعي في مثل شجر يدل على الكثرة، وإذا أريد الدلالة على القلة زيدت ألف وتاء فيقال شجرات، وهو، بذلك، يريد أن تطرد قاعدته في جمع المؤنث السالم وهي أن الجمع بالألف والتاء يدل على القلة، وبر بنا تصحيح هذه القاعدة وأن الجمع بالألف والتاء يدل على القليل والكثير، فتمرات مثل تمر إذا قلت «معي تمر أو تمرات» يمكن أن يكون ما معك منه قليل أو كثير.

وأضاف النحاة إلى اسم الجنس الجمعي قسماً له هو الاسم الذي تفرق ياء النسب بينه وبين مفردة مثل عرب وعربي وحشي وحشي وترك وتركي ورومي ورومي وألماني وألماني. وواضح أنه مثل قسيمه السابق يدل على القليل والكثير من جنسه. والحق ما ذهب إليه الرضى وغيره من أن اسم الجنس الجمعي يدل بوضعه واستعماله في اللغة - دلالة اسم الجمع والجمع السالم - على القلة والكثرة.

جمع التكسير

يدل جمع التكسير على أكثر من اثنين يتغير يلحق مفردة إما في الحركات وحدها وإما في الحروف وحدها وإما فيها معا مثل أَسَدٌ وأَسَدٌ وأَسَادٌ ومثل أَخٌ وإخوة وقائم وقيام ولسان وألسنة. ويرى علماء الساميات أن جمع التكسير نشأ في العربية بعد الجمع السالم بآماد متطاولة ويستدلون على ذلك بأنه إنما يوجد في اللغات السامية الجنوبية وهى العربية والحبشية، ولا يوجد منه في اللغات السامية الشمالية إلا بعض أصول فيه. ويذهبون إلى أن صيغه في العربية كانت في الأصل أساء جموع، وَضِعَتْ للدلالة على مجموع أفرادها، ثم تطورت مع العصور فاستحدث العرب لها مفردات، وبذلك يخالفون علماء العربية في رأيهم القائل بأن صيغ جمع التكسير نشأت عن المفردات لا العكس. ويقترب جمع التكسير من اسم الجمع في صيغ لا تتغير في الواحد والجمع مثل قُلٌّ وظهير وصدیق، وقد خالف بعض النحاة سيبويه في عدّ هذه الصيغ جموعاً وعدوها أساء جموع. وسنرى عما قليل اختلاف النحاة إزاء بعض الجموع وأن منهم من يعدها أساء جموع.

وذهب سيبويه إلى أن جمع التكسير قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، وجمع القلة لما زاد عن اثنين إلى عشرة فقط، وجمع الكثرة لما زاد على عشرة، وقرر- وهو قرار سديد- أنه لما زاد على اثنين إلى ما لا نهاية. وجعل سيبويه لجمع القلة أربع صيغ، هى: أفعال مثل أفكار، وأفعلة مثل أزمئة، وأفعل مثل أعين، وفُعلة مثل صبيبة. وعدّ من جموع الكثرة ما يربو على ثلاثين صيغة، منها فُعَلٌ مثل دول، وفُعلةٌ مثل دبكة، وفُعَلٌ مثل نَعَم، وفُعلةٌ مثل بررة، وأفعلاء مثل أصدقاء وفُعَلٌ مثل كلم. وإنما ذكرنا هذه الصيغ الست لنشير إلى أن الفراء عدّ الأربعة الأولى منها جمع قلة وبالمثل عدّ أبو زيد الأنصارى الصيغة الخامسة جمع قلة، وعد السّيرافى أيضاً الصيغة السادسة من جموع القلة. ولعل الذى دفعهم جميعاً إلى عدّ هذه الصيغ من جموع القلة أنهم وجدوا أمثلتها قليلة في اللغة. وعلى كل حال الموحّل بين النحاة على صيغ جمع القلة أنها هى الأربع التى عدّها سيبويه، وإذا أخذنا نفحصها هى وأمثلتها وجدناها كما تفيد القلة تفيد الكثرة وبالمثل صيغ الكثرة كما تفيد الكثرة تفيد القلة. وفيما يلى بيان ذلك:

أولاً: معروف أن العربية أكثرت من تعدد الجمع للمفرد الواحد بحيث نجد له أحياناً ثلاثة جموع أو أكثر. ومع ذلك نجد فيها جموعاً بصيغ الكثرة وأخرى بصيغ القلة وضعت للدلالة على مطلق الجمع قلة أو كثرة، من ذلك كُتُبٌ وقلوب ورجال، وهى بصيغ الكثرة: فُعَلٌ وفُعُولٌ وفِعَالٌ.

وتستخدم مع الكثرة حيناً، وحيناً مع القلة، إذ ليس لجمع القلة صيغة من مادتها. ونفس الظاهرة تلاحظ في بعض صيغ القلة مثل أعناق وأفئدة وأرجل جمع رجل يسكون الجيم وكسر الراء، فليس لجمع الكثرة صيغة من مادتها، وهي تستخدم فيه كما تستخدم في جمع القلة. ولو أنه ثبت في سلفية العرب القدماء أن صيغ جمع التكسير موزعة بين صيغ قلة وكثرة لأضافوا إلى صيغ الكثرة الأولى صيغاً للقلة ولصيغ القلة الثانية صيغاً للكثرة، ولكنهم لم يصنعوا، مما يدل على أنه لم يثبت شيء من الإحساس بذلك في فطرتهم وسلاتقهم.

ثانياً: إنما يلتقي جمع التكسير للقلة وجمع التكسير للكثرة في الاسم الثلاثي عامة وفي الاسم الرباعي إذ كان أحد حروفه حرف علة، وما عدا ذلك من الرباعي الصحيح وجميع الاسم الخماسي فإنما يجمع بصيغة من صيغ جمع الكثرة مثل بلابل وأنامل ومدارس وحقائق ومصاييح، وجميعها مشتركة بين جمع الكثرة وجمع القلة، فهي تستخدم في الجمعين استخداماً واحداً. ولو أن فكرة القلة والكثرة في جمع التكسير كانت متشعبة بحسب العرب لبادروا إلى وضع صيغ لجمع القلة للاسمين الرباعي والخماسي ولكنهم لم يحاولوا أن يضعوا شيئاً من ذلك، مما يدل بوضوح على أن فكرة القلة والكثرة في جمع التكسير ودلالته عليها بمادته لم تكن بيّنة ولا واضحة في جسامهم ونفوسهم.

ثالثاً: نفس الاسم الثلاثي الذي له صيغتا جمعي القلة والكثرة حين نرجع إلى القرآن الكريم في استخدام صيغتيه المذكورتين مميزتين للعدد من ثلاثة إلى تسعة نجده، يستخدم صيغة الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ فقد استخدم في (قروء) صيغة فُعل الدالة على الكثرة - في رأى النحاة - ولم يستخدم أقراء بصيغة أفعال الدالة على القلة في رأيهم مع ورودها في اللفظة. وفي سورة القصص قوله جل شأنه: ﴿على أن تأجرني ثماناً صيحج﴾ استخدم في (صحج) صيغة فُعل الدالة على الكثرة ولم يستخدم حججات المجموعة بالآلف والتاء والدالة على القلة كما مر بنا عند بعض النحاة. وقال جل شأنه في سورة النمل: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾ والرهط اسم جمع كما أسلفنا يدل على القلة والكثرة. وتقول العرب بشهادة النحاة: «ثلاثة شُسُوع» وهي سيور تمسك النمل بأصابع القدم، وتختار هذه الصيغة على صيغة «ثلاثة أشساع» مع ورودها في اللفظة، وفي ذلك ما يدل على أن صيغ جمع التكسير للكثرة تستخدم أيضاً للقلة.

رابعاً: بالمثل يلاحظ في جموع القلة: أفعال وأقِلة وأفُعل وقِلة أنها تستخدم للدلالة على الكثرة، أما أفعال، فمن أكثر جموع التكثير دوراناً في العربية، ويذكر سيبويه فيها أمثلة وضعت

للقليل والكثير مثل أرسان وأقتاب وهي تكثر جداً مثل: أعناق وأبطال وأحياء وأيقاظ وأحرار وأموال وأعمال وأفعال وأيام. فكل هذه المجموع لم تأت من مادتها أمثلة للكثرة، وهي لذلك تستخدم فيها كما تستخدم في القلة ولها نظائر كثيرة في اللغة. وفهم من كلام سيبويه أنه لم يجيء في فعل المضاعف سوى صيغة أفعال للقليل والكثير مثل سبب وأسباب ومدد وأمداد وقفن وأفنان. وما يدل على أن صيغة أفعال تأتي للكثرة أيضاً أنه تجمع عليها صيغة اسم الجمع كثيراً مثل أرهط وأغنم وأنعام وأقوام. ومر بنا آنفاً أن اسم الجمع يدل على القلة والكثرة فطبيعي أن يفيد جمعه الكثرة أو على الأقل يفيد مثله القلة والكثرة. ولعل في ذلك كله ما يدل بوضوح على أن صيغة أفعال لا تختص بالقلة بل هي للقليل والكثير. ومثل صيغة أفعال صيغة أفعلة في الدلالة على القلة والكثرة، ومن طريف ملاحظات سيبويه قوله عن هذه الصيغة: «إن العرب قد يكسرون المضغف على أفعلة نحو أشعة جمع شحيح، كما كسروه على أفعلاء، فقالوا أشعاء. وهي بعد بمنزلتها في البناء وفي أن آخرها حرف تأنيث كما أن آخر هذه حرف تأنيث». وأفعلاء عنده من صيغ التكسير للكثرة، وكأنه يضع في أيدينا دليلاً على أن صيغة أفعلة مثلها تأتي للكثرة إذ يقول إنها بمنزلتها في البناء، فهي تنتهي مثلها بعلامة تأنيث، وكل ما هناك من فروق أن أفعلة علامتها التاء وأفعلاء علامتها الألف الممدودة، وكل منها تجمع عليها صيغة فعيل المفرد المضغف مثل شحيح وأشعة وأشعاء وعزيز وأعزة وأعزاء وذليل وأذلة وأذلاء وشديد وأشدّة وأشداء وحبيب وأحبة وأحباء. فهما صيغتان متعادلتان، وكان حرياً بسيبويه أن يجعلها جميعاً للقلة أو للكثرة حسب مقترحاته أو يجعلها - كما نزع - للقلة والكثرة. ويؤكد ذلك الاستعمال في اللغة، من ذلك قوله تعالى في مخاطبة الناس: ﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنةٌ في بطون أمهاتكم﴾ وكلمة (أجنة) في الآية الكريمة بصيغة أفعلة ولا نستطيع أن نأخذ برأى النحاة القائل بأن أفعلة من صيغ القلة، فنقول بأن (أجنة) في الآية جمع قلة، بل هي جمع كثرة إلى ما لا ينتهي. وإذن فصيغة أفعلة مثل صيغة أفعال تستخدم في الكثرة كما تستخدم في القلة مثل: ﴿فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه﴾. وأفعل نصّ النحاة على أنها تتوارد مع أفعال في أمثلة كثيرة مثل أزمّن وأزمان وأقفل وأقفال وأتّيب وأنياب وأقدح وأقداح وأقوس وأقواس وأنهر وأنهار وأيمن وأيمان. وتوارد الصيغتين في أمثلة كثيرة على هذا النمط يدل من بعض الوجوه على أن صيغة أفعل مثل صيغة أفعال تدل على القلة والكثرة. وتسند ذلك أمثلة الصيغة في الذكر الحكيم كقوله سبحانه في وصف الجنة: ﴿وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين﴾ والأنفس والأعين في رأى سيبويه ومن تبعه جمع قلة وهما في الآية الكريمة جمع كثرة إلى ما لا ينتهي. ومعنى ذلك أن صيغة أفعل مثل صيغتي أفعلة وأفعال تدل على القلة

والكثرة. وفُعلة نَصَّ النحاة على أنها إما سُمعت في مفردات معدودة مثل ولد وولدة، وغلّام وغلّمة، وفقى وفُتية، وصبى وصِبية، وأخ وإخوة وقاع وقيعة. وتردّد النحاة - وفي مقدمتهم سيبويه - إزاء هذه الصيغة، فعدها من باب الجمع ونظّمها في جمع القلة، ومثّل لها بالأمثلة الخمسة الأولى، ثم عاد في باب عقده لاسم الجمع فسلك بين أمثلته المثال الخامس وهو كلمة إخوة، وكأنه ضرب على الفكرة الأولى وهي أن فعلة جمع تكسير للقلة، وعدّها اسم جمع، ولعل ذلك ما جعل ابن السراج يتشبّه بعده بأنها اسم جمع لا جمع، وبذلك تخرج من جموع القلة، وتصيح بحكم أنها اسم جمع - كما مر بنا - دالة على القلة والكثرة. وإذن لا يبقى في أيدينا من جمع القلة وصيغه شيء. وبالمثل الصيغ التي ذكرناها وقلنا إن القراء وأبا زيد الأنصاري والسيراfi عُدّوها جموع قلة لسبب بسيط، وهو أن سيبويه عدّها جموع كثرة، وفي الحقيقة هي مثل جموع القلة والكثرة تدل بوضعها - كما أوضحنا - على القليل والكثير.

خاصّاً: من أكبر الدلالة على ما نذهب إليه من أن صيغ جمع التكسير جميعاً موضوعة للجمع قلة وكثرة تبادل صيغ جمع التكسير للقليل والكثير في قراءات بعض آيات الذكر الحكيم، فمن ذلك آية سورة الزخرف: ﴿فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرةً مِنْ ذَهَبٍ﴾ يقول ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات: «كلهم (أى القراء السبعة) قرأ (أساورة) بالألف إلا عاصماً في رواية حفص فإنه قرأ (أسورة) بدون ألف». والأولى بصيغة جمع التكسير أفاعلة التي للكثرة عند سيبويه والثانية بصيغة أَفْعُلة التي للقلة عنده أيضاً. ويقول المفسرون أنهم كانوا إذا سَوّدوا رجلاً سَوّروه بسوارين وطَوّقوه بطوقه من ذهب علامةً لسيادته. وقد يدل ذلك على أن المراد بصيغتي الجمع في القراءتين القلة، وهي إما عرفت بقرينة خارجية لا بصيغة أفعلة، لأنه توارد معها في نفس الموضع صيغة أفاعلة على ألسنة كثرة من القراء. ومن ذلك آية سورة المائدة: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ هكذا في قراءة السبعة ما عدا حمزة، فإنه قرأ: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بضم الباء وكسر التاء وكلمة عَبَدَ بذلك صفة مثل حَذَرَ بضم الهمزة في حذر بكسرها. ويذكر ابن جني في كتابه المحتسب بجانب قراءتي السبعة ثمانى قراءات أخرى، منها أربعة جاءت بصيغ جمع الكثرة، وهي: (وَعُبِدَ) جمع عبيد أو عبيد، و (عُبِدَ) و (عُبَادَ) و (عِبَادَ) والثلاثة جمع لعابد، وقد تكون الأخيرة جمع عبد. على كل حال هذه الصيغ الأربع صيغ كثرة وذكر القرطبي أن عُبِيدَ بن عَمْرِ المكي قرأها (أعبد) مثل كلب وأكلب أى بصيغة أفعل التي قال سيبويه إنها للقلة. والمراد في الآية الكريمة الكثرة لا القلة، كما يدل على ذلك السياق. ومن ذلك آية سورة يوسف: ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ إذ قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (لِفَتْيَانِهِ) وقرأ حمزة والكسائي: لفتيانته واختلف عن

عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه: (لِفَتْيَانِه) مثل حمزة والقراءة الأولى بصيغة فَعْلَة الدالة على القلة عند سيبويه، والقراءة الثانية بصيغة فَعْلَان الدالة على الكثرة عنده. وواضح في قراءات الآيات الثلاث جميعاً أن صيغ القلة والكثرة لجمع التكسير تتوارد في قراءات الذكر الحكيم في الموضع الواحد بدلالة واحدة، مما يؤكد أنها وضعت لمطلق الجمع كثرة وقلة.

سادساً: من المؤكد أن كثيراً مما أسلفت لم يكن غائباً عن سيبويه وغيره من أئمة النحاة، يدل على ذلك عند سيبويه قوله: «اعلم أن لأدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) أبنية هي مختصة به (يريد صيغ القلة في جمع التكسير، وهي له في الأصل، وربما شركه فيه الأكثر كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر). فهو يقرر أن صيغ جمع التكسير التي رسمها للقلة والكثرة تتبادل مواضعها. وبذلك حاول رفع الحواجز بينها، غير أنه لم يرفعها تماماً، إذ عبر بلفظ «ربما». وبذلك أبقي على فكرة القلة والكثرة في جمع القلة موضع جمع الكثرة في العربية والعكس فمضوا يقولون إن استعمال كل منها في موضعه حقيقة وفي الموضع الثاني مجاز، ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز، إذ لا يوجد لترجيح أحد الاستعمالات على صاحبه وجه يسوغه فهو ترجيح بدون مرجح.

والحق أن جمع التكسير دائماً يستعمل استعمالاً واحداً، فصيغه جميعاً موضوعة للدلالة الحقيقية على القلة والكثرة، ولا مرجح يسوغ أن يقال إنها تستعمل تارة استعمالاً حقيقياً وتارة استعمالاً مجازياً. وحاول بعض النحاة أن يجعلوا منفذاً آخر، وقصروه هذه المرة على صيغ القلة في تقديرهم، فقالوا إنها إذا عُرِفَت بالألف واللام دلت على الاستفراق أو بعبارة أخرى على الكثرة كما في قوله تعالى مثلاً: ﴿رَبَّنَا فاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ وقوله: ﴿وَجْعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ وقوله: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾. فكللمات (الأبرار) و(الأفئدة) و(الأعين) بصيغ جموع القلة في تقديرهم وجعلتها أُل الاستفراقية دالة على الكثرة المفرطة. وقال النحاة أيضاً إن جموع القلة إذا أُضيفت إلى ما يدل على الكثرة أصبحت دالة عليها مثل قوله جل شأنه: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ وقوله: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَعْبُدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ فالكلمات: (أيديهم وأيمانهم) و (ألسنتكم) و (لأنفسكم) بصيغ جموع القلة، وهي دالة في الآيات على الكثرة إلى ما لا ينتهي. ويقول النحاة إن هذه الكثرة فيها جامعها من إضافتها

إلى ما يدل عليها، وهو تعليل واه كالتعليل السابق بدخول آل الاستغراقية على صيغ القلة. والصحيح أن جمع القلة كما يدل عليها يدل على الكثرة، وبالمثل جمع الكثرة كما يدل على الكثرة يدل على القلة. والمعول في ذلك على القرينة والسياق مثل الإضافة إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة كقوله تبارك وتعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ فكلمتا (ليال) و (أيام) بصيغتي أفاعل وأفعال تدلان في الآية الكريمة على القلة لا ببادتها وإغا بقرينة هي إضافة العددين القليلين (سبع) و (ثمانية) إليهما فالقلة فيها دلت عليها قرينة خارجية. وواضح من كل ما سبق أن صيغ جمع التكسير جميعاً مشتركة في الدلالة على القلة والكثرة بحيث تستعملان فيها استعمالاً واحداً، والسياق والقرينة هما اللذان يبيّنان الدلالة، مثلها في ذلك مثل صيغ الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعي، فجميعها وضعتها اللغة لمطلق الجمع، وتفهم القلة والكثرة حسب ما يرجعه، أو بعبارة أدق، يؤديه سياق الكلام وما به من قرائن.

المراجع:

كتب نحوية ولفوية:

الكتاب لسيويو - ابن يعيش على المفصل - التسهيل لابن مالك - شرح الرضى على الشافعية - خاتمة المصباح المنير للفيومي - همع الهوامع للسيوطي.

كتب في القراءات.

كتاب السبعة لابن مجاهد - المحتسب لابن جني.

دراسات حديثة:

التطور اللغوي للغة العربية لبرجستراسر.

دراسات في اللغة العربية للدكتور خليل يحيى نامي.

٦ - ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير

جمع التكسير هو الجمع الدال على أكثر من اثنين يتغير يلحق مفردة إما في الشكل حركة وسكوناً مثل أسد أسد - أمة أمة، وإما في الحروف نقصاً وزيادة مثل كتاب كتب - رجل رجال - صديق أصدقاء - فتى فتيان. وصيغ جموع التكسير تتكاثر حتى لتبلغ نحو ثلاثين صيغة، مما يجعل من الصعب وضع أقيسة لها تضبطها ضبطاً دقيقاً، ولذلك يظن كثيرون أنها لا تخضع للقياس، بل تخضع للسمع وحده، غير أن النحاة حاولوا - منذ سيبويه - أن يضبطوا القياس في طائفة من تلك الصيغ أو تلك الجموع، مما جعلها تنقسم إلى قياسية يمكن أن يقاس عليها المشبه لمفردها مما لم يسمع فيه جمع عن العرب، وسماعية وهي التي سُمعت في مفردها، وتحفظ، ولا يقاس عليها المائل. وقد عني المجمع - منذ فترة غير قليلة - بمراجعة جموع التكسير في كتب النحو والصرف، واستخلص منها ما يطرد فيه القياس من تلك الجموع، وبذل في ذلك جهداً خصباً مشكوراً، غير أنه لم يتسع في بيانها، وأيضاً فإنه ذكر بعضاً منها دون أمثلة توضحه، وهو ما دفعني - استكمالاً للفائدة العلمية - إلى تحرير تلك الأقيسة تحريراً تفصيلياً في الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠ من الصفحات. ٤٥ إلى ٤٩ في مجموعة قرارات المجمع العلمية المنشورة على النحو التالي:

٣ - قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التانيث

جاء في هذا القياس أن فعلاً المعتل العين كمين يجمع على أفعال وفُعل، وفي تنبيه لاحق بنفس الصفحة يجمع نحو تاج على تيجان، ولا يجمع نحو ثور وريح على فُعل ولا يجمع ميل على فِعال. والقياس في صيغة فُعل المعتلة العين بالألف والواو والياء على هذا النحو فيه قصور وإحجام لا يزيلها إلا تحرير قاعدة فُعل المعتل العين وأنه إذا كان معتلاً بالألف مثل تاج ودار جمع على فُعلان وفُعل فقيل: تيجان ودور، وإذا كان معتلاً بالواو مثل ثوب جمع على أفعال وفُعال: فقيل أثواب وثياب، وإذا كان معتلاً بالياء مثل عين لم يجمع فقط على أعيان وعيون كما ذكر وإنا يجمع أيضاً على أعين وهو جمع يتكرر في القرآن الكريم كثيراً.

وجاء في القياس أن فعلاً كجسم يجمع على أفعال وفُعل مثل أجسام وجُسوم، وقيل: إن كلمة ربح لاتجمع على فُعل. ولم يذكر قياس جمعها وكان ينبغي أن ينص على أن فعلاً يجمع على

أفعال وفُعل إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتل العين مثل ربيع فإنه يجمع على أفعال مثل ميل وأميال، وأيضاً على فِعال فيقال: رياح، وكذلك أرياح وأرواح.

وجاء في القياس أن فُعلاً مثل بُرد يجمع على أفعال وفُعل وفي التنبيه اللاحق أنه يكثر في «عود» فِعْلان وفي باب «خُصَّ» فِعال. وكان ينبغي أن يوضح القياس في باب فُعل وأنه إذا كان صحيح العين فقياس جمعه أفعال وفُعل مثل بُرد وأبراد وبرود وإذا كان معتل العين مثل عود كان جمعه على فِعْلان كما ذكر وعلى أفعال فيقال: عيدان وأعواد، وإذا كان مضعفاً مثل خُصَّ كان جمعه على خِصاص كما ذكر وعلى أفعال فيقال: أخصاص كما يقال: عُش، وعِشاش وأعشاش.

وجاء في قياس الجمع لفعل يفتح الفاء والعين مثل جيل وأسد أنه يأتي على أفعال وفُعال مثل آساد وجبال، ولم يذكر أنه يأتي أيضاً على فُعل وفُعل مثل أسود وأُسد.

وذكر أنه يلزم في جمع فعل المضعف أن يأتي على أفعال مثل عدد وأعداد. ويجمع فعل المعتل مثل عصا - رَحَى على فُعل بضم العين وكسرهما فيقال: عِصَى - رُجَى كما يقال: أرحاء - أرحية.

وجاء في قياس جمع فعل مثل تمر ووِعل أنه يأتي على أفعال فيقال: أغار وأوعال، ولم يذكر أنه يأتي على فُعل فيقال: غُور ووُعول.

وبقية أقيسة جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث وهي ستة صحيحة على نحو ما تصوّرنا القرارات المجمعية في قياسية الغالب من جموع التكسير إذ يطرد القياس في جمع فعل الصحيح العين على أَفْعَل وفِعال أو فُعل مثل جمع كلب على أكلب وكلاب وجمع نَسْر على نُسُور. وبالمثل يطرد جمع فِعل مثل عِنَب وفِعل مثل إبل وفُعل مثل عَصَد وفُعل مثل عَنق على أفعال فيقال: أعناب وأبال وأعضاء وأعناق. كما يطرد جمع فُعل مثل صُرَد (طائر كالصُفُور) على فِعْلان فيقال: صِرْدان.

ولعل في كل ما قدمت ما يوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أقيسة الجمع للاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث فقد يكون في ذلك بعض الفائدة.

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التانيث جمع تكسير

يُجمع فَعْل الصحيح العين مثل كلب - نسر على أَفْعَل وفعال أو فَعُول مثل أَكْلَب وكَلَاب وأنْسر ونسور.

يُجمع فَعْل المعتل العين بالألف مثل تاج - دار على فِعْلَان أو فُعْل مثل تيجان - دور.
يُجمع فَعْل المعتل العين بالواو مثل ثوب على أَفْعَال وفعال مثل: أثواب - ثياب.
يُجمع فَعْل المعتل العين بالياء مثل عين على أَفْعَل وأَفْعَال وفَعُول مثل أعين - أعيان - عيون.

يُجمع فَعْل الصحيح العين مثل جِشْم على أَفْعَال وفَعُول مثل أجسام - جنوم.
يُجمع فَعْل المعتل العين مثل ريح على فِعَال مثل رياح، وجاءَ فيه أرياح وأرواح.
يُجمع فَعْل الصحيح العين مثل بُرْد على أَفْعَال وفَعُول مثل: أبراد - برود.
يُجمع فَعْل المضعف العين مثل عُش على أَفْعَال وفعال مثل أعشاش - عشاش.
يُجمع فَعْل المعتل العين مثل عود على أَفْعَال وفِعْلَان مثل: أعواد - عيدان.
يُجمع فَعْل الصحيح العين مثل جبل وأسد على أَفْعَال وفِعَال أو فَعُول وفُعْل مثل: أجبال - جبال - آساد - أسود - أسد.

يُجمع فَعْل المضعف العين مثل عدد وضرر على أَفْعَال مثل أعداد - أضرار.
يُجمع فَعْل المعتل اللام مثل عصا وندا ورحي على فَعُول وأَفْعَال وأَفْعَلَة مثل عصي بضم العين وكسرها - أنداء - أندية - أرحاء - أرحية.

يُجمع فِعْل مثل نَمِر ووعِل على أَفْعَال وفَعُول مثل: أنمار ونمور - أوعال ووعول.
يُجمع فِعْل مثل عِنَب على أَفْعَال مثل أعناب.
يُجمع فِعْل مثل إِبِل على أَفْعَال مثل: آبال.
يُجمع فَعْل مثل عَضُد على أَفْعَال مثل: أعضاء.
يُجمع فَعْل مثل عَنق على أَفْعَال مثل أعناق.
يُجمع فَعْل مثل صُرْد (طائر كالعصفور) على فِعْلَان مثل صردان.

وتَجْمَعُ فُعْلَةٌ السَّالِمَةُ عَلَى فِعَالٍ مِثْلَ رَقِبةٍ وَرِقَابٍ وَالْمَعْتَلَةِ اللَّامِ مِثْلَ قَنَاةٍ بِحَذْفِ التَّاءِ فَيُقَالُ: قَنَى، وَهِيَ حِينْتِذَ اسْمِ جَنْسٍ جَمْعِي.

وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ سَالِمَةٌ وَمَعْتَلَةٌ عَلَى فُعْلٍ مِثْلِ غَرَفَةٍ وَغُرْفٍ وَخُطْوَةٍ وَخُطًى. وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ فُعْلَةَ السَّالِمَةِ قَدْ تَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ مَعَ فُعْلٍ مِثْلِ غَرَفَةٍ وَغُرْفٍ وَرُقْفَةٍ وَرِفَاقٍ وَرُفُقٍ وَشَذَتْ حُرَّةٌ فَإِنَّمَا تَجْمَعُ عَلَى حَرَائِرَ.

وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ كَتَخْمَةٍ عَلَى فُعْلٍ فَيُقَالُ: تَخَّمْ كَمَا يُقَالُ فِي تَهْمَةٍ: تَهَّمْ. وَذَكَرَ أَنَّ فِعْلَةَ تَجْمَعُ عَلَى فِعْلٍ سَالِمَةٌ، وَمَعْتَلَةٌ مِثْلُ: كَسَّرَ وَكَسْرَ وَقِيمَةً وَقِيمَ وَجَلِيَّةً وَجَلَى. لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا تَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَفْعَلٍ. مِثْلُ: نَعَمَ وَأَنْعَمَ وَنِعِمَ. وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ عَلَى فِعْلٍ مِثْلُ: مَمَدَنَ وَمَمَدَ.

٤ - قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التانيث

جمع المؤنث السالم

ذَكَرَ فِي قِيَاسِ جَمْعِ هَذَا الْاسْمِ جَمْعَ مُؤْنِثٍ سَالِمًا أَنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى فَعْلَاتٍ وَلَمْ تُضَيِّطْ عَيْنُ فَعْلَاتٍ وَلَا فَاؤُهَا وَأَيْضًا لَمْ يُسْتَفْصَ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ. وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ فُعْلَةَ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ تَجْمَعُ عَلَى فَعْلَاتٍ بَفَتْحِ عَيْنِهَا إِذَا كَانَتْ سَالِمَةً صَحِيحَةً مِثْلَ قَصْعَةٍ وَسَجْدَةٍ فَيُقَالُ: قَصَعَاتٍ وَسَجَدَاتٍ. وَإِذَا كَانَتْ مَعْتَلَةً الْعَيْنُ جُمِعَتْ عَلَى فَعْلَاتٍ بِسُكُونِ عَيْنِهَا مِثْلَ رَوْضَةٍ وَدَوْلَةٍ فَيُقَالُ: رَوْضَاتٍ وَدَوْلَاتٍ. وَإِذَا كَانَتْ مَعْتَلَةً اللَّامُ جُمِعَتْ عَلَى فَعْلَاتٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِهَا مِثْلَ شَهْوَةٍ وَظَبْيَةٍ، فَيُقَالُ: شَهَوَاتٍ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا، وَظَبْيَاتٍ بِسُكُونِ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا.

وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ سَالِمَةٌ مَعْتَلَةُ اللَّامِ عَلَى فَعْلَاتٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ مِثْلَ رَقِبةٍ - صَلَاةٍ فَيُقَالُ: رَقَبَاتٍ وَصَلَوَاتٍ.

وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ إِذَا كَانَتْ سَالِمَةً عَلَى فَعْلَاتٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَسْكِينِهَا مِثْلَ غَرَفَةٍ فَيُقَالُ: غُرَفَاتٍ بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَسْكِينِهَا وَبِالْمِثْلِ إِذَا كَانَتْ مَعْتَلَةً اللَّامُ بِالْوَاوِ مِثْلَ خُطْوَةٍ فَيُقَالُ: خُطُواتٍ بِضَمِّ الطَّاءِ وَتَسْكِينِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَعْتَلَةً اللَّامُ بِالْيَاءِ جُمِعَتْ عَلَى فَعْلَاتٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ مِثْلَ كُليَّةٍ فَيُقَالُ: كُليَّاتٍ بِسُكُونِ اللَّامِ.

وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ كَتَخْمَةٍ عَلَى فَعْلَاتٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ فَيُقَالُ: تُخْمَاتٍ.

وَتَجْمَعُ فُعْلَةٌ صَحِيحَةُ اللَّامِ مِثْلَ كِسْرَةٍ عَلَى فِعْلَاتٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَسْكِينِهَا فَيُقَالُ: كِسِرَاتٍ

بكسر السين وتسكينها ومثلها نعمة ونعمات بكسر العين وتسكينها. وإذا كانت معتلة العين واللام مثل قيمة - رشوة جُمعت على فِعَلات بتسكين العين فيقال: قيمات ورشوات. وتُجمع فَعْلَة كَمَعِدَة على فِعَلات بكسر العين وتسكينها فيقال: مَعِدَات.

جمع التكسير

أما جمع التكسير في جمع فَعْلَة فذكر في قياس جمعها سالمة ومعتلة أنها تجمع على فعال. ويلاحظ أنها وهي سالمة تجمع على فعال وفَعْل بكسر الفاء وفتح العين مثل قَصْعَة وقِصَاع وقِصَع وشذت ضِرَّة فإنها تجمع على ضرائر وكذلك كَنَّة (امرأة الأخ أو الابن) تجمع على كنانن. وتُجمع فَعْلَة المعتلة المعين على فعال وفَعْل مثل رَوْضَة ودَوْلَة، والجمع رياض ودُول. وتُجمع فَعْلَة المعتلة اللام مثل ظبية على فعال مثل ظبياء وكذلك على أفعلة وفَعْل مثل شهوة وأشهى وشُهَى.

ولعل في كل ذلك ما يوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أقيسة الجمع السالم، والمكسر للاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث على النحو التالي:

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي
الزيد^١ بناءً التأنيت جمعا ساللا وجمعا مكسرا

المفردة	جمع الموزن السالم	جمع التكسير
تجميع فَمَلَة سائلة مثل قَصْمَة	على فَمَلَات يفتح العين مثل قَصَمَات	وعلى فَمَال ويقل مثل قِصَاع وقِصَع ونِذَات مِزَة فَاثِبَا تَجْمَع على ضرائر
تجميع فَمَلَة ممتلئة العين مثل روضة - دولة	على فَمَلَات يسكون العين مثل رَوَضَات - دولَات	وعلى فَمَال وتُكَمَل مثل رِاضٍ ودول
تجميع فَمَلَة ممتلئة اللام مثل طَلِيبة - شهوة	على فَمَلَات يفتح العين وسكونها مثل: طَلِيَّات - شَهَوَات	وعلى فَمَال مثل طِبَاءٍ أو أَقْمَلَة وتُكَمَل مثل اِشْبَهِيَة - شَهِي.
تجميع فَمَلَة السائلة مثل رَقِيَة	على فَمَلَات يفتح العين مثل رَقِيَّات	وعلى فَمَال مثل رِقَابٍ
تجميع فَمَلَة ممتلئة اللام مثل فَنَاءَة - مهابة	على فَمَلَات يفتح العين مثل قَنَوَات - مَهَوَات	وعلى فَمَل يعطف التاء مثل قَنَى - مَهَي

وتجَمِّعُ قُمَّلَةَ السَّالَةِ مِثْلَ خُرْقَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بضم الميم وسكونها مثل غُرَفَاتٍ	وعلى قُمَّالٍ وَقُمَّلٍ مِثْلَ غِرَافٍ وَغُرَفٍ وَشَدَّتْ حُرْقَةً، فَإِنِهَا تَجْمَعُ عَلَى حِرَافٍ
تَجْمَعُ قُمَّلَةُ الْمُحَلَّةِ الْأَمَّ بِالْوَاوِ مِثْلَ خُطْمَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بضم الميم وسكونها مثل خُطْمَاتٍ	وعلى قُمَّلٍ مِثْلَ خَطْمٍ
تَجْمَعُ قُمَّلَةُ الْمُحَلَّةِ الْأَمَّ بِالْيَاءِ مِثْلَ كَلْبَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بِسكون الميم مثل كَلْبَاتٍ	وعلى قُمَّلٍ مِثْلَ كَلِّ
تَجْمَعُ قُمَّلَةُ مِثْلَ نَجْمَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بِفَتْحِ الميم مثل نَجْمَاتٍ	وعلى قُمَّلٍ مِثْلَ نَجَمٍ
تَجْمَعُ قُمَّلَةُ السَّالَةِ مِثْلَ نَيْمَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بِكسر الميم وسكونها مثل نَيْمَاتٍ	وعلى أَقْمَلٍ وَقَمَلٍ مِثْلَ أُنْهَمٍ - نَيْمٍ
تَجْمَعُ قُمَّلَةُ الْمُحَلَّةِ الميمِ أَوِ الْأَمِّ مِثْلَ قَيْمَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بِسكون الميم مثل قَيْمَاتٍ - رَيْشَاتٍ	وعلى قَمَلٍ مِثْلَ قَيْمٍ - رَيْشٍ
تَجْمَعُ قُمَّلَةُ مِثْلَ مَيْمَةٍ	على قُمَّلَاتٍ بِكسر الميم وسكونها مثل مَيْمَاتٍ	وعلى قَمَلٍ مِثْلَ مَيْمٍ

٦ - قياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد

جاء في هذا الجمع ما يلي :

يجمع فَعَال كزمان وفِعال كحمار وإِزار وفِعيل كقضب ورغيف على أَفْعلة وفُعَل (وفُعْلان أيضا في باب فِعيل).

يُجمع فَعول كعمود مذكرا على أَفْعلة وفُعْلان.

يُجمع المؤنث المعنوي منها كَعَناق (الأُنثى من أولاد المعز) وذِرَاع على أَفْعَل.

يُجمع المؤنث منها بالتاء بالألف والتاء (أى جمع مؤنث سالما) وعلى فَعائل أيضا.

تنبيهان :

١ - لم يَجْئ فَعَل في المضاعف ولا في المعتل اللام واقتصرُوا فيها على بناء القلة كأَعنة وأَكسية.

٢ - يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزةً في فَعائل والأصل يبقى.

. ويلاحظ في هذه القواعد ضرب من الإجمال من شأنه أن يبهم بعض جوانبها، وأنه لم تذكر أحيانا أمثلة للجموع القياسية. وقد أسقط فَعَال بضم الفاء من القواعد ولم تحرر قاعدة فَعَال بفتح الفاء وكسرها فقد كان ينبغي أن يذكر أنه يجمع على أَفْعلة وفُعَل بشرط أن يكون مذكرا غير مضاعف ولا معتل اللام كما اتضح بعد ذكر قاعدتها العامة، فإنه حين يكون مؤنثا تأنثا معنويا يجمع على أَفْعَل مثل عِنَاق وأَعنق وذِرَاع وأُذرع وحين يكون مؤنثا تأنثا لفظيا بالتاء يجمع جمع مؤنث سالما أو جمع تكسير على فَعائل مثل حمائم ورسالة ورسائل وحين يكون مضاعفا أو معتل اللام يجمع على أَفْعلة مثل سنان وأسنة وغطاء وأغطية وكساء وأكسية. كما جاء في قواعد الجمع أنه يجمع فِعيل على أَفْعلة وفُعَل وفُعْلان مثل رغيف وأرغفة ورغف ورغفان. وترك أَفاعِل مثل بعير وأباعر وأفعلاء مثل نصيب وأنصباء. وإذا كان فِعيل مؤنثا بالتاء جمع على فَعائل مثل قبيلة وقبائل وصحيفة وصحائف، وإذا كان مضاعفا يجمع على أَفْعلاء وفَعَال مثل شديد وأشداء وشداد. وإذا كان معتل اللام جمع على أَفْعلاء مثل غني وأغنياء.. ويجمع فَعول مذكرا كما جاء في قواعد الجمع على أَفْعلة وفُعَل وفِعْلان مثل عمود وأعمدة وعمد وعمدان ويجمع أيضا على فَعَل مثل عمد. وينبغي أن يضاف إلى ماتقدم القياس في جمع فَعَال بضم الفاء. ومن كل ما سبق نستطيع أن نضع الجدول التالي :

جدول لقياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد جمع تكسير

يُجْمَعُ فِعَالٌ بفتح الفاء وكسرهما مذكراً غير مضعّف ولا معتلّ اللّام على أفعلة وفُعلٌ مثل زمان وأزمنة وحرار وأحمرّة، وكتّاب وكُتِبَ وقُدّال وقُدِّلَ.

يُجْمَعُ فِعَالٌ بفتح الفاء وكسرهما مؤنثاً تأنيثاً معنوياً على أَفْعَلٍ وفُعلٌ مثل أُنّان وأُنّ وأُنّ.

يُجْمَعُ فِعَالٌ بفتح الفاء وكسرهما مؤنثاً تأنيثاً لفظياً بالتاء جمع مؤنث سالماً وجمع تكسير على فعائل مثل جِنَازة وجِنَازات وجِنائز ورسالة ورسالات ورسائل.

يُجْمَعُ فِعَالٌ بفتح الفاء وكسرهما مضعّفاً أو معتلّ اللّام على أفعلة مثل سنان وأسنة - غطاء وأغطية - كساء وأكسية.

يُجْمَعُ فُعَالٌ بضم الفاء مذكراً صحيح العين على أفعلة وفِعْلانٌ مثل غراب وأغرّبة وغربان.

يُجْمَعُ فُعَالٌ بضم الفاء مؤنثاً تأنيثاً معنوياً على أَفْعَلٍ مثل كُرَاعٍ وأكُرُعٍ.

يُجْمَعُ فُعَالٌ بضم الفاء مؤنثاً بالتاء على فعائل مثل نُؤَابة وذوآب.

يُجْمَعُ فُعَالٌ بضم الفاء معتلّ العين على فُعلٍ وأفعلة مثل رُواقٍ ورُوقٍ وأروقة.

يُجْمَعُ فَعِيلٌ مذكراً على أفعلة وفُعلٍ وفُعلٍ وفِعْلانٌ مثل: رَغِيفٍ وأرغفة ورُغِفٍ ورُغِفٍ ورُغِفانٍ وأيضاً على أَفَاعِلٍ مثل بَعِيرٍ وأباعرٍ وعلى أَفَعْلَاءٍ مثل نصيب وأنصباء.

يُجْمَعُ فَعِيلٌ مؤنثاً بالتاء على فعائل مثل قبيلة وقبائل. ويجمع نادراً على فُعلٍ أيضاً مثل صحيفة وصحائف وصُحف.

يُجْمَعُ فَعُولٌ مذكراً على أفعلة وفُعلٍ وفُعلٍ وفِعْلانٌ مثل عمود وأعمدة وعُمدٌ وعُمدٌ وعُمدان.

٧ - قياس جمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مد زائد

يلاحظ هنا ما لاحظناه في رقم ٦ من الإجمال أحياناً المفضي إلى الإيهام وأنه لا تذكر أحياناً أمثلة المجموع القياسية وأن قواعد الجمع القياسي في الصيغ غير محررة، فقد ذكر أنه يجمع فعيل الذي يعنى فاعل ككريم على فُعلاء وفِعَالٍ مثل كريم وكرماء وكِرام، ولم يذكر صراحة أن ذلك

مشروط بأن يكون صفة لمذكر صحيح العين واللام، وترك ذلك ليوضح بالصيغ المقابلة فيها بعد، وكان ينبغي أن تستقصى جموعه القياسية إذ يجمع على أفعال مثل يتيم وأيتام وعلى فعّال مثل ينامي وعلى أفعلاء مثل صديق وأصدقاء وعلى فعائل مثل نظير ونظائر وعلى فعّلى مثل مريض ومرضى.

وذكر أن «فُعّال» مثل شجاع يجمع على فُعّلاء وفُعّال مثل شُجاع وشُجاع بكسر الشين وهو يجمع أيضاً على فُعّله «مثلثة» وفُعّلة محرّكة وفُعّلان فيقال: شُجعة، وشُجعة وشُجعان. وتجمع فُعّالة على فُعّال وفُعّال مثل شُجاعة وشُجاع وشُجاع مؤنثة. وذكر أنه تجمع فعيلة التي بمعنى فاعل على فُعّال وفُعّال ولم يذكر أن فعيلة التي بمعنى مفعول تجمع أيضاً على فعائل مثل ذبيحة وذبائح.

وذكر أنه يجمع فعيل بمعنى فاعل المضغف كشدّيد والمعتل اللام كنبّى على أفعلاء مثل أشداء - أنبياء. ولم يذكر أن المضغف يجمع على فعال مثل شديد وشِدَاد وأن المعتل اللام يجمع على فُعّالان مثل صبي وصبيان بكسر الصاد وضمها، وأيضاً يجمع على فُعّلة مثل صبيّة. وذكر أنه يجمع فعيل كجريح بمعنى مفعول على فعّلى وأشير إلى أن ذلك بقرار مجمعي وقد نص عليه سيبويه (٢١٣/٢) والرضي (١٤١/٢) ويجمع أيضاً مثل فعيل كجريح على فُعّلاء وفُعّال على مثل أسير وأسرى وأسراء وأسارى.

وجاء أنه يجمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعّلى وأيضاً على فعائل للمؤنث فقط ولم يشترط أن يكون صحيح اللام فإن مثل عدو يجمع على أفعال مثل عدو وأعداء وعلى أفاعل مثل عدو وأعادٍ وعلى فُعّلى مثل عدو وعِدَى.

وذكر أنه يجمع فعّال كجبان ورذاح (سمينة) بمعنى فاعل (للمذكر والمؤنث) على فُعّلى وفُعّلاء ولم يذكر أنه حين يكون معتل العين يجمع على فُعّلى مثل عَوان وعُون. وذكر أنه لا تلحق التاء الفارقة فعيلاً بمعنى مفعول ولا فعولاً بمعنى فاعل وأجاز المجمع ذلك فيها بعد...

جدول لفعول وفُعّال بمعنى فاعل

يجمع فعول بمعنى فاعل (للمذكر - والمؤنث) غير معتل اللام على فُعّلى (للمؤنث فقط) على فعائل مثل عطوف وعُطْف، وعجوز وعجائز.

يُجْمَعُ فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ (لِلْمَذْكُورِ - وَالْمَوْثُوتِ) مَعْتَلٌ اللَّامُ عَلَى أَفْعَالٍ وَأَفَاعِلٍ وَفِعْلٍ مِثْلَ عَدُوٍّ وَأَعْدَاءٍ وَأَعَادٍ وَعَدَى.

يُجْمَعُ فَعَالٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ (لِلْمَذْكُورِ ، وَالْمَوْثُوتِ) صَحِيحُ الْعَيْنِ عَلَى فُعْلٍ وَفَعْلَاءٍ مِثْلَ صَنَاعٍ وَصُنْعٍ وَجِبَانٍ وَجُبْنَاءٍ.

يُجْمَعُ فَعَالٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ (لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ) مَعْتَلٌ الْعَيْنِ عَلَى فُعْلٍ مِثْلَ جَوَادٍ وَجُودٍ وَعَوَانٍ وَعُؤْنٍ.

يُجْمَعُ فِعَالٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ (لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ) عَلَى فُعْلٍ وَفَعَاتِلٍ مِثْلَ كِتَازٍ (مَكْتَنَزٌ أَوْ مَكْتَنَزَةٌ اللَّحْمِ) وَكَنْزٍ.

٨ - قياس جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفعلاء

يلاحظ هنا أيضًا شيء من الإجمال، وأنه لم تذكر دائمًا أمثلة المجموع القياسية ولم يذكر في فاعل مثل خاتم أنه قد يجمع على فواعيل مثل فواعل. ولم يذكر في جمع فاعل وصفًا لمذكر غير معتل اللَّام أنه قد يجمع على فَعْلَةٍ مثل حاجب وَحَجَبَةٍ وَأَفْعَالٍ مثل بار وأبرار وعلى فَعُولٍ مثل شاهد وشهود. ويحسن أن يوضع لهذا الجمع جدول كالجدول السابقة.

جدول جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفعلاء

يُجْمَعُ فَاعِلٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ عَلَى فَوَاعِلٍ وَفَوَاعِيلٍ مِثْلَ خَاتَمٍ وَخَوَاتِمٍ وَخَوَاتِيمٍ.

يُجْمَعُ فَاعِلٌ اسْمًا عَلَى فَوَاعِلٍ مِثْلَ حَاجِبٍ وَحَوَاجِبٍ.

يُجْمَعُ فَاعِلٌ وَصْفًا (لِلْمَذْكُورِ) غَيْرَ مَعْتَلٍ اللَّامُ عَلَى فُعْلٍ وَفَعْلَاءٍ مِثْلَ شَاهِدٍ وَشُهُدٍ وَشُهَدَاءٍ وَأَيْضًا عَلَى فَعُولٍ مِثْلَ شُهُودٍ وَعَلَى أَفْعَالٍ مِثْلَ بَارٍ وَأَبْرَارٍ وَعَلَى فَعْلَةٍ مِثْلَ بَارٍ وَبِرَرَةٍ وَقَاتِلٍ وَقَتْلَةٍ.

يُجْمَعُ فَاعِلٌ وَصْفًا (لِلْمَذْكُورِ) مَعْتَلٌ اللَّامُ عَلَى فَعْلَةٍ مِثْلَ قَاضٍ وَقَضَاءٍ وَرَامٍ وَرَمَاءٍ.

تُجْمَعُ فَاعِلَةٌ وَفَاعِلٌ (لِلْمَوْثُوتِ) وَلِلْمَذْكُورِ مَا لَا يَفْعَلُ عَلَى فُعْلٍ وَفَوَاعِلٍ مِثْلَ حَاسِرٍ وَحَسَرٍ وَحَوَاسِرٍ وَنَائِمَةٍ وَنَوْمٍ وَنَوَامٍ وَبَازِلٍ صِفَةً لِلْبَعِيرِ (فِي سُنَنِهِ التَّاسِعَةِ) وَبَوَازِلٍ.

تُجْمَعُ فَاعِلَاءٌ عَلَى فَوَاعِلٍ مِثْلَ قَاصِعَاءٍ (حَجَرِ الْيَرَبُوعِ) وَقَوَاصِعٍ.

١٠ - قياس جمع فُعْلَان (مثلثة الفاء)

يلاحظ هنا أيضًا ملاحظناه آنفاً من الإجمال وأنه لا تذكر جميع أمثلة المجموع القياسية. وقد ذكر أنه يجمع فُعْلَان فعلى مثل سَكْرَان سَكْرَى وفُعْلَان فعْلانة مثل نَدَمَان نَدَمَانَة على فعلى وفعال فيقال: سَكَرَى وَنَدَامَ. ولم يذكر أن سَكْرَان يجمع أيضًا على سَكَرَى بضم السين وسَكْرَى. وأيضًا لم يذكر أنه يجمع نَدَمَان على نُدَامَ. وذكر أنه يجمع فُعْلَان وفعلانة مثل خُصَّان (ضامر البطن) وخُصَّانة على فعال فيقال: خُصَّاصَ. ولم يذكر أن فعلانة يجمع أيضًا على فعائل فيقال: خُصَّاصَ. ويحسن أن يوضع لذلك كله جدول كالجداول الماضية على النحو التالي:

جدول لقياس جمع فعْلَان (مثلثة الفاء)

يُجمع فُعْلَان مثلث الفاء (غير علم مرتجل) على فعالين مثل سُلْطَان وسُلْطَانِين وشَيْطَان وشَيْطَانِين.

يُجمع فُعْلَان فعلى على فعلى بفتح الفاء وضمها وفعال وفعلى مثل عَجَلَان وَعَجَالَى وَعِجَال وَعِجَالَى. وعَطْشَان وعَطْشَى وعِطَاش وعِطْشَى.

يُجمع فُعْلَان فعْلانة على فعلى وفعال وفعال مثل نَدَمَان وَنَدَامَى وَنَدَامَ وَنُدَامَ. يُجمع فُعْلَان وفُعْلانة على فعال مثل خُصَّان وخُصَّانة وخُصَّاصَ وأيضًا جمع فعلانة على فعائل فيقال: خُصَّاصَ. خائض.

ولعل - بكل ما قدمت - أكون قد استطعت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير في فرائد مجمعية سابقة.

٧ - قياسية جمع الجمع المكسر جمعًا ثانيًا

ناقش المجمع قاعدة جمع الجمع منذ خمسة وأربعين عامًا، وانتهى إلى قرار يجعل غاية الإجمال فيها ينص على أن: « جمع الجمع مقيس عند الحاجة » ناظرًا في ذلك إلى قول الأشموني في شرحه على الألفية: « قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالا كذلك يقال في جماعات من الجمال جمالات، وإذا قصد إلى تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيه كقولهم في أعيد (جمع عيد) أعابد، وفي أسلحة (جمع سلاح) أسالحو.. وما كان من المجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يميز تكسيه لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس: نواكسون وفي أيامنون، أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات، وفي صواحب صواحيات ».

ومقتضى كلام الأشموني أن جمع التكسير قد يجمع مرة ثانية جمع تكسير أيضًا كما في أعيد جمعًا لعيد، وأعابد جمعًا لأعيد، واستثنى من ذلك صيغتي مفاعل ومفاعيل، فإن ما جاء على زنتها يجمع إما جمع مذكر سالما مثل: ناكس (مطأطي الرأس) - نواكس - نواكسون ومثل: أيمن (ميمون) - أيامين - أيامينون، وإما جمع مؤنث سالما مثل: حديد - حدائد - حدائدات ومثل: صاحبة - صواحب - صواحيات. ولا يفضى كلام الأشموني - كما هو واضح - إلى قرار المجمع تمامًا، مما جعل بعض من ناقش القاعدة حينذاك يقول: إن جمع الجمع إنما ينقاس في جموع القلة فحسب، ناظرًا إلى ما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني من أن أباحيان قال: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا اتفاقًا، واختلف في جمع القلة فالأكثر أن ينقاس، واختار ابن عصفور عدم انقياسه. غير أن المجمع انتهى من مناقشة القاعدة إلى التعميم في قياسية جمع الجمع مطلقًا.

ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده يقول: « ليس كل جمع يجمع » وكأنه يعمم عدم القياس في جمع الجمع مطلقًا، سواء كان مكسرًا جمع قلة أو جمع كثرة، وبذلك أخذ ابن عصفور كما يقول أبو حيان، غير أن قوله: إن جموع الكثرة لا تجمع قياسًا اتفاقًا غير دقيق، إذ ذكر السيوطي في كتابه: « هم الهوامع » أن مذهب المبرد والرماني وغيرهما قياسية الجمع لجمع الكثرة مثل جمع القلة، وبذلك يكون فريق من النحاة على رأسه المبرد سبق المجمع إلى القول بطراد القياس في جمع الجمع.

على أن القاعدة لا تزال تحتاج إلى فضل من النظر. ويؤكد ذلك الرجوع إلى المسموع من العرب في المجموع للجموع الثلاثة: المذكر السالم والمكسر والمؤنث السالم وهل هو من الكثرة فيها جميعاً بحيث يقاس فيها باطراد، أو هو يقل في بعضها قلة تدفع إلى منع القياس فيه، وتوضح ذلك الصيغ والأمثلة في المجموع الثلاثة، وفيما يلي ما وقفت عليه منها في كتب النحاة واللغة:

أولاً: جمع المذكر السالم وتبادلته مع جمع التكسير

تقل الصيغ والأمثلة في هذا الباب حتى لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، سواء فيها يتصل بجمع التكسير المجموع جمع مذكر سالماً، أو ما جمع من جمع المذكر السالم جمع تكسير، وقد ذكرت كتب النحو من الضرب الأول صيغتين هما كما ذكر الأشموني:

صيغة فواعل مثل: ناكس (مطأطئ الرأس) - نواكس - نواكسون

صيغة أفاعيل: أمين (ميمون) - أيامين - أيامتون

وقلنا نجد مثالا للضرب الثاني ولقلة الأمثلة الواردة في كتب اللغة من هذا الباب بل ندرتها، نرى أن جمع الجمع لا ينقاس فيه.

ثانياً: جمع التكسير جمعاً ثانياً في بابيه

سجلت كتب النحو واللغة في هذا الباب جموعاً كثيرة، سُمعت لجموع تكسير نسوق منها ما وقفنا عليه موزعاً على صيغ مختلفة لجمع التكسير:

صيغة أَفْعُلْ مثل : عبد - أَعْبُد - أعابِد

يد - أيد - أيادٍ

وَطَب (سقاء اللين) - وَاطَّب - أوْطَب - أوْاطب

كلب - أَكْلَب - أَكالب

صيغة أَفْعَلْ مثل : سقاء (وعاء ماء) - أسقية - أساقٍ

إناء - أنية - أوَان

خوان (مائدة) - أخونة - أخاوين

مكان - أمكنة - أماكن

سلاح - أسلحة - أسالِح

سوار - أسورة - أساور

صيغة أفعال مثل	: نَصَى (مختار) - أنصاء - أناص
	اسم - أساء - أسام
	نَضَو (مهزول) - أنضاء - أناض
	عرب - أعراب - أعراب
	قول - أقوال - أقاويل
	ظفر - أظفار - أظافر
	جواد - أجواد - أجواد
	نَعِم - أنعام - أناعيم
صيغة فعل مثل	: أصيل - أصل - أصائل
	جَزُور (ناقة الذبح) - جُزُر - جزائر
	طريق - طرق - طرائق
صيغة فعول مثل	: حظ - حظوظ - أحاط
صيغة أفعال مثل	: جهل - جهل - جهائل - أجامل
صيغة فعلان مثل	: غراب - غرابان - غرايين
	عقاب - عقابان - عقابين
صيغة فعلان مثل	: حُش (البيستان) - حُشان - حشاشين
	مَصِير (معى) - مُصْران - مصارين

وتلك سبعة وعشرون مثالا موزعة على ثمانى صيغ لجمع التكسير سُمعت على لسان العرب من قديم جامعين فيها الجمع مرة ثانية لكثرة العدد أو المبالغة أو التعظيم والتفخيم، وهى تؤكد ما ذهب إليه المبرد وغيره من النحاة من قياسية جمع التكسير ثانية عند الحاجة.

ثالثا: جمع المؤنث السالم مع جمع التكسير

لم تصلنا عن العرب صورة لجمع المؤنث السالم مجموعاً جمع تكسير، إنما الذى وصلنا كثيراً هو جوع تكسير مجموعة جمع مؤنث سالما، ونحن نسوق ما وقفنا عليه من ذلك فى كتب النحاة واللغة موزعاً على صيغ جمع التكسير المختلفة، بنفس صنيعتنا فى الباب السابق:

صيغة أفعل مثل	: عين - أعين - أعينات
صيغة أفعلة مثل	: عطاء - أعطية - أعطيات
	سقاء - أسقية - أسقيات

صيغة أفعال مثل	: ابن - أبناء - أبناء
صيغة فُعل مثل	: عائذ (ناقة تتوج) - عُوذ - عوذات
	مُعن (ماء طاهر) - مُعن - مُعنات
	دار - دور - دورات
صيغة فُعل مثل	: غرفة - غُرْف - غُرْفَات
	حجرة - حُجِر - حُجَرَات
	رُكبة - رُكِب - رُكَبَات
صيغة فُعل مثل	: طريق - طُرُق - طُرُقَات
	جُزور - جُزِر - جُزِرَات
	حمار - حُمِر - حُمَرَات
صيغة فُعل مثل	: بيت - بُيوت - بُيُوتَات
صيغة فُعال مثل	: جَمَل - جَمِل - جَمَالَات
	رجل - رَجَالَ - رَجَالَات
	دار - دِيار - دِيارَات
صيغة فواعل مثل	: مولى - مَسْأَل - مَسْأَلَات
	صاحبة - صَوَّاحِب - صَوَّاحِبَات
صيغة فعائل مثل	: حديدة - حَدَّاد - حَدَّادَات

تلك عشرون مثالا موزعة على عشر صيغ لجمع تكسير جاءت عن العرب مجموعة بالألف والتاء جمع مؤنث سالما، وهى - بدورها - تؤكد ما ذهب إليه المبرد والرماني وغيرهما من النحاة من قياسية جمع الجمع المكسر جمع مؤنث سالما.

تعديل قرار قديم للمجمع - القاعدة العامة

بما قدمت أرى تعديل قرار المجمع القديم القائل بقياسية جمع الجمع مطلقاً بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وبحيث تُقْصَر القاعدة على جمع التكسير، وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعا مكسرا أو جمع مؤنث سالما، وأقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة: ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسر جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالما.

٨ - التضمين ونبابة حروف الجر بعضها عن بعض

تعريف التضمين

التضمين في اللغة إيداع الشيء في داخل شيء آخر، كإيداع المتاع في الوعاء والطعام في الإناء، وهو في اصطلاح علماء العربية إشراب فعل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه في التعدى واللزوم. وكنا قد ألمنا به في مبحث تبادل التعدى واللزوم، ونريد أن نتوسع في بحثه الآن. وقد دار هذا المصطلح من قديم بين النحاة، إذ ذكر السيوطي في باب المفعول معه بإزاء بيت الراعي:

إذا ما الغانياتُ برَزْنَ يوماً ورَزَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَ

إن كلمة «العيون» في البيت لا تصلح أن تعرب عطفًا على الحواجب، كما لا تصلح أن تعرب مفعولًا معه، لأن العيون لا تزجج أو تزين، وإنما تكحل، ولذلك أعربها النحاة مفعولًا به لفعل محذوف هو «كحلن». وعقب على ذلك بقوله: «ذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعي، وأبو محمد اليزيدي، والمازني، والمبرد إلى جواز عطف العيون على الحواجب بتضمن العامل أى «زججن» معنى يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الجرمي، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد نحو: «أكلت خبزًا ولبنًا، فيضمن زججن معنى حسن». والثلاثة الأولون في هذا النص من نحاة البصرة في القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة. والثلاثة التالون من نحاتها في القرن الثالث، وفي ذلك ما يدل على أن كلمة التضمين بمعنى إشراب فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثاني الهجري.

صور التضمين

من يرجع إلى كتب النحاة واللغويين البصريين منذ القرن الثالث الهجري يجدهم يذكرون أمثلة وشواهد لثلاث صور من التضمين:

الصورة الأولى: حين يكون الفعل لازمًا أو بعبارة أدق بصيغة يطرد فيها اللزوم مثل صيغة فعل، فجميع أفعالها في العربية لازمة، وحكى عن نصر بن سيار آخر ولاية الأمويين على خراسان أنه عدى من هذه الصيغة فعل رَحِبَ، فقال: «رَحِبَكُمْ الدخول في طاعة

ابن الكرماني « فعدى رحب وليست متعدية عند النحاة، فقيل: هي كلمة شاذة منه لا يؤبه لها، وقيل: إنه ضمن «رحبكم» معنى وسعكم، وعدّها مثلها. ومعروف أنه يطرد في كثير من الأفعال من غير باب فعل - كما مرّ بنا - أن تأتي تارة لازمة وتارة متعدية، ولم يحاول جمهور النحاة حين تتعدى أن يطبقوا عليها فكرة التضمن، وبذلك تخرج تلك الصورة من الباب.

أما الصورتان الثانية والثالثة فهما: صورة تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل متعد بحرف آخر فيتعدى بهذا الحرف كأن تقول: «شربت بماء النيل» مضمنا «شربت» معنى «رويت» فتعدت مثلها بالياء فكأن الياء معها حلت محل من الجارة، إذ الأصل أن تقول شربت من ماء النيل. وتدور هذه الصورة بأمثلة لها متعددة في كتب النحاة. والصورة الثالثة: صورة تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيتعدى مثله بحرفه كقولك: «أمل في النجاح» وأمل فعل متعد ضمته معنى أطمع فتعدى مثله بفي الجارة. ويورد النحاة لهذه الصورة وسابقتها أمثلة وشواهد متعددة قرآنية وغير قرآنية، وهو ما يدفعا إلى مناقشة التضمن فيها، مستضيئين بآراء أئمة العربية من اللغويين والنحاة.

تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتعدى بنفس حرفه

أول من بسط القول في هذه الصورة من صور التضمن ابن قتيبة في كتابه: «أدب الكاتب» متخذاً لها عنواناً هو: «دخول بعض الصفات مكان بعض» متابعا الكوفيين في هذه التسمية لحروف الجر، لأنها تنوب عن صفاتها في مثل: «زيد في الدار» إذ أصل التعبير في تقديرهم «زيد كائن أو مستقر في الدار» فحذفت الصفة، وهي: «كائن أو مستقر» وناب عنها الجار والمجرور فقيل: «زيد في الدار». وعضى ابن قتيبة في عرض الباب وبيان شواهد التي تنوب فيها الحروف الجارة بعضها عن بعض، وما يذكره من هذه الشواهد:

١ - قول الثَّعْلَبِيِّ:

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيٌّ بَنُو قُشَيْرٍ لِعَمْرٍ اللهُ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وفعل «رضى» إنما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر «عن» فيقال: «رضى عنه - رضوا عنه» غير أنه في البيت ضَمَّنَ معنى «أقبل» إذ تقول: «أقبلت على زيد بودى» بمعنى رضيت عنه، وكان الكسائي يقول: إنما تعدى الفعل «رضى» بعل في البيت حملا على ضده وهو «سخطت» لأن العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

٢ - وقول دوسر بن غَسَّان التَّربُوعِي:

إذا ما امرؤ ولى على بوْدِهِ وأديرَ لم يَصْدُرْ بإدياره وُدِّي

يصدر: يرجع. يقول دوسر: إذا جفاه امرؤ لم يطلب وده. وقد عدى فعل «ولى» في البيت بحرف الجر: «على» وهو إنما يعدى إلى مفعوله بحرف الجر: «عن» فيقال: «ولى عنى» غير أنه ضمن «ولى» معنى ضَمَّنَ عليه وبخل، فأجرى التولى بالود مجرى الضنائة والبخل، مما جعله يعدى الفعل يعلى الجارة مثل بخل وضم. وجوز ابن السِّيد - في شرحه لأدب الكاتب - أن يكون الفعل «ولى» ضَمَّنَ معنى «سخط» فتعدى مثلها يعلى الجارة في مثل قولك: «سخط عليه» - سخطوا عليه.

٣ - وقول زيد الخيل:

ويركب يوم الرُّوع فيها فوارسُ بصيرون في طَعن الأباهِرِ والكُلِّى

الأباهر: الشرايين. و «بصيرون» في البيت تعدت «بفى»، وهى إنما تتعدى بالباء في مثل قولك: «هو بصير بالطب» فكان الوجه - كما يقول ابن السِّيد - أن يقول: «بصيرون بطعن الأباهر» غير أنه ضمن «بصيرون» معنى «متصرفون في تسديد الطعن» ولذلك عداها بفى الجارة بدلا من الباء.

٤ - وقول طَرْفَة:

وإن يَلْتَقِ الحىَّ الجميْعُ تُلَاقِي إلى ذِرْوَةِ البيت الرفيع المصمِّدِ

يقول طرفة: إذا اجتمع الحى للافتخار لقيتى أنتسب في ذرة البيت الرفيع المصمِّد، أى الكريم المقصود من كل مكان، فكان ينبغي أن يقول: «في ذروة البيت» أى منتسباً فيه، وكأنه ضَمَّنَ فعل أنتسب المتوى معنى «أوى» أى أوتى إلى ذروة، كما قال تعالى: ﴿سَأْوَى إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ ولذلك جاء طَرْفَة بإلى الجارة بدلا من «في» الجارة.

كلام ابن جني

وتتبع ابن السِّيد البَطْلَوِيَّ شِرحه لمسائل هذا الباب في أدب الكاتب، وما أورد من أمثله بكلام لابن جنى فيه بكتابه الخصائص يزيده بيانا وإيضاحا، إذ عقد له فصلا استهله بقوله: «اعلم أن الفعل إذا كان جمعي فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف جر والثاني بحر جر آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجازا وإيذاناً بأن هذا الفعل في

معنى ذلك الآخر، فلذلك جرى معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك في قول الله عز اسمه ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ وأنت لا تقول: رفنت إلى المرأة، وإنما تقول: رفنت بها أو معها، ولكن لما كان الرفْتُ هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بالجار «إلى» كقولك أفضيت إلى المرأة، جئت بإلى مع الرفت إيداناً وإشعاراً أنه بمنهائه.

ويذكر ابن جني من هذا الباب قوله عز شأنه: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ فإن الأصل - في رأيه - أن يقال: «هل لك في كذا» لكن لما كان ذلك دعاء وإرشاداً صار تقدير الآية: «أدعوك وأرشدك» ولذلك جاءت «إلى» الجارة مكان «في» لتفيد الإرشاد والدعوة. ويضى في عرض الباب مقتبساً من ابن قتيبة جميع ما أورده فيه من أمثلة وشواهد، وقد أضاف إليها قول بعض الطائيين:

نَلُوذُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تَقْتَصِبُ مِنَ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ

ويريد ناظم البيت بلفظة «أم» فيه جيلٌ سلمى أحد جيلي طيء» سماه أما لا اعتصامهم به، ويقول إنها منيعة لا تَقْتَصِبُ لعلوها الشاهق مما يجعلها ترتدي بالسحاب وتنتقب. وفعل «نلوذ» في البيت يتعدى بالباء، فكان الوجه أن يقول الشاعر نلوذ بأم، غير أنه عدى الفعل بفي لأنه ضمنه معنى نزل ونسكن لسكناهم فيه ونزولهم. فهم دائماً به لاثنون وفيه معتمسون.

وقد توقف ابن جني في أثناء عرضه لهذا الباب، أو لهذه الصورة من التضمن، فقال: «وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. ولم يصرح ابن جني بقياسية هذه الصورة من التضمن، ولا بأنها سماعية يُقتصر على ما جاء به السماع منها، غير أن تنويهه بكثرة المفرطة في اللغة حتى ليتمكن أن يضع في أكثرها - فضلاً عن جميعها - كتاباً ضخماً يؤذن بأنه يرى قياسيتها، ويؤكد ذلك قوله في فاتحة تعريفه بها: إن العرب تتسع في استخدامها مجازاً أو على سبيل المجاز، مما يفتح الأبواب لقياسيتها لأن المجاز قياسي، غير أن كثرة النحاة لا تقول بقياسيتها، وترى الاختصار فيها على السماع.

وقد أعد ابن جني البلاغيين بعده بقوله: إن هذا التضمن يقوم على التوسع في التعبير مجازاً إلى اختلافهم في نوع مجازه، فقيل إنه مجاز مرسل، لاستعمال اللفظ في غير معناه لملاقة اللزوم، إذ يدل الفعل فيه على معنى الفعل الذي تضمنه عن طريق اللزوم بذكر قرينة هي الحرف الجار، وقيل: بل هو مجاز عقلي في النسبة بين الفعل ومتعلقاته. وهو في رأينا قول لا يتجه، لأن النسبة

أى نسبة الفعل إلى الفاعل حقيقية في مثل: «رضى عليه لا عنه» المارة في بيت الفحيف. وقيل: بل هو كناية، إذ المعنى الأصلي في قولك: «رضى عليه» مراد مع إرادة المعنى المضمن الجديد وهو الإقبال كما مر بنا. وهو أيضاً قول لا يتجه لأن الفعل «رضى» فقد معناه الأصلي يتضمنه معنى جديداً. ويلقانا بجانب هذه الأقوال جميعاً القول بأن التضمن في هذه الصورة استعارة تتبعية. وحتى هذا الرأي الأخير في التضمن وأنه مجاز على طريقة الاستعارة التبعية، يتضح فيه التكلف الشديد، لأن الفعل في مثل الآية الكريمة: ﴿وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ مستعمل في معناه الوضعي الحقيقي، وبالمثل «في» لأنهم حين يصلبون على جذوع الشجر يصيحون مستقرين فوقها، وكأنها أصبحت ظرفاً لهم، ولذلك استعملت (في) الدالة على الطرفية بدلا من على. وابنُ جني - في الواقع - هو الذي جعل بعض البلاغيين يتصورون فكرة الاستعارة التبعية في التضمن لقوله - كما أسلفنا -: إن العرب تتسع فتوقع الحرف موقع صاحبه مجازاً، وهو في ذلك يتابع البصريين الذي لا يقولون بنباية الحروف بعضها عن بعض قياساً، فالحرف الجار عندهم ليس له إلا معنى وضعي واحد، وما خرج عن ذلك يُحْمَلُ - كما مر بنا - على التضمن توسعاً - أو كما قال ابن جني مجازاً - وإن لم يتجه فيه التضمن عدُّ شذوذاً أو ضرورة، كقول ذي الإصبع الدواني:

لاؤِ ابْنُ عَمَكْ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ ذِبَانِي فَتَخْزُونِي

لاه ابن عمك أراد الله ابن عمك، فحذف اللام الجارة. ديباني: مالكي، تخزوني: تقهرني. والفعل «أفضل» يتعدى إلى مفعوله بعلى فيقال: أفضل عليه، وعداء ذو الإصبع يعن الجارة بمعنى على لضرورة الشعر، وإنما يقال في مثل ذلك إنه ضرورة، لأن من الصعب أن يخرج فعل «أفضل» على صورة من التضمن في هذا البيت.

صنيع البصريين

وواضح من كل ما قدمت أن البصريين هم الذين دفعوا إلى كل ما ذكرت من أمثلة وشواهد للتضمن، ومن بحوث وآراء دارت حول طبيعته، وأنه يقوم على التوسع في التعبير، مما جعل ابن جني يذهب إلى أنه مجاز، ويضطرب البلاغيون بعده في نوع مجازيته كما أسلفنا. والتكلف بل التعسف بين في كثير من تحريجات التضمن في العبارات الماضية، وأيضاً في تصور أنه قائم على المجاز، وكان حرباً بابن جني، وقد أكد أن نباية الحروف بعضها عن بعض كثير في اللغة كثرة مفرطة أن يجعل ذلك قانوناً لغوياً عاماً لا يحتاج إلى تفسير مجازي أو غير مجازي، ولا تحتاج عباراته إلى تحريج ولا تأويل.

رأى الكوفيين

واضح أن كلام ابن جني يجعل رأى الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع قياساً مطرداً - لا تجوز فيه ولا تضمن ولا ما يشبه التضمن - أكثر سداداً من رأى البصريين، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعاً لمعنى واحد كما تصور البصريون، بل هو موضوع لأكثر من معنى.

وبذلك أخذ أكثر النحاة بعد ابن جني مرجحين رأى الكوفيين على رأى البصريين، ملغين كل ما ترتب على رأى البصريين من أمثلة التضمن على نحو ما نجد عند ابن هشام في الجزء الأول من كتابه المغنى، إذ عرض فيه حروف الجر عرضاً مفصلاً مبيناً بياناً وافياً تعدد معانيها وتبادلها لمواضعها بعضها مع بعض، فالباء الجارة مثلاً يذكر لها أربعة عشر معنى، ويذكر أنها تأتي بمعنى «في» وبمعنى «عن» وبمعنى «على» وبمعنى «من» وبمعنى «إلى» ومع هذه المعاني الخمسة أمثلتها، وهي على الترتيب: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقُنْطَارٍ﴾ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾. وبعبارة أخرى يصبح من معاني الباء، كما ذكر ابن هشام حسب ترتيب الأمثلة الظرفية والمجاورة والاستعلاء والتبعية والغاية. وجميع هذه المعاني تدل عليها الباء بطريق الوضع، ولا تضمن ولا ما يشبه التضمن.

ومثل الباء في ذلك حروف الجر الأخرى، تتبادل مع المفاعيل مواضع شقيقتها، وهو ما أطال ابن هشام بيانه في كتابه «المغنى» مما جعله يعدل - كما عدل كثيرون غيره من النحاة - عن فكرة التضمن التي دفعت إليها المدرسة البصرية، مؤثرين عليها فكرة المدرسة الكوفية أو رأيها في نيابة الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللغوي، ولا توسع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز.

تضمن فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر

لعل أول من عرض هذه الصورة للتضمن عرضاً مفصلاً ابن قتيبة، إذ عقد لها باباً في كتابه أدب الكاتب باسم «زيادة الصفات» أي حروف الجر، وهي تسمية كوفية لا بصرية كما مر بنا في حديثنا عن صورة التضمن السابقة، لأنها تحل محلها في مثل: «رأيت زيداً في الدار» على معنى «رأيت زيداً كأننا أو مستقراً في الدار» فحذفت الصفة وهي كائن أو مستقر، وحل الجار والمجرور محلها. ويقول ابن السكيت في فواتح تعليقاته على الباب عند ابن قتيبة: إن حروف الجر تنقسم من حيث الزيادة وعدمها ثلاثة أقسام: قسم لا خلاف بين النحويين في زيادته، وقسم

لا خلاف بينهم في عدم زيادته، وقسم ثالث فيه خلاف، وهو ما فتح له ابن قتيبة الباب، ويقول: إن جميع أمثله وشواهد التي أوردها فيه إنما هو للباء الجارة، إلا ما ذكره من بيت حميد بن ثور في آخره. ونذكر أولاً ما عرضه من آي الذكر الحكيم، ثم نذكر ما عرضه من الشعر.

شواهد قرآنية وشعرية

أولاً: من القرآن الكريم

١ - قوله عز شأنه في سورة مريم: ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ يَجْدَعُ النَّخْلَةَ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾. فالباء في لفظة (يجدع) زائدة. وجوز ابن السيد أن تكون الباء غير زائدة، أي على أصلها من عدم الزيادة، وذكر ابن السيد أن (هزى) ضمن معنى فعل جَرَى فعلى مثله بالباء.

٢ - قوله عز اسمه في سورة المؤمنون: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (تنبت) بضم التاء. والباء في لفظة (بالدهن) زائدة. ويقول ابن السيد: في هذه الباء ثلاثة أقوال: أحدها ما ذكره ابن قتيبة من زيادة الباء، والثاني أنها للمصاحبة على معنى الحال أي تنبت نباتها والدهن فيه - أو كما قال ابن هشام مصاحبة للدهن - والقول الثالث أن تنبت من أنبت بمعنى نبت.

٣ - قوله جل ذكره في سورة الإنسان: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ فالباء بالآية في رأى ابن قتيبة زائدة. ويضيف ابن السيد فيها رأيين: أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى من الجارة أي للتبويض كما في قول أبي ذؤيب السالف في وصف سحاب عاصف: شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَعْنَ متى لُجُجٍ خُضِرَ لهن نَثِيجُ

متى: من. نثيج: سريع مع صوت أو رعد قوى. وقال بعض النحاة - كما مر بنا - ضمنت «شربن» في البيت معنى روين، ولذلك عدت مثلها بالباء. وقالوا (يشرب) في الآية أيضا ضمنت معنى يروى.

ثانياً: من الشعر:

١ - قال الراعي:

هَنْ الحرائِرُ لَا رِيَّاتُ أَخْمِرَةٍ سَوْدُ المَحَاجِرِ لَا رِيَّاتُ

ويريد الراعي بريات الأخمرة - وتروى الأخمرة كما مر - بالبدويات والباء في لفظة «بالسور» زائدة في رأى ابن قتيبة، لأن فعل «يقرآن» متعد. وقال ابن السيد: إنه قيل إن الباء

في البيت غير زائدة، وإنما على أصلها من معنى الإلصاق. وقال بعض النحاة: إن الفعل «يقرآن» في البيت - كما مر بنا - ضُمَّن معنى «يتبركن» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو الباء.

٢ - وقال الأعشى:

❖ ضَمِنَتْ بِرْزُقٍ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا ❖

وعند ابن قتيبة أن الباء في لفظة «برزق» زائدة لأن فعل ضمنت متعد، ورأى ابن السيد أن الفعل «ضمنت» في البيت ضُمَّن معنى «تكفلت» والتكفل يتعدى بالباء.

٣ - وقال راجز من بني ضَبَّة:

نحن - بني ضَبَّة - أصحابُ الفَلَجِ نضربُ بالسيف ونرجو بالفَرَجِ

الفَلَج: النصر، والباء في لفظة «بالفرج» زائدة في رأى ابن قتيبة. ورأى ابن السيد أن الباء غير زائدة وأن فعل «نرجو» في البيت - كما مر بنا - ضُمَّن معنى نطمع، ولذلك تعدى مثله بالباء.

٤ - قال حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن سَرَحَ مالِكٍ على كُلِّ أفنانِ العِضَاءِ تروقُ

العِضَاء: من أشجار البادية. سرحه: شجرة عظيمة. قال ابن السيد: إنما جعل ابن قتيبة «على» في البيت زائدة لأن الفعل: راق يروق لا يحتاج في تعديده إلى حرف جر، ثم أضاف: وقد يمكن أن تكون «على» غير زائدة بتقدير محذوف. وقال ابن هشام في باب على الجارة: إن فعل «تروق» في البيت بمعنى تعلق وترتفع، وكأنما جعله هذا المعنى أو هذا التضمن يتعدى بحرف الجر: «على».

صحة رأى ابن قتيبة

واضح من كل هذه الشواهد التي تضمن فيها فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر فتعدى مثله بحرفه، أنها تخلو في رأى ابن قتيبة من فكرة التضمن، فالحروف فيها جميعاً عنده حروف زيادة.

ومن ينعم النظر في تعليقات ابن السيد على الأمثلة التي استشهد بها ابن قتيبة على زيادة الحروف مع المفعولات، يلاحظ أنه ذكر مع الآيات القرآنية وبقى الراعى وحميد بن ثور أن بين النحاة من ذهب إلى أن الباء وعلى الجارتين مع تلك الشواهد ليستا زائدتين، وخاصة في آى

الذكر الحكيم، لما يرى من أن القرآن ليس فيه شيء زائد. وقد سقنا في الآيتين الأولى والثالثة رأى ابن السيد، وابن جني من أنها يدخلان في باب التضمن، وكأن التضمن - يراد به - تحاشي نفس الفكرة، وهي أن يقال: إن في القرآن حروفاً زائدة.

شواهد قرآنية

نسوق شواهد قرآنية ذهب بعض النحاة إلى أن حروف الجر فيها ليست زائدة، وأنها من باب التضمن ليتضح أن القول بزيادتها أكثر وضوحاً، فمن ذلك:

١ - قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قالوا: ضَمَّنَ فعل (تلقوا) في الآية وهو متعد معنى فعل «تفضوا» فعُدِّي بالباء مثله.

٢ - قوله عز وجل في سورة النساء: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ وفعل (أذاعوا) متعد بنفسه فقالوا: ضَمَّنَ معنى «تحدثوا» فتعدى مثله بالياء.

٣ - وقوله عز اسمه في سورة الأعراف: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأْهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ وفعل «يهدي» متعد بنفسه، فقالوا: ضَمَّنَ في الآية - كما مرُّ بنا - معنى يبين فتعدى مثله باللام. ومثل هذه الآية آية سورة طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾.

٤ - وقوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ في قراءة من فتح الواو في فعل: (تهوى) وهو فعل متعد بنفسه، فقالوا ضَمَّنَ في هذه القراءة - كما مرُّ بنا - معنى «تميل» فتعدى مثله بإلى الجارة.

٥ - قوله عز ذكره في سورة الكهف: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾، وفعل «تعدو» متعد بنفسه فقالوا ضَمَّنَ في الآية معنى «تنبو» فتعدى مثله بحرف الجر «عن».

٦ - قوله عز وجل في سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾ وفعل «يريد» متعد بنفسه فقالوا إنه ضَمَّنَ في الآية - كما مرُّ بنا - معنى «يهم» ولذلك تعدى مثله بالياء.

٧ - قوله عز اسمه في سورة النور: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ وفعل (يخالفون) متعد بنفسه فقالوا: ضَمَّنَ في الآية معنى «يخرجون» فتعدى مثله بمن.

٨ - قوله تعالى في سورة النمل: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ وفعل (ردف) متعد بنفسه، فقالوا: ضَمَّنَ في الآية - كما مرُّ بنا - معنى «اقترب» فتعدى مثله باللام الجارة.

٩ - قوله عز ذكره في سورة الصافات: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ وفعل (يسمعون) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن في الآية معنى «يُصْغُونَ» ولذلك تعدى مثله بإلى الجارة.

١٠ - قوله عز وجل في سورة الأحقاف: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ وفعل (أصلح) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن معنى «بارك» فتعدى مثله بفي الجارة.

ولو أن النحاة أخذوا بفكرة زيادة هذه الحروف مع أفعالها في الآيات الكريمة جميعاً، كما أخذ ابن قتيبة قديماً في شواهد مماثلة، لأغناهم ذلك عن عنت كثير، بل عن غير قليل من التكلف والتعسف أحياناً. ويدل بوضوح على أن فكرة زيادة الحرف في هذه الصورة من التضمن لفعل متعد معنى فعل متعد بجار هي الفكرة السديدة أنها تطرد في جميع الشواهد، سواء ما خرج به النحاة من آي القرآن والأشعار على أساس التضمن، وما استعصى عليهم تخريبه وسلموا بأن الحروف الجارة فيه حروف زائدة، ونسوق من ذلك طائفة من الآيات القرآنية هي: قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ بزيادة الباء و﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ و﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ﴾ بزيادة اللام و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ بزيادة من، و﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ بزيادة في و﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ بزيادة إلى. وكل هذه الحروف الجارة زائدة.

شواهد شعرية من كتاب المغني

نسوق أيضاً - بجانب هذه الآيات - أبياتاً مما أنشده ابن هشام في المغني شاهداً على مجيء الحرف الجار زائداً بين الفعل المتعدى ومفعوله، ونكتفي بما أنشده مع الباء واللام الجاريتين، أما الباء الجارة الزائدة فأنشد لها قول قيس بن زهير:

ولا يؤاتيك فيها ناب من حَدَثٍ إلا أخو ثقةٍ فانظرَ بمن تَتَّقُ
أراد قيس: «فانظر من تتق» فزاد الباء الجارة.

وقول حسان:

تَبَلَّتْ فَوَازِكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الصَّدِيقَ بِيَارِدِ بَسَامٍ
تبلت: أسقمت. الخريدة: الشابة الحسناء. أراد حسان: تسقى الصديق بباردًا.

وأنشد لعمر بن مقلط قوله المار:

مَهْمَالِي اللَّيْلَةَ مَهْمَالِيَّةً أَوْدَى يَنْعَلِيَّ وَسِرْبَالِيَّةً

مر بنا أن: مهال: مبتدأ وخبر، ومهال له الثانية توكيد. أودى: أهلك. أراد عمرو: «أودى الطريق نعلي وسراليه».

وأما اللام الجارة الزائدة فأنشد لها ابن هشام قول ابن ميادة مادحا:
 وملكْتَ ما بين العراقِ ويَثْرِبِ مُلْكًا أجارَ لمسلمٍ ومعاهدِ
 أراد ابن ميادة: «أجار مسلماً ومعهداً» أى أراح أفئدة المسلمين والذمين المعاهدين.
 وأنشد لحسان:

هذا سُراقَةٌ للقرآن يدرُسُهُ يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحًا وقُرْآنًا
 أراد حسان: «القرآن يدرسه» فزاد اللام.

وأنشد لليلى الأخيلية فى مديح الحجاج:
 أحجَّاجٌ لا تُعطى العَصاةُ مُناهُمُ ولا اللهُ يُعطى للعَصاةِ مُناها
 أرادت ليلى: «ولا الله يعطى العصاة».

والحروف الجارة فى كل هذه الأبيات مثل الحروف الجارة فى الآيات الكريمة قبلها - حروف زائدة.. وكان حرياً بالقائلين بفكرة التضمن فى أفعال مماثلة لها أن يعدلوا عنها لأنها لا تطرد فى الباب، إنما الذى يطرد قول ابن قتيبة - من قديم - بزيادة تلك الحروف، وهو جانب من ظاهرة كبرى فى العربية ظاهرة زيادة الحروف جارة وغير جارة مع المفاعيل وغيرها، ونضرب مثلاً لذلك زيادة الباء الجارة، فإن من يرجع إلى بابها عند ابن هشام يحجده يقول فى زيادتها إنها تأتى زائدة فى خمسة مواضع بالإضافة إلى زيادتها مع المفعول به، وهى مواضع الفاعل والمبتدأ والخبر والحال المنفية والتوكيد بالنفس. وكل ذلك يؤكد صواب الفكرة القائلة بأن الحروف الجارة للمفاعيل فى الشواهد المذكورة حروف زائدة ولا تضمن فيها ولا ما يشبه التضمن. أما أن القول بذلك قد يؤدى إلى وصف الذكر الحكيم بأن فيه شيئاً زائداً لا حاجة إليه، فمردود بأنها مع زيادتها يحتاج إليها التعبير فى القرآن الكريم وفى الشعر والنثر، لتأكيد الأفعال وإحكام صيغ الكلام، كما تقضى بذلك سنن العربية.

خلاصة القول فى التضمن

واضح مما سبق أن الكوفيين وابن قتيبة يعفوننا فى هذا الباب من فكرة التضمن سواء حين تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل أو حين تدخل زائدة عليها مما يتيح لنا وضع القاعدتين التاليتين:

- ١ - تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدية بحرف لغرض علمي أو بلاغي.
- ٢ - تدخل حروف الجر زائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية لغرض علمي أو بلاغي.

المراجع

- ١ - الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٣٠٤/٢.
- ٢ - المقتضب للمبرد ١٤٢/٤.
- ٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة (نشر المكتبة السلفية) ص ٣٨٤ وما بعدها.
- ٤ - الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢ وما بعدها.
- ٥ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السَّيد البَطْلَنُوسِي (نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٦٢/٢ وما بعدها).
- ٦ - المغنى لابن هشام (طبع دار الفكر): أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعدّيه.
- ٨ - همع الهوامع للسيوطي (طبع الكويت) ١٥/٣، ١٥٤/٤ - ٢٢٠.
- ٩ - لسان العرب: مواد: الباء - شرب - هز.

٩ - فصل صيغ المبالغة عن صيغ الصفة المشبهة

(أ) صيغ المبالغة الخمس

هى أبنية متعددة محوَّلة عن اسم الفاعل المشتق من أفعال ثلاثية متعدية أو لازمة، للدلالة على المبالغة والكثرة، وأوسعها دوراناً فى اللغة خمسٌ نحكاها كلها سيبويه، هى :

١ - فَعَالٌ مثل : رَزَأَ - فَتَّاحٌ - ضُرَابٌ - كَذَّابٌ - غَدَّارٌ - شُرَابٌ - نَوَامٌ - نَمَّامٌ - أَكَّالٌ - نَهَّابٌ.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم لتدلُّ على الصانع صاحب الحرفة مثل :
نَجَّارٌ - بَنَاءٌ - حَدَّادٌ - سِبَّاحٌ.

٢ - مِفْعَالٌ مثل : بِطْعَانٌ - مِهْذَارٌ - مِعْطَارٌ - مَنَحَارٌ - مِضْحَاكٌ - مِفْسَادٌ - مِصْلَاحٌ - مِكْتَارٌ.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم الآلة مثل : مِضْرَابٌ - مِيزَانٌ - مِشَارٌ - مِفْتَاحٌ - مِغْفَاشٌ.

٣ - فَعُولٌ مثل : فُخُورٌ - شُكُورٌ - ضُحُوكٌ - حُقُودٌ - صُبُورٌ - هُجُومٌ - أَكُولٌ - طُهورٌ.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم المفعول مثل : رِسُولٌ - ذُلُولٌ.

٤ - فَعِيلٌ مثل : حَظِيرٌ - مَرَقٌ - جَزِعٌ - طَرِبٌ - عَجِلٌ - قَنِعٌ - غَضِبٌ. وتستخدم هذه الصيغة كثيراً فى الصفة المشبهة حتى لتكون قياسية فيها على نحو ما سيتضح عما قليل.

٥ - فَعِيلٌ مثل : رَحِيمٌ - قَعِيدٌ - شَرِيدٌ - عَنِيدٌ - سَحِيقٌ - قَدِيرٌ - عَلِيمٌ - سَمِيعٌ. وتستخدم هذه الصيغة كثيراً فى الصفة المشبهة، حتى ليطرد القياس فيها على نحو ما سنرى عما قريب.

ويذكر سيبويه أن العرب تستعمل الصيغ الأربعة الأولى في المبالغة أكثر من استعمالها لصيغة فعيل، إذ يقول: «إن الأصل الذي تجرى عليه دلالة المبالغة هو فعول ومفعال وفَعَّال وفَعَّل وقد جاءت فيه صيغة فعيل» أى أنها أقل أخواتها استعمالاً فيها. ووافقه ابن مالك في الثلاثة الأولى، وسوى بين صيغتي فَعَّل وفَعَّل في ندرة الاستعمال، للدلالة على المبالغة.

وواضح من الأمثلة السابقة أن صيغ المبالغة جميعاً تصاغ من الأفعال المتعدية، وكذلك من الأفعال اللازمة كما في مثل: غَم - مضحك - ضحك.

وفي رأى سيبويه وأصحابه من البصريين أنها حين تصاغ من الأفعال المتعدية تعمل عملها، فيليها المفعول به، وأنشد في ذلك أبياتاً مسموعة.

(ب) صيغ أخرى للمبالغة

ساق النحاة بعد سيبويه لأمثلة المبالغة صيغاً أخرى نكتفي بأن نذكر منها:

- ١ - فَعِيل مثل: سَكَبَتْ (كثير السكوت) - سَكَّرَ (كثير شرب الخمر) - شَرَّبَ (كثير الشرب) صَدِّقَ (دائم التصديق).
- ٢ - فُعْلة مثل: خُدَّعة (كثير الخداع) - لُعبة (كثير اللعب) - قُعْدة (كثير القعود) - أُمَنة (كثير الثقة بالناس) - نُومة (كثير النوم) وفي القرآن الكريم: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ وهو العيَاب للناس.

وهاتان الصيغتان - مثل صيغ المبالغة السالفة - تبنيان من الأفعال المتعدية واللازمة. وفي اللفة أمثلة للصيغ الثلاث الأولى من أفعال غير ثلاثية مثل: درَّاك من أدرك - معطاء من أعطى - زهوق (أى بعيد) من أزهى في سيره.

(ج) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبهة

للصفة المشبهة صيغ كثيرة تختص بها مثل: أبيض - حَسَن - ضَخْم - سَيِّد - غضبان - جبان - شجاع. وتلتقى أمثلتها - في رأى النحاة - بأمثلة المبالغة في الصيغ الثلاثة التالية.

١ - فعول

مرت بنا هذه الصيغة بين صيغ المبالغة، وقد أدخلها النحاة في صيغ الصفة المشبهة، ممثلين لها بكلمة حَصُور، وأمثلتها عندهم في الصفة المشبهة قليلة جداً، بينما أمثلتها الدالة على المبالغة كثيرة ولاحظ ذلك سيبويه من قديم. وطرده النحاة البصريون بعده قياساً من الأفعال المتعدية،

كما ذكر ذلك أبو حيان، وفي ذلك شيء من التحكم، لأن أمثلتها عند سيويه مشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة، ومن أمثلة الأخيرة عنده: هَجُوم - هَيُوج.

وأرى - لذلك - أن يطرد قياسها من الأفعال المتعدية واللازمة جميعاً، وأن نقصرها على دلالة المبالغة، لأن من الصعوبة بمكان أن نميز بين صيغها دالة عليها مرة، وعلى الثبوت الذي تدل عليه الصفة المشبهة مرة ثانية. وبذلك نخرجها من باب الصفة المشبهة ونقصرها على باب المبالغة مع صيغتيه القياسيتين: فَعَال ومفعال.

٢ - فَعِل

هذه الصيغة تختلف مع الصيغة السالفة في أنه لا يوجد لها قياس في الدلالة على المبالغة، بينما تنقاس في الصفة المشبهة - كما نص النحاة - قياساً مطرداً من فَعِل اللازم الدال على الأداء والعيوب، والهيجانات والفرح والحزن مثل: وَجِع - حَذِب - عَطِش - بَطِر - نَكِد - شَكِس - مَرِح - شَهَب - لَهَف - قَلِق - جَزِع .

ومادامت هذه الصيغة مطردة القياس في باب الصفة المشبهة، ولا قياس لها في الدلالة على المبالغة، فينبغي أن نخرجها من باب صيغ المبالغة، ونقصرها على باب الصفة المشبهة، وخاصة أن ما ساقوه من أمثلة لها في الدلالة على المبالغة قليل جداً كما لاحظ ذلك ابن مالك.

٣ - فَعِيل

هذه الصيغة - مثل سابقتها فَعِل - ليس لها قياس في الدلالة على المبالغة، بينما تنقاس في الصفة المشبهة - باعتراف النحاة قياساً مطرداً من فَعِل مضموم العين الدال على الفرائز والأوصاف الخلقية والخلقية مثل: كريم - قبيح - جميل - حليم - ظريف - كبير - صغير.

ولاحظ سيويه من قديم أن هذه الصيغة من صيغ المبالغة نادرة الاستعمال فقال: «فما هو الأصل الذي عليه أكثر المبالغة فعول ومفعال وفَعَال وفَعِل وقد جاء فعيل» وفي ذلك ما يشير إلى ندرة مجيء فعيل واستعماله، وتبعه ابن مالك فذكر أنه قليل الورد. وقد يقال: إن فعيل تشتق أحياناً من أفعال متعدية مثل: رحمه فهو رحيم؛ وعلمه فهو عليم، وكأنها معدولة في هاتين الصيغتين وما يماثلها عن فاعل للمبالغة، إذ يقال: راحم ورحيم كما يقال عالم وعليم.

وفي رأينا أن نُحْمَلَ هاتان الصيغتان المعدولتان عن فاعل وما يماثلها على دلالة الصفة المشبهة المفيدة للثبوت والاستمرار، لأن حَمَلَ تلك الأمثلة على المبالغة شنود في قياسية صيغة فعيل،

وخروج على أصلها، وفي اللسان لابن منظور: (الرحمن الرحيم) بنيت الصفة الأولى على فعلان لأن فعلان من أبنية المبالغة؛ ورحيم فعيل بمعنى فاعل كما قالوا: سمع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر».

وبما يؤكد أن صيغة فعيل من الأفعال المتعدية إنما تدل على معنى فاعل دون مبالغة استخدام القرآن الكريم لكلمتي: عليم وعالم في وصف الذات العلية بهما دون أى فارق في مثل: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

وفي رأينا أن ذلك يشهد لما نزع من أنه ينبغي إخراج صيغة فعيل من صيغ المبالغة، ومثل أمثلتها جميعاً على القياس المطرد في صيغة الصفة المشبهة. ويلاحظ أنها تكثر في أسماء الأصوات مثل سهيل - نهيق. وقد تأتى بمعنى مفعول مثل: قتيل - جريح - سليب.

وبذلك تصبح للمبالغة صيغ أساسية، هي: «فَعَالٌ - مَفْعَالٌ - فَعُولٌ» وثلاثتها مقيسة في الدلالة على المبالغة عند سيبويه والنحاة. وتنبئ جميعاً من الأفعال الثلاثية المتعدية واللازمة، كما تدل على ذلك أمثلتها عند سيبويه وغيره من النحاة.

ونضم إليهما صيغتين ضمهما المجمع في قرارات سابقة إلى صيغ المبالغة القياسية هما: فَعِيلٌ مثل جَرِيفٌ، وفُعْلَةٌ بفتح العين مثل هُرَّةٌ (لكثير الهرة بالناس).

الخلاصة:

نخلص من ذلك كله إلى النتيجتين التاليتين:

١ - صيغ المبالغة القياسية خمس، هي:
فَعَالٌ مثل وهَّابٌ - مَفْعَالٌ مثل مَلْحاحٌ - فَعُولٌ مثل غَفورٌ - فَعِيلٌ مثل شَرِيبٌ - فُعْلَةٌ مثل ضَحْكةٌ (كثير الضحك).

٢ - إخراج صيغتي فَعِيلٌ مثل حَزِرٌ وفَعِيلٌ مثل صغير من صيغ المبالغة.

المراجع:

- ١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٥٦/١ ٣٦٦/٢.
- ٢ - شرح الشافعية للرضي (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ٧١/١ وما بعدها و ١٤٣/١، ١٧٢/٢).
- ٣ - المزهرة (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢٤٣/٢.
- ٤ - التصريح على التوضيح مع تعليقات الحاشية (طبع المطبعة الأزهرية ٦٧/٢ وما بعدها).
- ٥ - الصبان على الأشموني (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٢٢٠/٢، ٢٣٤، ٢/٣ وما بعدها.
- ٦ - مجموعة القرارات العلمية للمجمع في خمسين عامًا ص ٤٩، ٥١ - ٥٣.

١٠ - أطراد صيغة «تمفعّل» في عبارات معاصرة

من المعروف أن العربية تميزت من بين أخواتها الساميات بكثرة التفنن في صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما نرى في الفعل الثلاثي ومزيداته، وهي عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة على هذا النمط:

أفعل - فَعَلَ - فاعل - تَفَعَّل - تفاعل - افعل - انفعَل - افعلْ - استفعل - افْعُول - افْعُول - افْعَال. واستدرك النحاة واللغويون عليه سبع صيغ، هي:

أَفْعُل ومثالها : أدَبَج إذا لبس الديباج.
أَفْعَلْ ومثالها : أجَاوَى الفرس إذا علته كدرة.
افْعِيلْ ومثالها : أهَبَّيْخ الرجل إذا تبهخر في مشيته.
افْعُولَلْ مثل : اغْتَوَجَّج البعير إذا أسرع.
افْعُولْ ومثالها : احْوَنَصَل الطائر إذا أخرج حوصلته.
افْعَنَلْ ومثالها : اسَلَنَقَى الرجل إذا نام على ظهره.
افْعَنَلَلْ ومثالها : اسَحَنَكَكَ الليل إذا اشتدت ظلمته.

ولفتني في هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أن النحاة واللغويين عَزَّ عليهم أن يجدوا لكل منها في اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال - كما نرى - نادر وشديد الغرابة، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يهملها جميعاً.

ابن جني يذكر لصيغة تمفعّل ستة أمثلة

وكان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة «تمفعّل» التي ساق لها ابن جني في كتابه الخصائص ستة أمثلة، واحتج لها قائلاً:

«جاء تَمَسْكُن وتَمَدَّرع وتَمَنطِق وتَمَنَدَل وتَمَغْرَق وتَمَسْلِم، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حالة الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه ألا ترى إذا قالوا تَدَّرَع وتَسْكُن عَرَضُوا أنفسهم لثلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمُسَكَنَة. وفي هذا حُرْمَة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول».

وابن جني لا يثبت في هذه الأمثلة صيغة «تفعل» فحسب بل يضيف احتجاجاً لها ذا شقين، أما الشق الأول فهو أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للفرقة بين دالتين: دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها وما زيد معها من الميم، ويوضح ابن جني ذلك في الفعلين: تَمْتَرَعُ وَتَمَسْكُنْ، فإن دلالة مجردهما من الميم: تَدْرَعُ وَتَسْكُنْ، تغاير دلالة المزيد، فتدفع لبس درع الحرب وتُدْرَعُ: لبس بدرعة أو قميصاً من الصوف، وسكن من السكون ضد الحركة، وتَسْكُنْ من المسكنة أى الفقر. وبالمثل تَنْطَقُ المرأة إذا شدت شُقَّةً (قطعة مشقوقة من الثياب) إلى وسطها تُرْخِي بها أعلى ثوبها إلى الأرض، وَتَمْنَقُ الرجل إذا لبس مَنَظَفَةً. ويقال تتنل الرجل إذا أزال الوسخ عن نفسه، وتندل إذا تمسح بالمنديل. كما يقال تخرق الرجل إذا أكثر من الكذب، وتخرق في الكرم إذا أسرف فيه، ومن ذلك قولهم هو مخراق في الجود. ويقال أسلم الرجل إذا دخل في الإسلام، وتسلم إذا تسمى باسم مسلم. وواضح أن صيغة تفعل في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه.

في المعاجم القديمة أمثلة أخرى

كما أنبته المعاجم القديمة من هذه الصيغة:

١ - تَمْرَأُ الرجل: إذا نظر في المرأة، بجانب رأى إذا نظر بالعين. وفي الخبر لا يَمْرَأُ أحدكم في الماء أى ينظر وجهه فيه.

٢ - تَمَرَّقُ الرجل: إذا أتكا على مِرْفَقة، أى مخدة، بجانب رفق به وترفق إذا تطف به

وحسن صنيعة

٣ - تَمَكَّحَلُ الرجل: إذا تناول مَكْحَلَةً ليكتحل بها، بجانب كَحَلَ العين إذا وضع فيها الكحل.

٤ - تَمَوَّى الرجل: إذا تشبه بالموالى، أى السادة، بجانب ولى الشيء وتولاه إذا تقلده.

وواضح أن تلك الأفعال مثل سابقتها اشتقت من كلمات مزيدة بالميم لدلالات جديدة بجانب دلالات كلماتها المجردة من الميم.

ويكمل ابن جني احتجاجة للصيغة التي بنيت على أساسها هذه الأفعال، وهى صيغة «تفعل» فيقول إن للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة ما للحرف الأصل من حُرْمَةٍ في الاشتقاق. وواضح في الاحتجاج أن العرب تصنع ذلك حين تريد التعبير

عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات المجردة، مما يجعل الحرف الزائد في الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية. وبذلك كله يكون ابن جني أول من سجل هذه الصيغة «صيغة تمفعّل» بما ذكر لها من أمثلة، ولم يكتف بذلك فقد وضع في يدها احتجاجاً قوياً سديداً.

أمثلة عصرية كثيرة لصيغة تمفعّل

ولعل من الطريف أنه تبيّن من هذه الصيغة أفعال كثيرة تشيع في اللغة المصرية المعاصرة مما يدل على أنها لا تزال مكتنة حية في السليقة العربية إلى اليوم، ومن أمثلتها الأفعال التالية:

تألّت عليه: إذا سخر منه وأسمعه مالا يرضيه بجانب ألته إذا نقصه.

تجلس له: إذا تقرب إليه وتزلف، بجانب جلس به إذا لزمه.

تمخطر: إذا مشى في بطن مدلاً مُعجباً بنفسه، بجانب خطر في مشيه إذا اهتز.

تمحورت الدولة: إذا كوّنت مع دولة أو دول محوراً سياسياً، بجانب حور الكلام وتحاور فيه.

ترجج: إذا ركب مرجوحة أو أرجوحة، بجانب رجج الشيء إذا ثقل أو مال وترجّع إذا تحرك.

ترجل: إذا اصطنع الرجل أو الرجل، بجانب ترجل إذا مشى على رجليه.

ترقع: إذا أفرط في المرقعة والصفافة، بجانب رقع أى حق.

تركزت الأفكار في السلام: فهو مركزها الذي تلتقى عنده، بجانب ركز الرمح إذا ثبته وغرزه.

تسخر به: إذا اتخذ مسخرة، بجانب سخر منه.

تقروح بالمروحة: إذا حركها لتجلب إليه نسيم الهواء، بجانب راح وراوح ضد غدا.

تسمر الهاب: إذا شدّ شداً قوياً بسمار، بجانب سمر، بمعنى تحدث مع آخرين ليلاً، ولها معان أخرى.

تمشور: إذا سار مشواراً طويلاً أو مشاوير متعددة، بجانب شار إذا سار مسرعاً.

تمطوح: إذا بعد جداً كأنما ألقى بمطواح بعيداً، بجانب طاح بمعنى تاه وضل.

تمظهر: إذا عنى بمظهره، بجانب ظهر.

تمعجن الدقيق: إذا اشتد عجته، بجانب عجنه.

تمعظم: إذا ادعى العظمة، بجانب عظم أى صار عظيماً.

تمعلم: إذا ادعى المعلمة، بجانب علم.

تمفصل: تحرك بما يشبه التحرك بمفاصل، بجانب فصل.

تكرم: إذا صنع مكرمة، بجانب كرم وتكرم إذا تكلف الكرم.
تقنظر: إذا أعجب بمنظره أو بفكره أكثر مما ينبغي، بجانب نظر الشيء وتنظره إذا تأمله
بيصره. ويمكن للعلمين أن يستخدموا هذا الفعل في النظر بالمنظار.
تتهزأ به: إذا جعل منه مهزأة وسخرية، بجانب هزأ به إذا سخر.
تتهمز: كأنما يتحرك بمهتان، بجانب همز إذا حرّكه.

ووراء هذه الأفعال العشرين أفعال أخرى بصيغتها تتداول في اللغة المعاصرة، وحرى بنا أن ندخل أمثلتها ومشتقاتها في معاجمتنا الحديثة، وتفرض علينا ذلك سنن العربية التي تفتح أبوابها - وطالما ففتحها - لاشتقاقات كثيرة في المواد اللغوية، سواء في باب الأفعال أو في باب الأسماء، رغبة متأصلة فيها، لتعيين المدلولات والصفات وتخصيصها، وتحديدتها تحديداً دقيقاً. ومعروف أنها كانت تجيز قديماً للشعراء أن يشتقوا الأسماء والأفعال ويرتجلوها بحسب حاجاتهم الدلالية على نحو ما نعرف عن رؤبة، وينبغي أن نستغل دائماً هذه الظاهرة في العربية لتتميتها باشتقاقات مستحدثة بنيت على غرار اشتقاقات قديمة، على نحو ما نرى الآن فيها استحدثته اللغة المعاصرة من أفعال مشتقة، على غرار أفعال قديمة، وجميعها من بناء واحد أو صيغة واحدة هي صيغة «تفعل».

وواضح أنه ينبغي بنا أن ندخل هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة الاثني عشر، التي أحصاها سيبويه، لوفرة ما جاء على بنائها قديماً وحديثاً، وبدون ريب هي أولى أن تسلك مع تلك الصيغ من صيغة «افعلول» التي أثبتتها سيبويه في صيغ الثلاثي المزيد الاثني عشر، ذاكراً لها مثالين هما: اجلوؤ البعير إذا أسرع في السير، واعلوؤ الرجل البعير إذا ركب، ومثلها اخرؤط بهم السير إذا اشتد. والكلمات الثلاث من غريب اللغة المهجور، ومع ذلك فتح لها سيبويه باباً في أبنية الفعل الثلاثي المزيد، ولاشك في أن صيغة «تفعل» أولى منها في الانتظام بين تلك الأبنية. وأيضاً أمثلتها القديمة والحديثة أولى من أمثلة صيغة افعلول المهجورة بأن تدرج في المعاجم الحديثة. وفيدينا ذلك فائدة مهمة في تصحيح لغة العامة، لأنها تنطق الأفعال الحديثة بصيغة «تفعل» بتسكين التاء، فتقول: أتمألت - أتمحلس - أتمخطر - أتمرجح وهلم جراً. ولا بد أن أشير إلى أن المجمع كان قد درس الاعتداد بالحرف الزائد في اشتقاق بعض الكلمات، وانتهى في سنة ١٩٦٥ إلى إجازة معاملته معاملة الحرف الأصلي، مستضيئاً في ذلك ببعض كلام ابن جني الذي أثبتناه، ومشرطاً أن يتداول المعاصرون أمثله، وأن تتضح الحاجة إليها، وأفعال صيغة «تفعل» العصرية التي ذكرناها متداولة ونحس إليها الحاجة في الأداء اللغوي العصري، ولا توجد في اللغة أفعال تؤدي مآذتها ومعناها في الدلالة والصفة.

النتيجة

نخلص من كل ما قدمنا إلى أنه ينبغي أن تضاف صيغة «تفعل» إلى أبنية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة، كما ينبغي أن يضاف ما صيغ على أساسها حديثاً إلى معاجمنا المعاصرة، وإلا كان مثلنا مثل من يريد الحَجْر على العربية وحرمانها من النمو والتطور، وهما حقان ثابتان من حقوقها اللغوية، وجوهرا نأصيلان في بنيتها وبنية اللغات جميعا.

المراجع:

- ١ - كتاب سيبويه (طبعة يولاق) ٢/٢٣٠ وما بعدها.
- ٢ - الاستدراك على سيبويه للزبيدي (طبع روما) ص ٣٩
- ٣ - الخصائص لابن جني (طبع دار الكتب المصرية) ١/٢٢٨
- ٤ - شرح الشافعية للرَضَى (طبعة القاهرة) ١/٨٣ وما بعدها
- ٥ - المزهَر للسيوطي (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢/٤١
- ٦ - مع الهوامع للسيوطي (طبع دار البحوث العلمية بالكويت) ٦/٢٢ وما بعدها.
- ٧ - كتاب في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية ١/٤٤ وما بعدها و ٣/٣٢٦ وما بعدها.

١١ - الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط

الصدارة مأخوذة لغوياً من الصدر، وهو أعلى مقدم الشيء، ويقال منها هذا الشيء في الصدارة، أى يتصدر كل ما عداه. ويجمع النحاة على أن لأدوات الاستفهام والشرط الصدارة، أى المجيء فى أول جملتها أو عبارتها، ومن الخير أن نتناول ذلك بشيء من الشرح والبيان.

(أ) صدارة أدوات الاستفهام - معنى الصدارة

للاستفهام حرفان وأسماء متعددة، أما الحرفان فهما الهمزة وهل فى مثل: «أزيد جاء - هل جاء زيد» وأما الأسماء فإنها تستخدم فى الاستفهام وغيره، وهى: «من» للسؤال عن العاقل فى مثل: «من جاء؟» وما للسؤال عن غير العاقل فى مثل: «ما معك؟» و«أين» و«أنى» للسؤال عن المكان فى مثل: «أين (أنى) سافرت؟» و«متى» و«أيان» للسؤال عن الزمان فى مثل: «متى (أيان) عدت» و«و» أى فى مثل: «أياكم مسافر؟» و«كم فى مثل: «كم كتاباً معك» وكيف فى مثل: «كيف جئت؟».

وكل هذه الأسماء وما يلى «الهمزة وهل» يعرب مع تاليه من جملته، وهذا هو معنى صدارة أدوات الاستفهام، فلا تعرب البتة مع ما يسبقها، إذ يخرجها ذلك عن الصدارة، وإنما تعرب فى داخل جملتها المقترنة بها، ففى مثل آية يونس: ﴿قَالَ مُوسَى: مَا جِئْتُم بِهِ﴾ لا تعرب (ما) مفعولاً به لقال، وإنما تعرب مبتدأ و (جِئْتُم بِهِ) خبر، والجملة مقول القول، وفى مثل آية سورة يس: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ لا تعرب (كم) مفعولاً به لفعل (يَرَوْا) السابق لها وإنما تعرب مفعولاً به للفعل التالى لها فى جملتها: ﴿أَهْلَكْنَا﴾.

وقطع تخضع هذه الأسماء للجر أحياناً إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم إليها، ويكثر دخول حروف الجر عليها فى مثل: «بمن تريد كلامك؟ لمن تسند هذا الكلام؟ عمن تنقل ما ذكرت؟ فيمن تظن ما ظننت؟ - بهم تستشهد من الشعر؟ - لِمَ تقول ذلك؟ - عَمَ تستفهم؟ فيم أنت من ذلك؟ بأى دليل تقول قولك؟ لأى غاية تذهب هذا المذهب؟ عن أى السوالين أجبت؟ فى أى كتاب قرأت؟ - بكم اشتريت كتاب الأدب؟ - إلى كم تظل متكاسلاً» وكل هذه الحروف

الجارة ومجروراتها من أسماء الاستفهام تعلق بما يليها من أفعال، فإن وليها اسم كان مبتدأ، وكانت خبراً مقدماً له، وإن لم يسبقها جارٌ أعريت على حسب موقعها من الكلام. وواضح أن «ما» تحذف ألفها حين يدخل عليها الجار كما في الأمثلة السابقة. و«من» قد تأتي مضافة في مثل «كتاب من تقرأ؟» وكتاب مضافة إلى من وهي مفعول به لتقرأ التالية «ومن» الاستفهامية في محل جر بإضافتها إليها. ومثل من في ذلك «أى» في قولك: «صباح أى يوم سفرُك؟»

ولصدارة أدوات الاستفهام، وأنها لا تعرب مع ما قبلها، وإنما تعرب مع ما بعدها، فتح النحاة في باب ظن وأخواتها مبحثاً سموه: مبحث التعليق قالوا فيه: إن أفعال القلوب الثلاثة عشر، وهي: ظن وخال وحسب ودرى وتعلم ورأى وعلم وجعل وحجا وعدّ وزعم ووهب ووجد، حين تدخل على جملة استفهامية تعلق عن العمل فيها، بحيث تعرب أداة الاستفهام مع جملتها، ثم يقال فيها بعد: إنها - مع جملتها - سُدَّتْ مسد مفعولى هذه الأفعال، لأنها تتطلب دائماً - كما هو معروف - جملتين، ويتضح ذلك في مثل آية التنزيل: ﴿وَأَنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعِدُونَ﴾ فلو أن أدرى كانت تعمل فيها بعد هزمة الاستفهام لقرئت الآية: أقرباً أم بعيداً مفعولاً به ثانياً للفعل أدرى؛ وهي قراءة ممنوعة بحكم قانون الصدارة لأدوات الاستفهام وأن ما بعد هزته لا يعرب مع ما قبله، وإنما يعرب مع ما بعده، فكلمة (قريب) خبر مقدم مرفوع و (أم بعيد) معطوفة عليها و (ما) اسم موصول مبتدأ مؤخر و (توعدون) صلة الموصول. ومن ذلك آية سورة طه: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ فقد علق الفعل (ولتعلمن) عن الجملة الاستفهامية بعده، وتعرب (أيننا) مبتدأ و (أشد) خبر، ولو كان الفعل غير معلق لنصبت الكلمتان «أيننا - أشد» مفعولين له. ومن ذلك آية سورة الشعراء: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ و«أى» في الآية ليست منصوبة بالفعل قبلها، لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له الصدر دائماً في عبارته، كما قلنا مراراً، وإنما هي مفعول مطلق منصوب لفعل (ينقلبون) بعدها، وقُدِّمت من تأخير، لأن الأصل ينقلبون أى منقلب، لأن اسم الاستفهام دائماً له صدر الكلام. ومثل ذلك قولك: «علمت متى المحاضرة» فمتى خبر مقدم والمحاضرة مبتدأ مؤخر، ويقال: الجملة سُدَّتْ مسد مفعولى «علمت». وبالمثل: «علمت أين كان زيد؟» فأين خبر مقدم لكان وليست معمولة لفعل «علمت»

ولاحظ النحاة أن في الذكر الحكيم أفعالاً ليست من الأفعال الثلاثة عشر المارة التي سموها أفعال القلوب، وليها جمل استفهامية وعلقت عنها، فالحقوها بها في التعليق، وهي: سأل كما في سورة الذاريات: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ فأيان ظرف مقدم خبر و (يوم) مبتدأ

مؤخر، ولو كان الفعل سأل غير معلق لنصبت كلمة (يوم الدين) ومثل هذا الفعل في التعليق فعل أبصر ومشتقاته كما في آية القلم: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بَأْيَكُمْ الْمُتَّقُونَ﴾ ف (المتقون) مبتدأ ومؤخر و (بأيكم) جار ومجرور خبر مقدم، والفعلان قبل الجملة الاستفهامية معلقان، وإلا لنصبت كلمة (المتقون)، ومن ذلك فعل نظر في آية العاشية: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ وكيف حال وليست منصوبة بفعل ينظرون، لأنه معلق وإنما هي منصوبة بفعل (خلقت) بعدها لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيه.

ومن ذلك آية سورة الكهف: ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ ففعل فليَظنر معلق و ﴿آيَهَا أَزْكَىٰ﴾ مبتدأ وخبر. ومن ذلك فعل استنبأ في آية يونس: ﴿وَيَسْتَنْبِئُكَ أَهْلُ الْوُدِّ﴾ والفعل في الآية معلق لدخول همزة الاستفهام على الجملة بعدها، و (أهل) خبر مقدم و (هو) مبتدأ ومؤخر. ومن ذلك فعل فكر مثل: «فكرت أهذا صحيح أم غير صحيح؟» وفعل فكر في العبارة معلق، لأن همزة الاستفهام حجزت بينه وبين جملته الداخلة عليها، وزاد ابن مالك على هذه الأفعال فعل نسي كما في قول زياد الأعجم هاجباً:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصير

و«من» التالية لنسينا في البيت استفهامية، وهو لذلك فعل معلق، و«من أنتم» مبتدأ وخبر. وقال ابن مالك: كل ما قارب أفعال القلوب يجري مجراها في التعليق. والمسألة - في رأينا - أوسع مما ظن، إذ يلاحظ أن هذه الأفعال السالفة غير القلبية التي نصوا على إلحاقها بالأفعال القلبية الثلاثة عشر، منها ما يتعدى إلى مفعولين مثل: «سأل» وما يتعدى إلى مفعول واحد مثل: «أبصر - نظر - استنبأ - نسي» ومنها فعل لازم هو «فكر». ومن أجل ذلك كان ينبغي الأخذ برأى العالم النحوى القديم يونس في أن التعليق لا يقتصر على أفعال القلوب وحدها، ولا على ما ألحق بها من الأفعال فحسب، بل هو يتناول الأفعال جميعاً قلبية وغير قلبية. ولعل في كل ما قدمت ما يوضح معنى صدارة أدوات الاستفهام، وأنها دائماً تكون في صدر جملتها، فلا يعمل فيها ما قبلها بحال، وأنها حين يسبق جملتها فعل قلبى أو غير قلبى، يعلق عن العمل، أو قل يعطل فلا يمتد إليها بأى صورة من الصور.

قاعدتان

بذلك نخلص إلى القاعدتين التاليتين:

- ١ - تنصدر أدوات الاستفهام جملتها، ولا يعمل فيها ولا في أى جزء من أجزاء جملتها ما قد يسبقها من أفعال وغير أفعال.

٢ - تعلق الجملة الاستفهامية الفعل قليلاً وغير قليبي عن العمل فيها، ويعرب اسم الاستفهام دائماً مع ما بعده.

العدول عن قرارين مجمعين

اتخذ مؤتمر المجمع سنة ١٩٨٥ قرارين يخالفان مخالفة صريحة قاعدة صدارة أساء الاستفهام هما:

(أ) خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر.

(ب) تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها.

ويحسن أن نتوقف قليلاً لمناقشة القرارين

(أ) خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر.

يمضى القرار بإجازة أن يقال: «فعلت ماذا؟ وقرأت ماذا ونحوهما بحيث تكون «ماذا؟» معمولة لما قبلها.

والتعبير المقترح وهو «فعلت ماذا؟ قرأت ماذا؟» تعبير مقبول، لكن لا على أن «ماذا» مفعول به للفعل السابق، وإنما على أن «ما» مبتدأ و«ذا» خبر، كما نص على ذلك النحاة مراراً، و«ما» لا تزال في صدر جملتها لا «كما توهم مقترح القرار. وبذلك يتضح أن القرار الذي اتخذه المجمع في صيغة (ماذا؟) الاستفهامية جدير بالإلغاء، لأنه يناقض القاعدة العامة لصدارة أدوات الاستفهام.

(ب) تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها

وضعت لهذا القرار مقدمة تحاول أن تقيس الاستفهام في الفصحى على الاستفهام في العامية، وما يجري فيها أحياناً من خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة في الظاهر مثل قول القائل: «محو الأمية مسئولية قومية كيف؟ وأنت من؟ منزلك أين؟ السفر متى؟».

ووضع القواعد في الفصحى على أساس ما يجري في ألسنة العامة غير مقبول، وقيل: إن لذلك نظائر في العربية، واستشهد على ذلك ببيتين وآية قرآنية، وأحد البيتين بيت زياد الأعجم المار:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أتى ربيع الأعاصير

و«من أنتم» مبتدأ وخبر كما مر، والفعل «نسى» معلق في البيت كما ذكر ذلك ابن مالك فيها

أسلفنا، إذ تليه جملة استفهامية، والاستفهام في الشرط الثاني جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف لا خبر للكلمة «ريحكم» كما ظُنَّ والتقدير: ريحكم من أى ريح الأعاصير هى، والبيت الثانى المستشهد به على هذه القضية المخطنة قول كعب بن سعد الغنوى:

وحدثنانى أنما الموت فى القُرى فكيف وهاتنا روضةً وقليبُ

القلب: البئر. وكأنما ظُنَّ أن «كيف» الاستفهامية فى البيت معمولة لفعل «وحدثنانى» وهو ظن محطى، لأن اسم الاستفهام له الصدر دائماً، وكيف فى البيت خبر مقدم لمبتدأ محذوف: أى فكيف ذلك، وإذن فلا شاهد فى البيت على ما يقال من أن الاستفهام فيه أو اسم الاستفهام خرج عن صدارته. والآية المستشهد بها لقاعدة خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة آية سورة التوبة: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً﴾ وكأنما ظُنَّ أن (كيف) الاستفهامية فى الآية خرجت عن الصدارة، وقبلها مباشرة: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ وإحدى اثنتين إما أن تكون (كيف) فى أول الآية التالية توكيد لكيف المصدرية بها الآية الأولى وكيف فيها حال من كلمة (العهد) فى آيتها، وإما أن تكون حالا أخرى من صيغة ماثلة أى كيف يكون لهؤلاء الناكثين عهد عند الله وعند رسوله، والحال أنهم إن يظفروا بكم لا يرقبوا فيكم عهداً ولا ذمة. وإذن فكيف فى الآية المستشهد بها لم تخرج - كما ظُنَّ - عن الصدارة.

ويتضح من كل ذلك أن ما قرره المجمع من تسويغ أساليب خرجت فيها أدوات الاستفهام عن صدارتها، قرار ينبغى العدول عنه مثل سابقه، والصحيح ما قرره القاعدة السابقة من أن أدوات الاستفهام لها الصُّرُّ أو الصدارة دائماً فى جملتها، وأن ما قبلها لا يعمل فيها الية.

(ب) أدوات الشرط

تتنوع أدوات الشرط، فمنها حرفان هما إن وإذما فى مثل: ﴿وَإِنْ تَعْلَمُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ و﴿إِذَا مَا تَأْتَى نَكْرَمُكَ﴾ و﴿إِذَا مَا﴾ مهجورة من قديم فى الاستعمال. ويقابل هذين الحرفين أسماء شرط كثيرة، وجمهورها مشترك بين الشرط والاستفهام وفى مقدمتها «من» وهى للعاقل فى مثل آية النساء: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ و«ما» وهى لغير العاقل فى مثل آية البقرة: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ وأختها: «مهما» وهى بمعناها كقول زهير:

ومها تكن عند امرئ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تُخَفِّي على الناس تُعلم
 و«مق» في مثل: «مق تقم أقم» وأيان في مثل: «أيان تجلس أجلس» وهما ظرفا زمان،
 و«أين - أينما» في مثل: «أين تطلبنا تجدنا» وآية النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾
 و«أنى» في مثل: «أنى تجتهد تجده كريماً» وحيثا في مثل: «حيثا تستقم تنجح». وكل هذه
 الظروف للمكان والزمان تتعلق بجواب الشرط لا بفعله. ومن أساء الشرط أيضاً «أى» في
 مثل: «أى عمل تعمل أعمل» و«كيفاً» وهى للحال في مثل: «كيفاً تجلس أجلس». وكل هذه
 الأدوات يليها جملتان تسمى أولاهما فعل الشرط، والثانية الجواب أو الجزاء، كما توضح ذلك
 الأمثلة السالفة، والمضارع بعدها يجرز بالسكون إذا كان لمفرد، ويحذف النون إذا كان لمتن أو
 جماعة.

وتلحق بتلك الأدوات ثلاث أدوات اسمية ظرفية وأداة حرفية، أما الأدوات الاسمية
 الظرفية فهى: إذا ولما وكلما، والجملتان بعدها تكونان ماضيتين، ولذلك لا تعد جميعاً أدوات
 شرط جازمة كالأدوات السالفة، بل هى أدوات شرط غير جازمة، وإذا جاء مضارع في جوابها
 لا يجرز. وأولاهما إذا وهى ظرف للمستقبل مثل: «إذا دعوته أتى - إذا دعوته يأتى أو يجيء»
 وهى تحول زمن الماضى بعدها إلى المستقبل أى «إن تدعه يأتى أو يجيء».

وثانية هذه الأدوات الظرفية الشرطية غير الجازمة لها وهى ظرف وجود لوجود، أى وجود
 الجواب. لوجود الشرط، مثل آية الإسراء: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ وإذا كان جوابها
 مضارعاً لم يجرز كآية سورة هود: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾
 برفع (يجادلنا) وهى الجواب. وإذا كان جوابها جملة اسمية اقترنت - مثل بقية أدوات الشرط
 جازمة وغير جازمة بالفاء أو إذا الفجائية مثل آية سورة لقمان: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ
 مُّقْتَصِدٌ﴾ وآية العنكبوت: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾. وثالثة هذه الأدوات
 الشرطية غير الجازمة «كلما» وهى مثل «لما» منصوبة على الظرفية، يليها داتها ماضيان مثل:
 «كلما ذهبوا عادوا».

أما الأداة الحرفية فهى لو الشرطية، وهى مثل الأدوات الظرفية الثلاثة غير جازمة، وتختص
 مثلها بالدخول على فعلين ماضيين، وقال سيبويه «هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»
 وصور ذلك النحاة بعده بقولهم: إنها حرف امتناع لامتناع، أى امتناع الجواب لامتناع الشرط
 مثل: «لو قام زيد قام عمرو» فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد، وقال ابن هشام فى المغنى: «فَهُمْ
 الامتناع فى لو كالديهي، فإن كل من سمع كلمة: «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير

تردد. وإذا كان جوابها ماضيًا مثبتًا غلب اقترانه باللام كآية الأنفال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ وقد لا يقترن جوابها الماضي مثبت باللام مثل آية الواقعة: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾. أما إذا كان جوابها ماضيًا منفيًا فالغالب عدم اقترانه باللام مثل آية الأنعام: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ وقد يقترن بها مثل: «لو كان لى الخيار لما حضرت».

وأدوات الشرط كأدوات الاستفهام، لا يعمل فيها عامل قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضاف، فإنها تجر مثل: «مَنْ تَسْتَعْنِ أَسْتَعْنِ - إلى من تذهب أذهب - عما تسأل أسأل - فيما تقرأ أقرأ - فى أى يوم تسافر أسافر - صبيحة أى يوم تعمل أعمل» واسم الشرط المجرور وجاره يتعلقان بالجواب، وبالمثل الظرف: «صبيحة أى يوم» معمول للجواب، وبالمثل جميع أساء الشرط الزمانية والمكانية العامل فيها دائمًا للجواب.

أما من فبحسب مواقعها من الكلام، فقد تكون مبتدأ فى مثل: «من يقيم أقيم معه» وقد تكون مفعولا به فى مثل آية الأعراف: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾. و «ما» تكون مفعولا به فى مثل آية البقرة: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ وقد تكون مفعولا به أو مفعولا مطلقا فى مثل: «ما تعمل أعمل» وعلى الأول أى ما تعمله أعمله وعلى الثانى: أى عمل تعمل أعمل، وقد تكون مصدرية زمانية فى مثل آية التوبة: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

و «أى» إن أضيفت إلى ظرف زمان فى مثل: «أى يوم تسافر أسافر» أو إلى ظرف مكان فى مثل: «أى مسجد تصل فيه أصل» فهى منصوبة على الظرفية ومتعلقة بالجواب، وإن أضيفت إلى مصدر فى مثل: «أى عمل تعمل أعمل» فهى مفعول مطلق، وقد تكون مبتدأ فى مثل: «أى شخص يستغفر ربه يغفر له» ومفعولا به فى مثل: «أى عمل تعمله تحسنه». و «كيفما» تعرب حالا فى مثل: «كيفما تجلس أجلس» وخبرًا لكان فى مثل «كيفما تكن أكن».

(جـ) صدارة أدوات الشرط

وقاعدة عامة: لاتعرب أدوات الشرط مع ما قبلها، إنما تعرب مع ما بعدها، إذ هى جزء لا يتجزأ من جملتها، وهذا هو معنى ما يقوله النحاة ويردونه من أن لها الصدر أو الصدارة فى عبارتها، فهى تصدرها فى الإعراب أو بعبارة أخرى فى تشكيلها كجملته. ولكى يتضح ذلك وضوحا يبيننا نستعرض فيما يلى طائفة من الصيغ التى قد توهم أن أسم الشرط معمول لما قبله،

فمن ذلك آية سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فاسم الشرط «من» في الآية ليس خبراً لأن، وإنما هو مبتدأ وخبره فعل الشرط: «يتق» وجملة الجواب اسمية ولذلك اقترنت بالفاء «من» وجملتها خبر إن. ومن ذلك بيت القطامي:

النَّاسُ مَنْ يَلْقَى خَيْرًا قَاتِلُونَ لَهُ مَا يَشْتَهُى وَلَأَمَّ الْمَخْطِئُ الْهَبْلُ

و«الناس» في البيت مبتدأ مرفوع و«من» اسم شرط في محل رفع مبتدأ ثان. وجملة فعل الشرط خبر، والجواب «قاتلون له» بتقدير محذوف أى فهم قاتلون له و«من» مع جمليتها الشرطيتين خبر «الناس». ومن ذلك قول المتنبي:

وما كنت ممن يدخلُ العشقُ قلبه ولكن من يبصرُ جفونك يعشق

و«من» في الشطر الثاني اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يقال إنها اسم «لكن» فاسمها ضمير شأن محذوف، و«من» شرطية مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع وخبرها فعل الشرط، و«يعشق» الجواب، و«من» وما بعدها خبر لكن. ومن ذلك قول بعض الشعراء:

أرى العمرَ كثرًا ناقصًا كلَّ ليلةٍ وما تنقصُ الأيامُ والدهرُ ينفدُ

و«ما» في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم، وخطأ أن يقال إنها معطوفة على كلمة «العمر» مفعول أرى، إنما هي مفعول للفعل التالى لها، وهو فعل الشرط و«ينفد» الجواب، وهما مجزومان. ومن ذلك:

بنفسى سقامٌ لستُ أحسنُ وصفَه على أنه ما كان فهو شديدُ

و«ما» في الشطر الثاني اسم شرط، وليست - كما قد يظن خطأ - خبر لأن، وإنما هي خبر مقدم لكان التالية - واسم كان ضمير مستتر يعود على سقام، وقرن جوابها بالفاء لأنه جملة اسمية، وهى وما يليها من فعل الشرط والجواب خبر أن.

ومن ذلك آية سورة الأعراف: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ و«مهما» في الآية اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يظن أنها مفعول للفعل (قالوا) وإنما هى مبتدأ خبره فعل الشرط، وهى وجملة الشرط والجواب مقول لقالوا. ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته:

أَغْرِكَ مِنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ

و«مهما» في البيت اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يقال إنها خبر: «أن» قبلها إنما هى مفعول مطلق للفعل بعدها بمعنى «أى أمر تأمرى القلب يفعل» وهى وفعل الشرط والجواب

خبر أن. ومن ذلك آية البقرة: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِنَّمَا تَكُونُوا يَاتٍ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ و(أيما) في الآية اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانية، وليس متعلقًا بالفعل: (فاستبقوا) وإنما هو متعلق بالجواب (يأت) وإلا اختل المعنى واختل نسق الكلام إذ تلاء فعلان مجزومان مرتبطان ببعضهما ببعض. ومن ذلك قول بشر بن أبي خازم:

وينصرنا قومٌ غضابٌ عليكم متى ندعهم يومًا إلى النصر يركبوا

و«متى» في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقًا بالفعل السابق «ينصرنا» وإنما هو متعلق بالجواب يركبوا، وهو وجهلناه الشرطيتان في محل رفع صفة ثانية لقوم. ومن ذلك قول زهير في المديح:

جرى متى يُظلم يعاقب بظلمه سريعًا وإلا يئد بالظلم يظلم

و«متى» في البيت كسابقتها اسم شرط جازم مبنى في محل نصب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقًا بكلمة «جرى» السابقة له، وإنما هو متعلق بالجواب «يعاقب» وإلا اختل نسق الكلام وسياقه.

ومن ذلك آية الإسراء: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ وما في أيما زائدة والمعنى أى اسم من أسماء الله تسمونه: الله أو الرحمن فادعوه به، وأيًّا ما مفعول ثان لا للفعل السابق: ﴿ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ وإنما للفعل التالى ومفعوله الأول محذوف لدلالة السياق عليه، وجملة ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ جواب (أيًّا ما). ومن ذلك قول الحصين بن الحُمام المرئى:

ولكن خذوني أى يومٍ قدرتم على فحزوا الرأس أن أتكلما
و«أى يوم» في البيت اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى يوم و«قدرتم» فعل الشرط ودخلت الفاء على الجواب المتعلق به: «فحزوا» لأنه فعل أمر. ومن ذلك بيت الشنفرى فى الثناء على زوجته:

أُمَيْمَةُ لَا يَخْزَى نَهَاها حَلِيلُهَا إِذَا ذُكِرَ النِّسْوَانُ عَفَتْ وَجَلَّتْ

نَهَاها: ذكرها، و«إذا» فى البيت اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وليس معمولًا للفعل قبله «يخزى» أى لا يقهر وإنما هو معمول لجوابه «عفت» ولذلك يقول النحاة فى إعرابه: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه (لأنه يضاف إليه) منصوب بجوابه.

ومن ذلك قول راشد الشكري في هجاء قيس الشيباني وفراره عن الأخذ بثأر صديقه عمرو حين تحقق منهم وأنهم جناته:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَهَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ - يَاقَيْسُ - عَنْ عَمْرٍو

و «أن» في البيت زائدة، و «لما» اسم شرط غير جازم مبنية في محل نصب على الظرفية الزمانية، وهي ليست معمولة للفعل قبلها: رأى، وإنما هي معمولة لجوابها: «صدت». ومن ذلك آية البقرة: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾. و «كلما» في الآية اسم شرط غير جازم، و «كل» منصوبة على الظرفية، وعاملها أو ناصبها ليس فعل (يخطف) قبلها، وإنما عاملها جوابها: «مشوا». وما في (كلما) مصدرية ظرفية وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى كل أى في كل وقت إضاءة.

قاعدتان

لعل في جميع ما ذكرت من أمثلة ما يبين في وضوح معنى صدارة أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وأنها تنصدر دائماً بجلتها، ولا تعرب مع ما قبلها بحيث يتسلط عليها في العمل، بل تعرب دائماً مع ما بعدها، وبذلك نخلص إلى القاعدتين الآتيتين:

- ١ - تنصدر أدوات الشرط جازمة وغير جازمة بجلتها.
- ٢ - لا يعمل فيها عامل - من فعل وغير فعل - قبلها.

المراجع:

- ١ - الكتاب لسيبويه ٣٢/١ وما بعدها و ٩٣ وما بعدها و ١٠٩ وما بعدها و ٢٨١ وما بعدها.
- ٢ - المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها و ٢٩٧/٣ و ١٢٨/٤.
- ٣ - الرضى على الكافية ١٤/١، ٥٣/٢ وما بعدها.
- ٤ - المغنى لابن هشام: انظر أدوات الاستفهام والشرط.
- ٥ - الصبان على الأشموني ٢/٤ وما بعدها.

١٢ - تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام

كانت لجنة الأصول قد اتخذت في الأعلام المتتابعة في مثل: «سافر محمد على حسن» قراراً قديماً بجواز تسكين هذه الأعلام في الكلام المتصل. ورأى مؤتمر المجمع في سنة ١٩٦٥ تأجيل النظر في ذلك إلى مؤتمر قادم. وعادت اللجنة في سنة ١٩٧٨ إلى دراسته وانتهت وانتهى المؤتمر معها إلى اعتماده. وكنت قدمت إلى اللجنة مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءات شواهد تسوُّغ ذلك.

شواهد على تسكين الحركة الإعرابية

١ - جاة في كتاب سيبويه (٢٩٧/٢) أن العرب يسكنون الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، كما يسكنون الحرف الثاني المكسور والمضموم في الاسم الثلاثي مثل: فخذ وعضد، ويسوق مثلاً لذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مُستحبٍ إنساً من اقه ولا واغل
ومستحب: مكتسب، وجاء أيضاً في نفس الكتاب (٤٥٠/١) عن جزم المضارع أنه لا يُجزم في جواب الأمر والنهي فحسب، بل أيضاً قد يجزم في جواب الاستفهام والتمني والعرض مثل: «أين تكون أزرك» و«ليت محمداً عندنا يحدثننا» و«ألا تأتينا نصب خيراً» واستشهد على ذلك بأبيات منها:

متى أنام لا يؤرّقني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس العطي
وذكر سيبويه في نفس الموضع مثالين جُزم فيهما المضارع أو سُكِّن، ولم يقع في جواب عرض ولا تمن ولا استفهام، أولهما قول بعض العرب: «أتقَى الله امرؤ فعل خيراً يُشب عليه» بإسكان يشب. وثانيهما آية سورة المنافقون: ﴿فَأَصْلَحْ وَاكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بإسكان (واكن).. وبذلك قرأ ستة من القراء السبعة هم: ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي كما في «كتاب السبعة» لابن مجاهد ص ٦٣٧.

٢ - ليس هذا الحرف وحده الذي قرئ بتسكين الحركة الإعرابية في القراءات السبع. فقد قرئت حروف أخرى بالتسكين: من ذلك تسكين هاء الكناية للغائب المفرد المتصلة بالمضارع المجزوم مثل آية سورة آل عمران: ﴿يُؤْتُهُ إِلَيْكَ﴾ وآية سورة النساء: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ وقد جاءت هذه الصيغة في ستة عشر موضعاً ذكرها جميعاً ابن مجاهد (كتاب السبعة ص

٢٠٧) وتلا ذلك بأن ابن عامر مقرئ الشام سكن منها أربعة، وسكن عاصم منها عشرة، وسكن أبو عمرو بن العلاء منها ستة، وسكن حمزة منها إحدى عشرة.

٣ - يقول ابن مجاهد عن أبي عمرو بن العلاء: إنه كان يستخدم التخفيف - يريد التسكين - كثيراً (كتاب السبعة ص ١٥٥) ويروى عن عباس بن الفضل أنه كان يقرأ آية سورة البقرة: ﴿فَتَوَبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ بتسكين (بَارِئِكُمْ) في الموضعين. ويروى عن اليزيدي تلميذه أنه كان يقرأ في سورة البقرة: ﴿وَعَلَّمَهُمْ﴾ و ﴿يَعْلَمُهُمْ﴾ و ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّاعُنُونَ﴾ وفي سورة آل عمران ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ وفي سورة الأعراف: ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ وفي سورة الطور: ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، وفي سورة التكوين: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ كل ذلك بتسكين لام الفعل. ويقول ابن مجاهد بعد أن سرد هذه الألفاظ: وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات إنه كان يعمد إلى تسكين الحركة الإعرابية حين تتوسط بين حركتين كما في الأمثلة السابقة، ويقول: إنه كان يسكن في سورة البقرة: ﴿وَأَرْأَىٰ مَنَاسِكَنَا﴾ بتسكين الراء. وذكر ابن الجزري في كتاب النشر أن ابن نحيص أحد القراء الأربعة عشر كان مثل أبي عمرو يسكن هذه الحروف وما يماثلها، ويقول صاحب الإتحاف ص (١٣٦): إن تسكينها لغة قديم وأسد وبعض نجد طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد.

٤ - ذكر ابن مجاهد عن نافع قارئ المدينة أنه كان يقرأ في سورة الأنعام: ﴿وَحَيَّائِ وَحَيَّائِ﴾ بتسكين الياء في ﴿وَحَيَّائِ﴾ (كتاب السبعة ص ٢٧٤) وذكر عن حمزة والكسائي أنها كانا يقرأن في سورة الأعراف: ﴿مَنْ يُضِلِلْهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ بتسكين الراء في ﴿يَذَرُهُمْ﴾ (كتاب السبعة ص ٢٩٩) وذكر عن ابن كثير مقرئ مكة أنه كان يقرأ في سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ برفع (يتقى) وتسكين (يصبر) (كتاب السبعة ص ٣٥١) وذكر أيضاً عنه أنه كان يقرأ في سورتي النمل وسبأ: ﴿جَنَّاتِكَ مِن سَبَأٍ نَّبِيًّا﴾ و ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْجِدِهِمْ آيَةً﴾ بتسكين سبأ في الموضعين (كتاب السبعة ص ٤٨٠) وذكر عن حمزة أنه كان يقرأ في سورة فاطر: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ (كتاب السبعة ص ٥٣٥).

٥ - هذه الصورة من تسكين الحركة الإعرابية في بعض الألفاظ القرآنية وردت في القراءات السبع ووراءها صور كثيرة من هذا التسكين في القراءات الأخرى. ونكتفي بقراءة واحدة ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب، وهي قراءة طلحة بن سليمان في سورة القيامة: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمُتَوْتِ﴾ بتسكين (يحيى) فقد علق عليها ابن جني بقوله: قال أبو العباس: «إسكان

هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات حتى إنه لو أُتِيَ بها في النثر لكان جائزًا، وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يُؤقَى بها. وبما جاء منه في النثر قولهم: «لا أكلّمك حيرى» فأُسكن الياء من حيرى «أى مدة» وهى في موضع نصب».

٦ - فهم القدماء من عرض سبويه لتسكين الحركة الإعرابية في أمثلة من الشعر والقرآن الكريم وبعض أقوال العرب، أنه يميز الإسكان في الحركة الإعرابية شعرًا ونثرًا، ويستدرك ابن الجزرى قائلا: (ولكنه قال القياس غير ذلك) (النشر ٢/٢١٣).
ولا نريد أن نأخذ بالظاهرة على إطلاقها، إنما نريد أن نأخذ بها رخصة في تسكين الأعلام المتتابعة في الكلام المتصل تيسيرًا على الكتاب والقراء.

وفى رأينا أنه في مثل «جاء محمد على حسن» يعرب «محمد على حسن» فاعلا مرفوعًا تقديرًا. وتعرب جميعًا تقديرًا بحسب العوامل، فقد تكون في موقع مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به أو مجرور.

ولعل في كل ما قدمت ما يسوّغ جواز تسكين الأعلام المتتابعة في الكلام المتصل مع حذف كلمة «ابن». وتعرب جميعًا تقديرًا بحسب العوامل.

١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف

تجرى على ألسنة المعاصرين صيغ كثيرة يُفصلُ فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، ومن أمثلة ذلك:

وكيل أول الوزارة.

مفتش أول اللغة العربية.

أمين عام الجامعة.

مجلس حسبي طنطا.

مجلس قروى طلخا... وهلم جرا..

والصحيح المتبادر في الأمثلة السابقة على الترتيب: وكيل الوزارة الأول، مفتش اللغة العربية الأول، أمين الجامعة العام، مجلس طنطا الحسبي، مجلس طلخا القروى.

وبذلك يتخلص التعبير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ويجرى على النسق المعتاد للعربية. وفي رأيي أنه يمكن إساغته عربياً بعرض صور الفصل التالية:

الفصل بالمفعول به والظرف والجار والمجرور

أجاز نحاة الكوفة في باب الإضافة أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وبالظرف والجار والمجرور. ومن أمثلة الفصل بالمفعول به قول شاعر في وصف رحلته:

فَرَزَجَجْتُهَا بِمِرْزَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَ

أى زَجَّ (دفع) أبى مزادة القُلُوصَ، وهى: الناقة الفتية. المِرْزَجَةُ: رمح قصير. ومن ذلك قول جرير متغزلاً:

تَسْقَى امْتِيحاً نَدَى السَّوَاكِ رِيْقَتِهَا كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرُّصْفُ
(امْتياحاً: اغترافاً، الرصف: الماء الصافي المنحدر من صخور)، وقد فصل جرير بين كلمتي ندى وريقتها بكلمة السواك: مفعول تسقى.

ومن ذلك قول الطِّرِمَاح في وصف بقر الوحش:

يَطْفَنَ بِحَوْزَى الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَيْسَى الْكَنَائِنِ

والحوزى: الفعل. لم يرفع: لم يرفع. من قَرَعَ الكنانن القسي: أى من تعرض الصيد.
وواضح أنه فصل بين المضاف وهو قَرَعَ والمضاف إليه وهو الكنانن بالقسيّ وهى مفعول به.
ومن أمثلة الفصل بالظرف قول أبى حَيَّة التَّمِيرِي:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

ويزيل: يباعد. يريد أنه يقارب بين الخط أو يباعد وكلمة «يوما» فاصلة بين المضاف
والمضاف إليه أى «بكف يهودى».

ومن أمثلة الفصل بالجار والمجرور قول ذى الرُّمَّة فى وصف إبل:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِفْهَالُنْ بَنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَارِيجِ
الإفغال: شدة السير، الميس: شجر. وأراد ذو الرمة بأواخر الميس الرُّحْل المنحوت منه.
يريد أن الرحل جديد فبعضه يحك بعضا. وقد فصل ذو الرمة بين أصوات وأواخر الميس
بالجار والمجرور من إفهالُنْ بَنَا.

الفصل بالتداء وإما وبالمعطوف على المضاف

ذكر النحاة واللغويون أمثلة شعرية مختلفة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما مرُّ بنا
آنفاً. من ذلك قول بُجَيْرِ بْنِ زُهَيْرٍ ينصح أخاه كعباً بالدخول فى الدين الحنيف:
وَفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مَنَقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِى سَقَرَا
سقر: جهنم. أى وفاق بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا...

ومثل ذلك قول الشاعر:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حَمَارٌ تُقَى بِاللَّجَامِ
أى كأن برذون زيد - يا أبا عصام - حمارٌ تُقَى باللجام.

ومن ذلك الفصل بإما فى قول تأبط شرا:

هَما خُطَّتَا إِمَا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِما دِمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ
إذ فصل تأبط شرا بين كلمتي «خُطَّتَا» و«إِسَارٍ» بكلمة «إما».

ومن ذلك الفصل بمطوف على المضاف كقول الفرزدق:

يا من رأى عارضًا أرقَّتْ له بين ذراعَيْ وجْبَهَةِ الأسدِ
والعارض: السحاب. وذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر. وقد فصل الفرزدق بين
ذراعي والأسد بكلمة وجبهة.

الفصل بالنت

ومن ذلك الفصل بالنت بين المضاف والمضاف إليه وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الصيغ
العصرية التي ذكرنا بعض أمثلتها كقول معاوية بن أبي سفيان:
نجوتُ وقد بَلَ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ من ابن أبي شَيْخ الأباطِحِ طَالِبِ
. والمرادى: عبد الرحمن بن ملجم قاتل على بن أبي طالب. وأصل التعبير في الشطر الثاني:
من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ففصل معاوية بين المضاف والمضاف إليه بالنت. ومن ذلك
قول الفرزدق:

وَلَيْنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ
وأصل التعبير في الشطر الثاني بيمين مقسم أصدق من يمينك، وواضح أن الفرزدق لم يفصل
بين المضاف والمضاف إليه بنت فحسب، بل فصل بنت ومعه متعلق.

الفصل في القراءات

قد يقال ان هذه الأمثلة إنما جاءت في ضرورة الشعر فلا يعتد بها في جواز الفصل بين
المضاف والمضاف إليه في النثر، غير أنه بالرجوع إلى قراءات الذكر الحكيم نجد بينها قراءة
تفصل بين المصدر والمضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول به في قوله تعالى في سورة
الأنعام: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وهى قراءة ابن عامر أحد
القراء السبعة، إذ فصل فيها بين لفظي: (قتل شركائهم) بالمفعول به وهو: (أولادهم). ونجد
أيضا بين القراءات قراءة تفصل بين اسم الفاعل المضاف ومفعوله الأول المضاف إليه بالمفعول
الثاني، وذلك في آية سورة إبراهيم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدَهُ رُسُلَهُ﴾ إذ فصل بين المضاف
والمضاف إليه بلفظ (وعده) منصوبة.

ويقول ابن الجزرى فى تعليق طويل له على قراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام: «هذا الفصل» بين المضاف والمضاف إليه «الذى ورد فى قراءة ابن عامر منقول فى كلام العرب فى فصيح كلامهم... فقد ورد فى أشعارهم كثيرا، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم..»

وقد صُح من كلام رسول الله ﷺ: «فهل أنتم تاركو لى صاحبي». ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل: تاركو ومفعوله المضاف إليه: «صاحبي».

وقد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هذا غلامٌ - إن شاء الله - أخيك» فالفصل بالمفرد أسهل.

وبجانب ذلك نجد كتب اللغة والنحو تحكى عن العرب قولهم: «قطع الله يَدَ ورجلَ مَنْ قالها» بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، ويقول ابن جنى: «ومنه قولهم هو خيرٌ وأفضلُ مَنْ هناك». ثم يقول بعد أن أنشد أمثلة شعرية كثيرة للفصل بين المضاف والمضاف إليه. هذا الفصل بينها كثير، وفيها أوردناه منه كافٍ بإذن الله.

وواضح مما سبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت له شواهد قديمة فى العربية، وبدون ريب هو أكثر الفصول المذكورة بين المضاف والمضاف إليه التصاقا بالمضاف وهو بذلك أحق منها جميعا بأن يقبل استخدامه فى بعض الصيغ العصرية حين تشيع وتدور على الألسنة.

إعراب النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه

وقد يقال كيف يُعرَّب النعت فى الصيغ المذكورة وهل يُنَوَّن أو لا يُنَوَّن مثل المضاف منعوته؟ أما حكمه الإعرابى فمعروف وهو أن النعت يتبع المنعوت فى إعرابه وتذكيره وإفراده. وأرى أن يحذف منه التنوين تخفيفا، ولذلك نظائر متعددة فى قراءات الذكر الحكيم، فقد كان يعقوب أحد القراء العشرة يقرأ: ﴿فلا خوفَ عليهم﴾ بفتح (خوف) دون تنوين تخفيفا فى سورة البقرة وحيث وقعت فى الذكر الحكيم. وكان أبو عمرو بن العلاء برواية تلميذه هرون بن موسى يقرأ: ﴿قل هو الله أحدٌ﴾ بضم أحد دون تنوين تخفيفا. وقرأ بعض القراء آية سورة يس: ﴿ولا الليلَ سابقُ النهارُ﴾ بدون تنوين سابق ونصب النهار، وروى على مثالها لأبى الأسود الدؤلى قوله:

فألفيته غير مُستَعْتَبٍ ولا ذاكراً لله إلا قليلاً

ينصب لفظ الجلالة بعد «ذاكر» على المفعولية مع حذف التنوين منها. وسمع عن العرب «سلامٌ عليكم» بدون تنوين «سلام» كما يشيع في لغتنا اليومية. وكل ذلك قصد به إلى التخفيف، مما يتيح لنا قياساً عليه حذف التنوين من النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه في الصيغ العصرية السالفة.

ونستطيع أن نضيف مسوغاً ثانياً لحذف التنوين في نعت المضاف على هدى ما ذهب إليه النحاة من أن المضافين المتعاطفين يضافان معاً إلى ما بعدهما في مثل «هو كريمٌ وشجاعُ القوم» ولذلك لا ينوّن المعطوف. وفي رأينا أن نعت المضاف في الصيغ العصرية المذكورة أولى بهذا الحكم لأن التحام النعت بمنعوته أقوى وأوثق من التحام المعطوف بالمعطوف عليه، إذ هو من حيث المعنى مضاف إلى ما بعده بنعته.

ولعل في كل ما أسلفت ما يبيّن بوضوح أن الأمثلة المذكورة الجارية على الألسن والتي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت غير منون سائغة وتجري على هدى من صياغات العربية في باب الإضافة. ونحن إنما نسوّغ الأمثلة التي ذكرناها ونظائرها في لغتنا العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت في الكتابة الأدبية، إذ كل ما نريده إنما هو إجازة الأمثلة العصرية المذكورة وما يجري على غرارها في الألسنة وبيان قبولها وصحتها في العربية.



المراجع

كتب نحوية:

الخصائص لابن جني ٤٠٤/٢ وما بعدها.

مع الموامع للسيوطي ٢٩٥/٤ وما بعدها

حاشية الصبان على الأشموني: باب الإضافة.

كتب قراءات:

السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٧٠.

النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢١١.

١٤ - إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

(أ) غير

غير اسم ملازم للإضافة في المعنى، وقد ورد عشرات المرات في القرآن الكريم، تارة اسماً وتارة صفة، وقد جاء مجروراً مراراً وتكراراً في مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ وجاء مرفوعاً خبراً لمبتدأ مثل: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ وخبراً لإن في مثل: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ وجاء منصوباً اسماً لأن في مثل: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ ومفعولاً به في مثل: ﴿أَغْيِرُ اللَّهُ أَنْخَذَ وَلِيًّا﴾ ومفعولاً مطلقاً في مثل: ﴿يُظَنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ وظرف زمان في مثل: ﴿مَا لَيْثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾. وجاء نعتاً مراراً مثل: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ و﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَائٍ﴾ و﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ و﴿تَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾. ولم تأت مبتدأ في القرآن، وجاءت عن العرب في مثل: «غيرك يبخل»، وقول المتنبي:

غيري بأكثر هذى الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وجاءت «غير» منصوبة كثيراً في مواضع لاتندرج في هذه الوجوه من الإعراب كما في قوله عز شأنه: ﴿وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ الله فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ﴾ أى من اضطر إلى أكل هذه الأشياء المحرمة لا باغياً طلبها ولا متجاوزاً سد الجوع فلا إثم عليه، ومثل غير في هذه الآية: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ في قراءة من قرأ الآية بنصب: (غير) ومثل هاتين الآيتين قوله عز سلطانه: ﴿أَحْلَلْتُ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ ومعنى الآية واضح، وهو أنه أحللت لكم بهيمة الأنعام من الإبل والبقر والغنم، إلا ما يتلى عليكم تحريمه، غير محلين أو مجوزين الصيد وأنتم محرمون بحج أو عمرة.

إعراب «غير» في رأى سيبويه

توقف سيبويه عند «غير» في كتابه، وأفرد لها فصلاً قصيراً ذكر فيه عبارة ثمان العبارات القرآنية الأخيرة هي: «أتانى القوم غير زيد» وقال: إن معنى العبارة أن غير زيد جاءوا

فصارت غير فيها معنى إلا، فجرت مجرى الاسم الذى بعد إلا يقول: «وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا، لأنه اسم بمنزلة، وفيه معنى إلا». وفسر المبرد في كتابه المقتضب كلام سيبويه، فقال: «اعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه بإلا جاز الاستثناء فيه بغير». وفسر النحاة كلام المبرد وسيبويه بأن «غير» تعرب إعراب الاسم التالى لإلا، بمعنى أنها تأخذ حكم ما بعد إلا، فإذا كان الكلام قبلها تاماً موجياً نصبت في مثل: «جاء القوم غير زيد» بنصب «غير» على الاستثناء كما تنصب «زيداً» في مثل: «جاء القوم إلا زيداً» وإذا كان الكلام تاماً غير موجب مثل: «ما جاء القوم غير زيد» جاز في «غير» النصب على الاستثناء أو الرفع على البدلية تماماً كما في مثل: «ما جاء القوم إلا زيداً أو إلا زيد» بنصب زيداً وأورفعها، وإذا كان الكلام غير موجب وغير تام أعربت إعراب الاستثناء المفرغ بحسب ما يطلبها من العوامل، ففى مثل: «ما جاء غير زيد» تعرب فاعلاً مرفوعاً مثل «زيد» في قولك «ما جاء إلا زيد» وتعرب مفعولاً به في مثل: «ما رأيت غير زيد» مثل زيد في قولك: «ما رأيت إلا زيداً».

إعراب «غير» في رأى أبى على الفارسي

خالف أبو على الفارسي سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة في إعراب «غير» حين لا تأتى على وجه من وجوه الإعراب التى ذكرناها في صدر هذه الكلمة، وتكون في الوقت نفسه منصوبة كما في الآيات الثلاث التى مثلناها، وكما في المثال الذى ذكره سيبويه، وهو قول القائل: «جاء القوم غير زيد». وقال إن «غير» ليست منصوبة على الاستثناء في هذه الأمثلة، إنما هي منصوبة على الحالية، وهى واضحة في الآية: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ وكذلك في الآيتين التاليتين لها، وأيضاً في مثال سيبويه. واعترض على الفارسي بأن «غير» جامدة والأصل في الحال أن تكون مشتقة، غير أن الحال جاءت جامدة في مواضع كثيرة بالقرآن الكريم نص عليها النحاة كما في مثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ ﴿أَلَسْجُدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ ﴿هَذَا بَعْلى شَيْخًا﴾ ﴿وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ويدور من ذلك كثير في العربية مثل: «هو الحق صدقاً - هو علماً أبرع منه أدباً - صام رمضان ثلاثين يوماً - أقبل زيد أسداً» إلى غير ذلك مما يسقط هذا الاعتراض على رأى أبى على الفارسي. ويرجح رأيه:

أولاً: أن الأصل في «غير» الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حملاً على إلا، وهو حمل يعفينا منه الفارسي، إذ تحوّل الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير في العربية. نقول مثلاً: «صادفى تـسب غاضب» و «صادفى على غاضباً» فتحول الكلمة من الوصف أى التعت إلى

الحال والعكس كثير في العربية، بالضبط كما تقول: «هذا كتاب غير جيد» و «هذا الكتاب غير جيد» فترفع «غير» في العبارة الأولى نعتاً، وتنصبها في العبارة الثانية حالاً، وكلنا نقرأ يومياً مراراً وتكراراً في الصلاة آية سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بكسر راء «غير» صفة أو نعتاً للذين، وهى قراءة حُفِص عن عاصم أحد القراء السبعة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحزمة والكسائي أى ستة من القراء السبعة، واختلف عن ابن كثير مقرأ مكة فَرُوِي عنه بكسر الراء في غير، وَرُوِي عنه بفتحها «غير» والأقرب حينئذ أن تعرب حالاً لا أن تعرب استثناء، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس الذين أنعم الله عليهم إلا أن يكون استثناء منقطعاً، وهو تكلف لا داعى إلى اللجوء إليه مادام إعرابها حالاً متجهاً، بل هو الوجه، لأن التبادل بين الصفة والحال كثير في العربية كما أسلفنا.

ثانياً: أن إعراب «غير» مستثنى في مثل «قام القوم غير زيد» إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الخلط، إذ ليست هى المستثنى، وإنما هى وسيلة إليه، إذ المستثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه، ففى المثال المذكور المستثنى هو زيد وليس لفظة «غير». وبذلك يتضح أن القول بأن «غير» مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق معاً، مما يرجح الأخذ برأى أبى على الفارسى: أن «غير» حين تنصب ويكون فيها شيء من معنى الاستثناء تعرب حالاً لاستثنى، أخذاً بمعناها الأساسى الذى وُضعت له وهو الوصف أو الوصفية.

ثالثاً: أن إعراب «غير» مستثنى فيه غير قليل من الصعوبة في تعليم الناشئة، إذ يحاولون إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا في أحواله الثلاث حين تكون العبارة قبلة تامة موجبة، وحين تكون تامة غير موجبة، وحين لا تكون تامة ولا موجبة. ولا يوقعنا إعراب الفارسى لها «حالاً» فى شيء من هذا كله أو بعبارة أدق لا يجعل الناشئة فى حاجة إلى شيء من ذلك البتة.

رابعاً: إعراب «غير» حالاً يردها إلى أصلها، لأن الأصل فيها أن تكون صفة، والحال فى واقعها صفة، ولذلك عرفها ابن هشام فى التوضيح بأنها «وصف لبيان الهيئة». وهذا معناه أن إعراب «غير» مستثنى فى بعض الأحوال إعراب عارض لها، بينا إعرابها حالاً - كما رأى ذلك الفارسى - رجوع بها إلى الأصل فى استعمالها.

وكل ما قدمت ينتهى بإخراج غير من باب الاستثناء كما تقضى بذلك المرجحات السابقة، وإعرابها حالاً حينئذ تكون صالحة له، إذ تأتى - كما ذكرنا - فى صَدْر هذه الكلمة - على وجوه

كثيرة من التعبير، فقد تكون مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً فيه أو مجرورة، ويكثر أن تحيى صفة كما في آية سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فغير بالمجر صفة للذين، وسُمِعت عن ابن كثير بالفتح كما أسلفنا، وهى حينئذ تعرب حالا، ولا داعى لأن يقال: إنها يمكن أن تعرب مستثنى لأننا لسنا محتاجين إليه، فضلاً عن أنه يُلزمنا أن نقول: إنه استثناء منقطع، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس المنعم عليهم، وتوضح ذلك أيضاً الآية السالفة: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ فقد قرئت فيها غير بالرفع، قرأها بذلك أربعة من القراء السبعة وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة، وهى حينئذ نعت للفظ (القاعدون) وقرئت بالنصب كما مثلنا بها، قرأها بذلك نافع والكسائي وابن عامر بقية السبعة وهى حينئذ حال، ومن التكلف إعرابها مستثنى، لأن التبادل بين النعت والحال كثير فى العربية كما ذكرنا، إذ كلاهما وصف.

ولعل فى ذلك كله ما يؤكد أن إعراب «غير» المنصوبة حالاً حين تفيد بحكم معناها الاستثناء هو الوجه الصحيح لأنه رجوع بها إلى أصلها وهو الوصف، وبذلك ينبنى إخراجها - دون تردد - من باب الاستثناء.

و «غير» فى كل الأمثلة لا تقطع عن الإضافة، وذكر لها النحاة مثالا قطعت فيه عن الإضافة وبنيت على الضم مثل قبل وبعد، وهو قولهم: «قبضت عشرة ليس غير» ويعربون اسم ليس ضميراً يعود على المفهوم مما قبلها أى ليس المقبوض غير ذلك، وغير خبر ليس مبنية على الضم فى محل نصب. وللنحاة كلام كثير فى تعريفها: هل يجوز أن يقال «الغير» أو لا يجوز؟ ولم يرد عن العرب شواهد فى تعريفها كما تجرى فى الاستعمال الحديث مثل «الغير لا يوافق على ذلك». والقياس على غيرها من النكرات لا يمنع ذلك الاستعمال.

(ب) إعراب «سوى»

اختلف النحاة فى «سوى» فذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين إلى أنها ظرف مكان، وذهب الكوفيون إلى أن مثلها مثل «غير» تماماً، فتخرج عن الظرفية، وتشهد لرأيهم شواهد اللغة الكثيرة، إذ تقول العرب: «قاموا سواك» كما تقول: «قاموا غيرك». وقد جاءت مثلها مجرورة فى قول الرسول ﷺ: «ما أنتم فى سواكم إلا كالشجرة البيضاء فى الثور الأسود» وجاءت مضافة فى قول أحد الشعراء:

إننى - والذي يَحْجُجْ له النا سٌ بِجَدْوَى سواك لم أَتَقِ
وجاءت مرفوعة مبتدأ في قول القائل:
وإذا تباع كَرِيحَةٌ أو تُشْتَرَى فسواك بائعها وأنت المشتري
واسماً لليس في قول مجنون ليلي:
أأترك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلةٍ إني - إذن - لَصُور
وفاعلا في قول الفند الزماني:
ولم يَمُتْ سوى العُدوا نِ دُناهم كما دانوا
وجاءت منصوبة اسماً لأن في قول القائل:
لديك كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤْمِلٍ وإن سواكم مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

ومجيء «سوى» بهذه الوجوه من التعبير بجرورة ومرفوعة ومنصوبة يشهد بأنها تخرج عن الظرفية المكانية، كما ذهب إلى ذلك الكوفون، وأنها تتصرف في وجوه من الإعراب مثل غير تماماً، وأيضاً فإنها مثلها في صور من التعبيرات تأتي فيها حالا، وقد توجه فيها على أنها مستثنى، كما صنعوا بأختها «غير» تماماً، ومن شواهد ذلك قول قيس بن ذريح:

وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الأحباب هيئة الخطب

فلفظة «سوى» في البيت حال قياساً على أختها «غير» ومن التكلف إعرابها مستثنى وأن تُجرى عليها ما يقولونه من سبقها بكلام تام موجب حتى تكون منصوبة، أو بكلام تام غير موجب حتى يجوز فيها النصب والبدلية، أو بكلام لا تام ولا موجب حتى تعرب بحسب حاجة العوامل ومواقعها في الكلام، فضلاً عما يقولونه من الاستثناء المنقطع والمتصل. فكل ذلك لا حاجة بنا إليه، اكتفاء بأنها حال منصوبة، وقطع ابن مالك بأنها لا تكون ظرفاً أبداً وأنها تلزم الإضافة. وواضح أنه ينبغي إخراجها مثل أختها «غير» من باب الاستثناء، وإعرابها في المواطن التي يمكن توجيهها فيها على أنها مستثنى حالا منصوبة.

النتيجة

النتيجة لكل ما أسلفنا في «غير» و«سوى» أنه ينبغي إخراجها من باب الاستثناء، وإعرابها حالا في جميع المواضع التي يدلان فيها على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم.

المراجع:

- الكتاب لسيبويه (طبع يولاتى) ٢٠٢/١، و ٣٧٠، ٣٧٤ وما بعدها.
 المقتضب للمبرد ٢٧٣/٢ - ٢٧٤، ٣٤٩/٤، ٤٢٢، ٤٢٩.
 الإنصاف لابن الأنبارى فى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى سوى ص ١٨٥ وما بعدها.
 التسهيل لابن مالك (نشر وزارة الثقافة) ص ١٠٧ وما بعدها.
 الصبان على الأشمونى (طبعة الحلبي) ١١٨/٢.
 همع الموامع (طبع الكويت) ٢٧٧/٣ وما بعدها.
 لسان العرب فى مادة «غير».

القسم الثاني

صِيغٌ وَتَغْيِيرَاتٌ صَحِيحَةٌ

١ - وقوع الشرط ماضيا بعد مهما

مهما: اسم شرط جازم يليه فعلا شرط وجزاء، ومعروف أن الفعلان من باب الشرط أو باب الجوازم قد يكونان مضارعين مثل: ﴿وَأِنْ تَوَلَّوْا تَعْبُدُوا﴾ أو ماضيين مثل: ﴿وَأِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ أو ماضيا فمضارعا مثل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ أو مضارعا فماضيا مثل الحديث النبوي: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ».

وهذا الحكم العام لفعل الشرط والجزاء يقتضى أن يجرى على «مهما» كما يجرى على أخواتها، غير أن جماعة توقفت في طَرْد هذا الحكم على الفعلان التاليين لمهما، بحجة أن فعل الشرط دائما معها مضارع كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وقول زهير:

ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعلم
والنحاة يقرنونها «بما» ويقول بعضهم: إنها ما مكررة، ووصلها بما يجعلها أدنى إلى أن تأخذ حكمها في باب الشرط، وخاصة أنها مثلها قد تكون غير زمانية كما في الآية وبيت زهير ويقابلها مثل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ وقد تكون زمانية كما في قول حاتم: وإنك مهما تطع بطنك سؤله ونفسك نالا تنتهى اللثم أجمعا
ويقابلها حينئذ مع ما مثل: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾.

ومعنى ذلك أنه ينبغي في رأينا أن تأخذ مهما الشرطية حكم ما الشرطية، فليها تارة فعل شرط مضارع وتارة فعل شرط ماض، فكما يجوز معها يكن، يجوز معها كان. ويجزؤها في بيت حاتم ماض، مما يرشح فعلها الشرطي ليكون ماضيا مثله. ويقطع بذلك أنه جاء فعلا ماضيا على لسان شاعر هنلي قديم هو المتدخل في قوله يرثى أباه:

إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مَطَوَاعَةٌ ومهما وكلت إليه كفاهُ

وكذلك في بيت آخر للأسود بن يثغر هو قوله:

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عن الناس مهما شاء بالناس يفعلُ

وواضح أن فعل الشرط بعد مهما في البيتين ماضيان، مما يدل بوضوح على أن مهما مثل

أخواتها من أساء الشرط المجازمة قد يليها مضارعان أو ماضيان أو متخالفان كبيتى حاتم والأسود.

ونخلص من ذلك إلى أن ما يجرى على ألسنة الأدباء في عصرنا من قولهم «مها كان» صحيح لغوياً صحة «مها يكن».

المراجع

انظر في مها: ابن يعيش على المفصل - الرضى على الكافية - المفنى لابن هشام - الأشمونى على الألفية.

٢ - جواز مجيء «بيننا» في غير الصدارة

يشيع في الكتابات المصرية توسط «بيننا» بين جملتيها المرتبطتين بها مثل: «كان على يتكلم بيننا دخل خالد».

ويقول اللغويون والنحاة عنها وعن أختها «بيننا»: إنها من حروف الابتداء، أى أنها يذكران في صدر جملتيها لا متوسطتين بينهما، وتذكر معاجم اللغة وكتب النحو أمثلة مختلفة لها تصدران فيها جملتيها كقول بعض الشعراء:

استغفر الله خيرًا وارضى به فيينا العسر إذ دارت مياسير
وقول شاعر آخر:

بيننا المرء آمن راعه را نَحْ حَتَفٍ لم يَحْشَ منه انبعاثه

وقول بعض الصحابة في حديث نبوى: «بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»، فهل نعد صدارة «بيننا وبيننا» لجملتيها قاعدة مطردة بشهادة هذه الأمثلة ونحوها، أو نجيز أن تتوسط كل منها جملتيها على نحو ما ينتشر في الكتابات المصرية؟ في رأى أن المسألة تحتاج إلى فضل من النظر للأسباب الآتية:

أولاً: أن «بيننا وبيننا» تتفرعان عن «بين» بزيادة ما، أو الألف. ومعروف أن «بين» قد تأتى ظرف مكان وقد تأتى ظرف زمان، أما «بيننا وبيننا» فتلزمان الظرفية الزمانية، وهما بذلك فرعان لـ «بين» المستخدمة في الزمان، ودائماً «بين» تتخلل جملتها وتتوسطها وتدخل في أثنائها مثل: «سافر محمد بين الظهر والعصر» أفلا يكون من حق «بيننا وبيننا» أن يقاسا عليها، وأن يتوسطا جملتيها وخاصة أنها لا يزالان ظرفي زمان ويحملان معنى البينية والتخلل مثل «بين» الزمانية تماماً، وغاية ما بينها وبينها من خلاف أنها للتخلل والتوسط بين المفردات، وهما للتخلل والتوسط بين الجمل.

ثانياً: ذهب بعض النحاة إلى أن «بيننا وبيننا» شرطيتان، وقال آخرون: إنها أشربت معنى الشرط؛ ولذلك ينبغى أن تصدرا جملتيها، ويلاحظ أن معنى الشرط فيها ضعيف؛ لأن الجملة الثانية معها لا تترتب على الأولى ترتب جواب الشرط على فعله، وهما - بحسب استخدامهما اللغوي - تدلان على الاقتران، وليستا شرطيتين ولا مشرعتين معنى الشرط.

ثالثاً: على فرض أن «بيننا وبيننا» شرطتان أو أُشربتا معنى الشرط، لا يمنع ذلك من توسطها لجمليتيها؛ لأن أداة الشرط التي يقاسن عليها في الصدارة تتوسط جمليتيها في الاستعمال اللغوي كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ ويبيّز ذلك الكوفيون والأخفش الأوسط مطلقاً، وينهب البصريون في مثل الآية الكريمة إلى أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله. ومعنى ذلك أن الصيغة العصرية مثل: «كان على يتكلم بيننا دخل خالد» إما أن تحمل على رأى الكوفيين القائل بأن أداة الشرط يجوز أن تتوسط جمليتيها ويسبقها الجواب، وإما أن تحمل على رأى البصريين القائل بأن جواب الشرط يحذف إذا دل عليه ما قبله، وهي بذلك في الصيغة السابقة وما يماثلها تُعد في ابتداء جمليتها، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ولعل في كل ما تقدم ما يدل بوضوح على أن ما يشيع في الكتابات العصرية من توسط «بيننا وبيننا» لجمليتيها سائغ لغوياً ولا خطأ فيه.

٣ - كلمات معطوفة بدون حرف عطف

يكثر في لغة الصحف المصرية حذف حرف العطف بين كلمتين في مثل:
محادثات سعد زغلول - ماكدونالد.
مصر - ألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف في الطيران.
قطار مصر - أسوان.
ومألوف الاستعمال في العربية ينكر مثل هذه العبارات لحذف حرف العطف فيها إذ المألوف أن يقال:

مفاوضات سعد زغلول وماكدونالد.
مصر وألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف.
قطار مصر وأسوان.

غير أن لهذا الباب - باب حذف حرف العطف - أمثلة في القديم شعراً ونثراً، من ذلك ما ذكره ابن جني من أن المازني حكى عن أبي زيد قول بعض العرب: أكلت لحماً سمكاً تمراً، يريد أكلت لحماً وسمكاً وتمراً. وذكر ابن جني أيضاً أن الأخفش الأوسط أنشد من ذلك قول بعض الشعراء:

كيف أصبحت كيف أمست مما يزرعُ الودُّ في فؤاد الكريم
والشاعر يقول إنه مما يغرس المودة التحية في الصباح والمساء، وقد حذف حرف العطف بين جملي: كيف أصبحت كيف أمست. وذكر ابن جني أيضاً من هذا الباب ما أنشده ابن الأعرابي لبعض الشعراء من قوله:

وكيف لا أبكى على علّاق صبانحي غبانقي قِيلَاق
العلات جمع علة: ما يتعللُّ به، وفُسرَها بالصباح والغياق والقيلات، يقول: كيف لا أبكى على ما كنت أتعلم به وأتلهى من إبل الصباح والمساء ووقت القيلولة. وقد حذف حرف العطف بين صبانحي وغبانقي وبين غبانقي وقيلاق. ويتناول ابن هشام في كتابه «المفني» حذف حرف العطف بين المتعاطفين، ويقول: إن باب هذا الحذف الشعر، ويذكر أن الأخفش الأوسط حكاه عن بعض العرب وينشد منه قول الحطيئة:

إن امرءاً رَهطَه بالشام منزلهُ يرمل يَبرينَ جاراً شدَّ ما اغتربا

يقول: إن أمراً أهله بالشام ومنزله يرمل ييرين في اليمامة ما أشد اغترابه، وقد حذف حرف العطف بين جملة منزله يرمل ييرين، وجملة رهطه بالشام.

ثم يذكر ابن هشام أنه خرّجت من هذا الباب، أى باب حذف حرف العطف ثلاث آيات في الذكر الحكيم:

أولاهما: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ أن الذين عند الله الإسلام ﴿آل عمران ١٨ - ١٩﴾ بفتح أن فى قوله جل شأنه: ﴿أَنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ فى قراءة الكسائي، فقد حذفت معها واو العطف كما يقتضى ظاهر القراءة.

والآية الثانية: آية سورة التوبة: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَتَذِمَّ لَهُمْ قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أُحِبُّكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ (التوبة ٩١ - ٩٢) وظاهر السياق فى الآية الثانية قد يفهم معه أن واو العطف حذفت من قوله تعالى: ﴿قُلْتُ لَا أَجِدُ﴾ أى وقلت، وذكر ابن هشام لكل من هذه الآية وسابقتها تخريجاً فخرّجت الآية الأولى على أنها بدل من أن قبلها وصلتها، وخرّجت الثانية على أن (قلت) هى جواب إذا و(تولوا) جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم؟

والآية الثالثة آية سورة الفاشية: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْقَاشِيَةِ﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ وبعد أن تمت أوصاف هذه الوجوه، والمراد أصحابها قال جل شأنه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ (الفاشية ٨) أى ووجوه عطفاً على وجوه السابقة. ولم يذكر ابن هشام فى هذه الآية تخريجاً آخر ينفى عنها حذف حرف العطف.

وواضح من كل ما قدمت أن لحذف حرف العطف أمثلة فى الشعر والنثر ذكرها ابن جنى وابن هشام، وانفرد ابن هشام، كما مر، بذكره لثلاث آيات من القرآن الكريم خرّجت على حذف حرف العطف.

وفى ذلك كله ما يسوغ ما جرت اللغة العصرية عليه أحياناً من هذا الحذف فى أمثلة محصورة تداولتها الصحف والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفاً.

المراجع:

٤ - إشراب «ما» في صيغة «مادام» معنى الشرط

١ - تستخدم صيغة «مادام» في تعبيرات عصرية على هذا النمط:

(أ) مادام علىَّ مجتهدًا في دروسه فيكتب له النجاح.

(ب) مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع.

وعصرية هذين التعبيرين وما يائثلها تأتي من أن «مادام» تكون عادة تابعة لجملة تنقيد بها كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ويقول النحاة إنها في الآية الكريمة وما يائثلها زمانية مصدرية، أى أنها وما بعدها في الآية بتقدير: «مدة دوامي حيا».

٢ - واضح أن «مادام» في التعبيرين العصريين السالفين جاءت متقدمة جملتين وليس ذلك فحسب، فإن الجملتين في التعبيرين بعدها شبهتان شبهًا قويًا بالجملتين الشرطيتين، إذ تترتب ثانيتهما على أولاهما ترتب جواب الشرط على فعله. وأيضًا فإن جملة الجواب مع «مادام» في التعبيرين وما يائثلها تأخذ حكم جملة جواب الشرط في اقترانها بالفاء إذا كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبى أو منفى أو مقترن بقد أو سوف أو السين كما في المثالين.

٣ - وإذن لفظة «ما» في صيغتي «مادام» العصريتين السالفتين أشربت معنى أداة الشرط بسبب مجيئها في صدر الجملتين التاليتين لها، وهو استعمال معروف للفظ «ما الزمانية» في العربية، أثبت ذلك لها - كما نص ابن هشام في كتابه المغنى - أبو على الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك، يقول: وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾. ومما يدل على قوة «ما» فى أداء معنى الزمان والشرط معًا أنها حين تتصل بلفظة «كل» تتحول معها إلى أداة زمانية شرطية فى مثل قوله عز شأنه: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾.

٤ - يلاحظ أن أداء «ما» لمعنى الشرط واضح في التعبيرين العصريين، ويتضح أدلؤها لمعنى الظرفية في التعبير الأول ويضعف هذا الأداء أحيانًا كما في التعبير الثانى، ولذلك قلنا: إنها في التعبيرين زمانية ولم نقل إنها ظرفية، أى أنها تدل على الزمانية دلالةً ما، وهى دلالة لزماتها من استعمالها القديم مع «دام».

٥ - ونخلص من ذلك كله إلى: صحة صدارة «مادام» للجملتين في التعبيرات العصرية، وتخرُّجُ (ما) فيها على أنها زمانية شرطية.

٥ - «حتى»

عاطفة بدون معطوف عليه

يشيع في الكتابات العصرية - استخدام حتى عاطفة بدون معطوف عليه كما في الصيغ التالية:

١ - الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها.

٢ - مجلس الأمن يعتقد دون أن يُعرض عليه حتى مشروع قرار.

٣ - لم يقرأ حتى الصحف.

٤ - لم ينجح في أن يكون حتى عضواً في مجلس القرية.

٥ - ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين.

التبادر إلى قارئ هذه الأمثلة جميعاً أنها كانت تتم لو أنه ذكر في الجملة الأولى الفاعل قبل حتى، وفي الثانية نائب الفاعل الذي كان ينبغي أن يسبقها، وفي الثالثة المفعول به، وفي الرابعة خبر يكون، وفي الخامسة الجار والمجرور. ولو أن الجمل جميعاً جاءت تامة على هذا النحو لأعربنا حتى عاطفة وما بعدها معطوفاً على ما قبلها دون أى تردد.

وفي الجمل السابقة يبرز سؤالان: أولها هل يصح قبل حتى حذف الفاعل كما في المثال الأول، ونائبه كما في المثال الثاني، والمفعول به كما في المثال الثالث، وخبر يكون كما في المثال الرابع، والجار والمجرور كما في المثال الخامس؟.

ومعروف أن حذف المفعول والجار والمجرور كثير ما دام يدل عليهما السياق، ونستطيع أن نعمم ذلك في بقية الأمثلة، إذ جاء حذف الفاعل في القرآن الكريم مع دلالة السياق عليه في مثل: ﴿حَتَّى تَوَلَّيْتَ بِالْجُنُبِ﴾ أى الشمس، ويقاس نائب الفاعل على الفاعل فيحذف إذا دل عليه السياق، ومثلها خبر يكون، إذ الخبر مع المبتدأ كثيراً ما يحذف مثل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ أى خير من غيرهما، فتحمل صيغة خبر التواسخ على صيغة خبر المبتدأ. وإذن يمكن أن نضع قاعدة عامة، هي أنه يصح حذف أى جزء في الجملة إذا دل عليه السياق، وبذلك يتجه الحذف في الأمثلة الخمسة.

أما السؤال الثاني فهو كيف نعرب ما بعد حتى؟ وأرى أن يعرب نفس إعرابه لو أن هذه المحذوفات بقيت ولم تحذف في الجمل السابقة، فيكون ما بعدها محطوفاً على محذوف مماثل له في الرفع والنصب والجر قبله، فيقال في المثال الأول: «المتماطفون» محطوفة على فاعل محذوف وهلم جرّاً، وقد صرح ابن جني في كتابه الخصائص (١/٢ - ٣) بأنه قد حذف المخطوف تارة والمخطوف عليه أخرى. ومثّل للحالة الثانية بقول القائل: الذي ضربت وزيداً جعفر «يريد الذي ضربته وزيداً جعفر» فتحذف الضمير المفعول به وعُطف عليه، وواضح أن ابن جني أطلق كلمة حذف المخطوف عليه دون تخصيص، وذكره المثال الذي أتى به للباب وهو حذف المخطوف عليه إذا كان مفعولاً به لا يخصص القاعدة العامة التي وضعها، وهي أنه قد يحذف المخطوف عليه سواء أكان مفعولاً به أو لم يكن مفعولاً به.

وأوضح من كلام ابن جني فيما يتصل بالأمثلة السابقة ما جاء في شرح الكافية للرضي (٣٣٦/١) من قوله: «وقد يحذف المخطوف عليه بعد «بلى وأخواتها» تقول لمن قال: «ما قام زيد» «بلى وعمرو» أي «بلى قام زيد وعمرو» ويتابع الرضي التمثيل بمحذوفات عليها محذوفة مع ذكر حروف العطف حتى يقول: «وتقول لمن قال: مات الناس: بلى حتى الأنبياء» أي بلى مات الناس حتى الأنبياء، فما بعد حتى مخطوف على فاعل محذوف قبلها في المثال، وحققاً هو مثال خاص بالجواب فقط، ونحن نعممه، وبذلك يشمل غير الجواب كما في الأمثلة الخمسة في أول هذا الكلام.

وبذلك يمكن وضع قاعدة عامة لإجازة الأمثلة المذكورة على النحو التالي:
«تأتي حتى عاطفة، وقد يحذف معها المخطوف عليه».

٦ - «لا» النافية غير العاملة في استعمالات معاصرة

يكثُر في استعمالات عصرية أن تدخل لا النافية بين المبتدأ وخبره، مثل: هذا العمل لا إنساني، وبين المنعوت ونعته مثل: هذه فكرة لا دينية، وبين الحال وصاحبها مثل: صنع ذلك لا مكرثاً بأحد. وهي تعبيرات عصرية تحتاج صحتها إلى شيء من إنعام النظر والعودة إلى آراء النحاة لئلا يرى هل يمكن أن تقبل هذه الاستعمالات العصرية، التي تكون فيها لا نافية وغير عاملة ولا مكررة، ومن يرجع إلى كتب النحو يجدون ينصون على أن لا النافية غير العاملة تدخل على ما يلي:

(أ) على الفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾.

(ب) وعلى الفعل الماضي في الدعاء دون تكرار مثل: «لا أصابك مكروه».

(جـ) وعلى الجملة الاسمية وعلى الفعل الماضي (في غير الدعاء) وعلى الاسم المفرد خبراً ونعتاً وحالاً. واختلف النحاة: هل يجب تكرارها حينئذ أو لا يجب؟ مذهب سيبويه والجمهور وجوب تكرارها في كل ذلك فيقال:

لا الشمس طالعة ولا السماء ممطرة.

زيد لا حضر ولا اعتذر.

علي لا شاعر ولا كاتب.

هي قصيدة لا رائحة ولا بديعة.

تحدث زيد لا مقنماً ولا مصيباً.

ومذهب المبرد أنه لا يلزم في كل ذلك تكرار لا، وتشهد لمذهبه نصوص مختلفة في كتاب سيبويه وفي القرآن الكريم وفي اللغة. وفيها يلي بيان ذلك:

أما عدم تكرار لا مع الجملة الاسمية فقد احتج له المبرد بما جاء عند سيبويه (٣٥٧/٣٥٦) من إجازته: «لا سلام عليكم»، (انظر المقتضب ٤/٣٨٠). وفي الهمع ١٤٨/٢ وأوضح المسالك الشاهد رقم ١٥٥ قال بعض الشعراء:

أشياء ما شئتِ حتى لا أزال لما لا أنتِ شائئةٌ من شأننا شائى
ومرّاً أنّاً أن لا النافية لا تكرر مع الماضى فى الدعاء، مما يؤذن بجواز عدم تكرارها فى غير
الدعاء، ويشهد لذلك قوله تعالى فى سورة البلد: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾. والآية نص واضح فى
جواز عدم تكرار لا مع الماضى مطلقاً، أما الاسم المفرد فقد جاءت لا معه غير مكررة فى شاهد
عند سيبويه (٣٥٨/١) وهو قول شاعر من بنى سُلُول:

وأنتِ امرؤُ منا خُلقتِ لغيرنا حياتُك لا نفْع وموتُك فاجعُ
وواضح أن لا النافية دخلت على الخبر فى البيت ولم تكرر، وقال بعض الشعراء كما فى المجمع
وشرح الأشمونى على الصبان:

قهرتِ البِدا لا مستعينا بِعُضِيَّة ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمُكرِّرِ
ولا النافية فى البيت دخلت على الحال دون تكرار.

ومعنى ذلك كله أن مذهب المبرد فى عدم تكرار لا النافية غير العاملة مطلقاً يستند نص
قرأنى، ونصوص عند سيبويه وفى اللغة، مما يجعل مذهبهُ صائباً وصحيحاً، وإنْ يكون سائفاً
ما يجرى فى التعبيرات العصرية من عدم تكرار لا مع الاسم المفرد: خبراً ونعتاً وحالاً فى مثل:
هذا الاتجاه لا أخلاقى. هذا عمل لا إنسانى. تحدّث لا أمراً.

وفى هذه الأمثلة تُعبر لا نافية وما بعدها بحسب موقعه من الإعراب خبر أو نعت أو حال،
وكذلك إذا دخلت على خبر فى مثل: «هذا العمل لا إرادى»، ويمكن أن نَعْم ذلك على النحو
التالى:

يسوغُ دخول لا النافية غير مكررة على الأسماء المفردة: أخباراً أو نعتاً أو أحوالاً.

المراجع

الكتاب لسيبويه ٣٥٦/١ - ٣٥٨.

المقتضب للمبرد ٣٨٠/٤.

ابن يعيش على الفصل ١/١١٢.

مع الهوامع للسيوطى ١٤٨/١.

أوضح المسالك: (طبعة محبى الدين عبد الحميد) ص ١٩٢.

الأشمونى على الصبان (طبعة بولاق) ٣٦٦/١.

٧ - اللأدرية - اللأخلاقى - الماهية - الماصدق

معروف أن العباسيين سموا من يتوقفون عن الحكم على الأشياء باسم اللأدرية، وهى صيغة مشابهة لمثل قولنا اللامتتامى، وقد شاع هذا التعبير فى عصرنا فيقال اللأخلاقى واللأشعورى واللأمعقول وما إلى ذلك.

ونرى أن نميز بين الصيغة الأولى والصيغ التالية التى دخلت فيها أداة التعريف على صفة منفية بلا، وأوضحنا فى الكلمة السابقة إساعة مثل قول المعاصرين: هذا لا أخلاقى، وتحدث لا أمراً، على أن لا نافية غير عاملة وما بعدها يرفع أو ينصب بحسب موضعه من العبارة، ويمكن أن نسوِّع مثل اللأمعقول واللأشعور بأن الكلمة مع لا النافية عوملت معاملة اسم واحد فدخلت عليها أداة التعريف، وأصبحت مع ما بعدها كلمة واحدة يوصف بها فى مثل: هذا العمل اللأخلاقى سئى النتائج، وتقع مبتدأ فى مثل اللأمعقول خارق للمعتاد المألوف.

أما الصيغة الأولى: اللأأدرية فمشتقة من قول أصحاب هذا المذهب الفكرى لا أدرى، فأصل الصيغة لا النافية والفعل المضارع أدرى، فيقال: هذا المفكر لا أدرى، أى أنه يتوقف عن إصدار حكم أو رأى فى الأشياء، ثم نعت الأسلاف من هذا التركيب مصدراً صناعياً وأضافوا إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام.

ولم يعامل الأسلاف لا النافية وما بعدها هذه المعاملة وحدها، بحيث تصبح هى وما بعدها كأنها كلمة واحدة مستحدتين منها مصدراً صناعياً، فقد صنعوا ذلك بما الاستفهامية وما يليها من ضمير يُسأل به عن كنه الشيء وحقيقته، واشتقوا من ذلك أو استحدثوا منه مصدراً صناعياً هو قولهم: ماهية الشيء، يريدون حده وتعريفه، ودار ذلك على السنة الأسلاف وخاصة المناطق، مضيفين إلى الكلمة أداة التعريف، فيقولون: الماهية، كما يقال: اللأأدرية.

وأكثر من ذلك أنهم دلوا بالتعبير: «ما صدق» على مجموع الأفراد أو الأنواع الداخلة تحت كل واحد، والتعبير مؤلف من «ما» الموصولة والفعل الماضى «صدق». وعاملوا هذا التعبير معاملة المفرد، فأدخلوا عليه أداة التعريف، يقولون: الماصدق، كما يقولون: الما جبرى، وكما يقولون: الماهية، وكما يقولون: اللأأدرية، وهم يجمعون الماصدق على الماصدقات، والمالجرى

على الماجريات. وتيسيراً على العلماء في عصرنا والمتفلسفة في وضعهم للمصطلحات العلمية المستحدثة نخلص إلى أنه:

يسوغ لأصحاب العلم والفلسفة عند الحاجة في وضعهم للمصطلحات أن يعدوا الكلمة المنفية بلا والأخرى المبيوقة بما الموصولة كلمة واحدة ويعرفوها بأل ويصوغوا منها مصناً صناعاتاً.

٨ - لم ولن أفعل - لا ولن أفعل

. تجرى على ألسنة المعاصرين الصيغتان التاليتان:

١ - صيغة تجمع بين لم ولن في مثل قولهم: «إن صورتها لم ولن تغيب عني»، وواضح أن هذه الصيغة تجمع بين لم التي تقلب زمن المضارع إلى الماضي ولن التي تقلبه إلى المستقبل.

٢ - صيغة تجمع بين لا ولن في مثل قولهم: «إن موقفك لا ولن يغير رأئي». ولا: نافية للحاضر ولن نافية للمستقبل

وتوجيه الصيغتين قد يبدو فيه شيء من الصعوبة إلا إذا أدخلناها في باب التنازع، وحقاً لم يشر القدماء إلى التنازع في الحرفين، غير أنه من الممكن قياس الصيغتين على صيغته المعروفة التي يتسلط فيها عاملان على معمول واحد، كما يقول البصريون.

ومعروف أن النحاة اختلفوا في عامل الم معمول بباب التنازع، هل هو العامل الأول كما يقول الكوفيون، أو هو العامل الثاني لقرينه كما يقول البصريون وتشهد نصوص العربية لأبيهم، كما لاحظ سيبويه في كتابه. وتأسيساً على ذلك يمكن إدخال الصيغتين في باب التنازع، مع الأخذ برأى البصريين القائل بإعمال العامل الثاني، وبذلك تنصب لن المضارع في الصيغة الأولى، واستغنت لم عن مضارع مجزوم يليها بدلالة السياق.

وبالمثل تنصب لن المضارع في الصيغة الثانية، واستغنت لا عن مضارع يليها بدلالة السياق، وبما قدمت يمكن تسوية الصيغتين المعريتين على أنها من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، مع الأخذ برأى البصريين الذي يجعل العمل في الم معمول للعامل الثاني مع السعة في قياس تلك القاعدة على الحروف قياساً مطرداً.

٩ - إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد

حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحلّه النصب إلا أن يجر بمن وإلى، ودائماً يضاف إلى جملة اسمية أو فعلية، فيقال: رأيتك حيث زيد جالس - رأيتك حيث جلس زيد - جئت من حيث تعلم - أذهب إلى حيث ذهب زيد. وجاء عن العرب مثل: قمت حيث زيد. وحينئذ يرفع البصريون لفظ زيد، ويعربونه مبتدأً محذوف الخبر، والتقدير قائم أو موجود ونحو ذلك.

وذهب الكسائي إلى أن الاسم المفرد عقب حيث في مثل: قمت حيث زيد بمرور بإضافة حيث إليه، وجعل ذلك قياساً مطرداً لمجيئه عن العرب في مثل قول بعض الشعراء:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجها يضيء كالشهاب ساطعا

وأشد ابن الأعرابي تلميذ الأصمعي لأحد الشعراء:

ونظمتهم حيث الكلبي بعد ضربهم يبيضي المواضي حيث لي العمام

أي حيث الرءوس، وأنكر ذلك البصريون، واختلفوا فريقتين: فرقة أنكرت رواية «سهيل» في البيت الأول بالجر، ورفعت على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وبالمثل أنكرت رواية «لي» في البيت الثاني بالجر ورفعت على أنه أيضاً مبتدأ محذوف الخبر، وفرقة لم تنكر رواية الكلمتين بعد حيث بالجر، غير أنها قالت: إن ذلك نادر، والتادر لا يقاس عليه.

ويرجع الأخذ برأى الكسائي ومن تابعه من الكوفيين مثل تلميذه الفراء أن ظروف المكان أخوات حيث جميعاً تضاف إلى الاسم المفرد، وإن إضافة حيث إلى ما بعدها رجوع بها إلى الأصل المأخوذ به في نظائرها من ظروف المكان، وفي رأينا أن الكسائي أدق من البصريين وأرهم حساً لغوياً حين جاوز إضافتها إلى المفردات.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حيث قد تضاف إلى الجمل اسمية أو فعلية، وقد تضاف إلى الاسم المفرد، فيجر بالإضافة إليها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذاً برأى الكسائي وما احتج به من الشعر فيقال: ألقاك حيث الجامعة أو حيث الأهرام، وبأد إلى

حيث العمل الجاد، وسافر إلى حيث المعيشة المهنية، ولا تخار في الحكم من حيث الدليل، واشهد من حيث الحق.

ومن كل ما تقدم يتضح أن إضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائقة قياساً واستعمالاً.

المراجع

انظر في حيث: ابن يعيش على المفصل، والرضى على الكافية، والمفنى لابن هشام، وجمع الهوامع للسيوطي، والعصان على الأشموني. وراجع معجم لسان العرب.

١٠ - تسهيل الهزمة في مثل: «آيل للسقوط»

تعبير «آيل للسقوط» يشيع في اللغة المعاصرة، وفيه تسهيل الهزمة في كلمة «آيل» فتقلب ياءه، وهي اسم فاعل من فعل «آل» الأجوف. ومعروف أن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه هزمة مثل: قائل - بائع، فكان القياس يقتضى أن يقال في التعبير السالف: «هذا المنزل آئل للسقوط». وفي رأى أن كلمة «آيل» بالتسهيل - كما في العامة - صحيحة لغوياً بدليل ما يلي:

(أ) كثرة تسهيل العربية للهزمة في الكلمات وتخفيفها وحذفها، ومن قول سيويه في الكتاب ٢٦٧/٢: «ليس من كلام العرب أن تلتقى هزتان، فتخففاً، ويستقل أهل الحجاز تخفيف الهزمة الواحدة». وإنما دعا إلى تسهيل الهزمة وتخفيفها، بل حذفها أحياناً أنها أكثر الحروف ثقلاً في النطق، إذ تضغط على مخرجها من أقصى الحلق، حتى يشبه صوتها - كما قال الأسلاف - التهورع.

(ب) نص علماء الصرف على أن الهزمة المتحركة بعد الألف الممدودة يجوز تخفيفها بأن تُلين، وتجعل بين الهزمة والياء في مثل: مسائل. والبينية أو التوسط في النطق بين الهمز والياء ضرب من التسهيل، إذ يريدون إشمام الياء الهزمة، أو بعبارة أوضح أن يضغط عليها قليلاً كأنها آتية من الحلق، أو من جهة الحلق، وهو على كل حال نطق ينتهي بالهزمة في مثل «مسائل» و«عباءة» إلى أن تخفّف وتنطق ياء أو أقرب ما تكون إلى الياء.

(ج) وردت صيغة من صيغ اسم الفاعل المشتق من فعل أجوف مخففة الهزمة بعد الألف في قراءة من قراءات الذكر الحكيم، هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع قارئ المدينة وأحد القراء العشرة لآية سورة آل عمران: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ إذ قرأ في رواية عيسى بن وردان (كهية الطائر.. فيكون طائراً) بتسهيل الهزمة بين بين في الموضعين، وكذلك قرأ آية سورة المائدة: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾.

٤ - وأيضاً ذكر أبو بكر بن مهران في كتابه في وقف حمزة، أحد القراء السبعة، قراءةً مماثلة في نحو (تائبات) بإبدال الهمزة ياءً، وحكى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري في ذلك أنه بين بين.

٥ - وإذن يكون لتسهيل الهمزة في كلمة «آيل» أصلٌ، هو نطقها بالتلين كما في بعض القراءات السالفة، ويشفع لتسهيلها ونطقها ياءً صوبة النطق بها: «آئل» مهموزة بعد الألف، إذ تبتدئ الكلمة بهمزة تضغط في نطقها على أقصى الحلق، وقد فتعلت الفرصة للزفير، غير أنه لا يلبث أن يتوقف لضغط النطق بالهمزة الثانية على أقصى الحلق مرة أخرى، مما يحدث ثقلاً واضحاً في التلفظ بالكلمة، وهو ثقل يتطلب تسهيلها ونطقها ياءً، ونخلص من ذلك كله إلى: أنَّ كلمة «آيل» بتسهيل الهمزة ونطقها ياءً عربيةٌ صحيحة، ومثلها ما يشاكلها كلفظة آيب في قولهم: آيب من السفر.

المراجع

الكتاب لسيبويه ٢٦٧/٢

النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ٤٠٠/١ ، ٢٤٠/٢ ، ٤٦٣.

١١ - قياسية «فاعل» للدلالة على الاشتراك وعلى التابع والموالة

وردت كلمتا المعاوقه والمحاثه في مصطلحات الفيزيكا للدلالة على أصل الفعل وتواليه أو تنابعه. ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين: «عاقق - حاث». فقد رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا أن الصرفيين ينصون على أن الاشتراك أظهر معاني فاعل، وأن من معانيها أيضا المتابعة والموالة (نص على ذلك ابن قتيبة والرضي).

وإذن فالمعنى الذي أراده لجنة الفيزيكا لفاعل معنى صحيح من معانيها، وتزخر المعاجم بألفاظ لها نفس الدلالة مثل: «تابع - والى - ثابر - حاصر - دافع - ذاكر - رابط - داعم - زاول - سامع - طاول - عامل - عالج - عاود - عاون - غامر - ناضل - مارس - ماطل - لاطف - لازم - حاضر - واصل - واظب».

ولما كانت لجنة الفيزيكا بالمجمع في حاجة إلى استخدام كلمتي: «المعاوقه - المحاثه» بمعنى تنابع الإعاقة والحث، وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعل للدلالة على التكرار والمبالغة، وقياسية استفعال للدلالة على الطلب والصيرورة، وقياسية صيغة تفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك والتماثل، فإن رأى قياسية فاعل للدلالة على المتابعة والموالة لشدة حاجة لجنة الفيزيكا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل: مواسعة من واسع، ومقاصرة من قاصر وهلم جرا، وهى أفعال لم تثبتها المعاجم. وأرى أن يضاف إلى دلالة الموالة في هذا القياس دلالة الاشتراك، لأنها أظهر معاني فاعل، وتحتاج اللجنة العلمية إلى تسويغها بدورها، ولذلك أرى الاتساع في قياسية فاعل التي لم تثبتها المعاجم للدلالة على الاشتراك، وأيضا على الموالة، وأن الفعل يتلو بعضه بعضا أخذاً بتيسير اللغة العلمية، وإمدادها بما يعوزها من المواد اللغوية.

المراجع

- ١ - الكتاب لسبويه ٢/٢٣٨.
- ٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة (طبع مطبعة السعادة بمصر) ص ٢٥٥ وما بعدها.
- ٣ - شرح الشافية للرضي (بتحقيق الشيخ محمد نور وزميله) ١/٧١، ٩٢ وما بعدها.

١٢ - أُبْنِيَّة صَحِيحَةٌ فِي التَّصْغِيرِ وَالنَّسَبِ

(أ) أُذُنٌ

عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح: أُذُنٌ، وكان ذلك مثاراً لتساؤل مؤداه: هل يجوز في تصغير المؤنث المجازى حذف تاء التانيث فيه فيقال في عين عُيْن وفي أُذُن أُذَيْن، وخاصة أن الأطباء درجوا في كتاباتهم ومحاضراتهم على هذا التصغير، فيقولون: أُذَيْن لا أُذينة؟ وفي رأينا أن لهم مندوحة في ذلك، إذ نص علماء التصريف على أن التاء لا تظهر في تصغير المؤنث المجازى إذا أدى ظهورها إلى التباس، فمثل كلمة «شجر» تصغر بدون زيادة تاء، فيقال: شجير، لا شجيرة حتى لا يظن السامع أو القارئ أنها تصغير شجرة.

ولعل الذي عدل بالأطباء عن تصغير أُذُن على أُذينة بحسب القاعدة، أن أُذينة في العربية تستخدم علماً من قديم، مثل: عُرْوَة بن أُذَيْنَة. ويشفع لهم أيضاً أنه جاءت عن العرب كلمات مؤنثة تانيثاً مجازياً، وصُغِرَتْ بدون تاء مثل: قوس إذ يقال فيها: قُوسٌ، ودرع إذ يقال فيها: دُرَيْعٌ، وحرب إذ يقال فيها: حُرَيْبٌ.

ونخلص مما سبق إلى أنه: يجوز في المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازى المصغر، خاصة إذا اقتضى إلحاقها ضرباً من ضروب الالتباس.

(ب) أُذُنَانِي

نسبت لجنة الطب مصطلحها أُذُنَانِي إلى مثنى أُذَيْن، وهذه النسبة يمكن أن تقبل قياساً للمثنى على الجمع، إذ نسب العرب إليه خوفاً من الالتباس بينه وبين المفرد في مثل كلابي نسبة إلى قبيلة كلاب، إذ لو نسبوا إلى المفرد فقليل: كلبى لظن أن النسبة إلى قبيلة كلب لا إلى قبيلة كلاب، ومن ذلك أنصاري وأغارى ومعافري. وهذا الالتباس نفسه هو ما جعل اللجنة الطبية تعدل عن النسبة إلى المفرد «أُذَيْن» قائلة أُذُنَانِي حتى لا يُظن أن النسبة إلى أُذَيْن واحدة، إذ هي صفة تلبس الأذنين معاً

وقد يقال: إنه لم ترد عن العرب كلمات منسوبة إلى المثنى سوى بحراني نسبة إلى البحرين، وكأنهم لجئوا إليه استقلاً للكلمة بحري. على أنه يلاحظ أن كثيراً من الكلمات المنسوبة أدخلوا عليها ألفاً ونوناً قبل ياء النسب، وكأنهم ثبوتها قبلها مع أنها مفردة مثل: رَبَّانِي - رَوْحَانِي - عَلَمَانِي - شَعْرَانِي - صَوْفَانِي - حَقَّانِي - بَرَّانِي - تَحْتَانِي - فَوْقَانِي - دَيْرَانِي - صَدْرَانِي - جُؤَانِي - حِمَصَانِي - إلى كثير من أمثال ذلك مما لا تدعو إلى تثنيته في النسبة أى حاجة، فأولى أن تحتفظ الكلمة المثناة في النسبة بالألف والنون مادامت تدعو إلى ذلك حاجة علمية، وبذلك كله تتبين صحة المصطلح الطبي: أُذَيْنَانِي.

ونستطيع أن نخلص مما قدمنا إلى أنه: يجوز في المصطلحات العلمية - عند الحاجة - أن ينسب إلى المثنى بلفظه كما نسبت العرب أحياناً إلى الجمع بلفظه.

(ج) النسبة إلى نظرية النسبية نسبوي

أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب بحث كلمة «نسبوي» نسبةً إلى نظرية النسبية «لأينشتاين» هل تجيزها قواعد النسبة المعروفة؟

ومعروف أن قاعدة النسب إلى مثل «النسبية» أن تحذف الياء المشددة والتاء فيقال: نسبى، غير أنه يمكن قبول كلمة «نسبوي» نسبةً إلى نظرية النسبية تمييزاً لها من النسبة إلى كلمة «النسبة»، فيقال: هذا الرأى نسبى بالقياس إلى آراء أخرى، ويقال: هذه الفكرة أو الظاهرة نسبوية نسبةً إلى نظرية النسبية «لأينشتاين».

ويسوغ قبولها أننا لو قلنا في المنسوب إلى النظرية المذكورة: إنه نسبى التبس الأمر وظن أنه منسوب إلى لفظ «النسبة» لا إلى النظرية المذكورة. والبرية دائماً في مثل هذا الموقف تعدل إلى المخالفة في الصيغة، حتى لا يكون في استخدام اللفظة وهم أو إيهام، وقد لاحظوا ذلك في النسبة إلى «البحرين»، فقالوا «بحراني». يقول الفيروزابادى: كرهوا في النسبة إليها لفظ «بحري» لتلا يشبه المنسوب إليها، ويظن أنه منسوب إلى البحر لا إلى البحرين.

وأما أن الواو زيدت في الكلمة حين نسبت إلى نظرية «أينشتاين» فلأنها تزداد كثيراً في باب النسب، وخاصة في المقصور، مثل: معنى ومعنوى، والمخوم ياء مشددة مثل على

وعلوى، والممدود مثل سماء وسماوى، وقد تزداد على الكلمة الصحيحة مثل زيادة العرب الواو والألف والنون إلى هند فى قولهم: سيف هندوانى. وسبق للمجمع أن أجاز فى النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال: «وحدوى».

ولكل ذلك يتضح أن كلمة نسبوى نسبةً إلى نظرية «النسبية» صحيحة سائغة.

١٣ - رد المحذوف من فاء الثلاثى ولامه فى النسب

١ - رد فاء الثلاثى

اللفظ الثلاثى المحذوف الفاء صورتان: صورةُ لام اللفظ فيها صحيحة مثل: عدة - جهة، وصورة ثانية: اللام فيها معتلة مثل: شية. والصورتان جميعا عُوضَ فيهما عن الفاء المحذوفة بهاء التأنيث.

(أ) الصورة الأولى مثل: عدة - جهة

يرى سيبويه أن لا ترد إلى هذه الصورة فى النسب فاء اللفظ الثلاثى، فيقال فى عدة - جهة وما يماثلهما: عِدَى - جَهَى. ويرى الفراء أن ترد فائهُ إليه فى النسب ولكن لا فى موضعها من أول اللفظة، وإنما فى موضع اللام لما سمع عن العرب من قولهم: عِدَوَى فى عدة، وجعل ذلك قياساً مطرداً فى مثله، فيقال فى جهة: جَهَوَى.. إلى غير ذلك.

(ب) الصورة الثانية مثل: شية

يرى سيبويه أن تُردَّ إلى هذه الصورة فى النسب فاء اللفظة فى أولها ويُفتح ثانيها وتُقلَّب يائها واوا فيقال فى شية: شَوَى. ويرى الفراء أن ترد الفاء فى موضع اللام مثل: عدة، فيقال فى النسب إلى شية: شَيَوَى.

٢ - رد لام الثلاثى

اللفظ الثلاثى المحذوف اللام الواوية ثلاث صور: صورة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى وعُوضَ عنها بهاء التأنيث مثل: سنة - فئة - مئة. وصورة ثانية حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى وعُوضَ عنها بألف الوصل مثل: اسم - ابن - وصورة ثالثة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى دون تعويض عنها لا بهاء التأنيث ولا بألف الوصل مثل: أب - يد - أخ.

(أ) الصورة الأولى مثل: سنة - فئة - مئة - شقة

يرى النحاة جميعاً أن تُردَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: سنوى - فنوى - منوى - شفوى.

(ب) الصورة الثانية مثل: اسم - ابن

اختلف النحاة في النسب إلى هاتين اللفظتين، فقبل تُردَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة، فيقال فيها: سموى - بنوى (وتُحمَلُ على ابن لفظة بنت فيقال فيها أيضاً: بنوى) وقيل تظلُّ الألفاظ في النسب كما هي فيقال: اسمى - ابنى - ويقال في بنت بنتى.

(ج) الصورة الثالثة مثل: أب - يد - أخ

يرى النحاة جميعاً أن تُردَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: أبوى - يدوى - أخوى (وقيل ينسب إلى أخت مثل أخ فيقال أخوى. وقيل بل تظل كما هي مثل: بنت فيقال أختى كما يقال بنتى).

النتيجة

تيسيراً لما تقدم أرى الأخذ برأى الفراء في صورتى (أ وب) في رقم ١ وتضم إليها الصورة الأولى في رقم ٢ وألفاظ الصورة الثالثة، بحيث تصحح للنسب في الألفاظ المحذوفة الفاء واللام قاعدة واحدة هي رد المحذوف واوا في النسب ما عدا كلمة اسم فتبقى كما هي في حالة النسب، فيقال فيها اسمى . وبقية الألفاظ تصحح في النسب كما يلي: عدى - جهوى - شوى - سنوى - فنوى - منوى - شفوى - بنوى (لابن وبنت) - أبوى - يدوى - أخوى (الأخ وأخت).

١٤ - عبارات صحيحة

(أ) صارحه الرأى - صارحه بالرأى

لم تذكر المعاجم الصيغتان المتداولتان: «إنى أصارحك كذا - أصارحك بكذا» وإنما فيها: «صارح بما فى نفسه؛ أهداه كصرح».

على أن المعاجم ذكرت أن صَرَحَ الثلاثى يأتى متعدياً، يقال: «صَرَحَ زيدُ الأمر» إذا بيّنه وأظهره، وفيها أيضاً: «صَرَحَ الشيءُ وأصرحه» بالتضعيف وزيادة الهزة بمعنى «بيّنه» مثل صَرَحَهُ تماماً.

ويمكن تخريج الصيغة الأولى: «صارحه الرأى» على أساس أن الفعل صارح مزيد بألف بعد فائه لفعل صَرَحَ المتعدى، وهى زيادة أعدته لأن يتعدى إلى مفعول ثانٍ؛ ولذلك أمثلة مختلفة فى اللغة مثل:

«خلس زيدُ الشيء، وخالس زيدَ عمرَ الشيء» بمعنى سلبه وتاجز زيدُ الشيء، و «تاجز زيدَ عمرًا الشيء» بمعنى عجله، و «نصب زيد له العداة، وناصبه العداة» بمعنى أظهره.

أما الصيغة الثانية وهى «صارحه بالرأى» فيمكن تخريجها أيضاً على أساس أنه يكثر فى اللغة مجيء «فعل» الثلاثى و «فاعِل» المزيد بألف بعد فائه متعدّين إلى مفعول به واحد مثل: «خدعه وخادعه - جاز المكان وجاوزه - زجه وزاجه - غاظه وغايظه - مزج الشيء ومازجه - نجد صاحبه وتاجده».

وواضح مما قدّمنا أن الصيغتين: صارحه الرأى - صارحه بالرأى، صحيحتان، وتجريان على سَنَنِ قويم فى العربية.

(ب) حَيْذَا لو رَضِيت

ذهب بعض الباحثين إلى تحطئة هذا الأسلوب، لأن «لو» المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد «وَدَّ يودُّ - وأحبَّ يحبُّ - وتمنَّى يتمنى». وواضح أن «حَيْذَا» لا تفيد التمني وليس فيها معناه مطلقاً، إنما معناها المدح أو الذم إذا قلت: لا حَيْذَا. وفات هذا الباحث أن يجيء «لو» مصدرية إنما يكثر كما قال بعد «وَدَّ يودُّ» وما يماثلها بما يفيد التمني غير أن ذلك إنما يصدق على الكثرة وقد جاءت مصدرية لا تنصب مراراً بعد أفعال لا تفيد التمني ومن أمثلة ذلك قول امرئ القيس:

تجاوزتُ أحرَّاساً إليها ومُعْشِراً
على جِراسا لو يُسِرُّون مَقْتَلِي
وقول الأعشى:

وربما فات قوماً جلُّ أمرهم من التَّائِيَّ وكان الحزْمُ لو عجلوا
وقول قُتَيْبَةَ بنت المِخْلَاح:

ما كان ضَرْكُ لو مننَّتْ وربَّما منُ الفتى وهو المَغِيْظُ المُحَنَّقُ

وهي أمثلة تشفع لجيء «لو» مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمني، وفي رأينا أن صيغة «حَيْذَا» مشربة شيئاً منه.

ويمكن قبول الصيغة على أساس أن «لو» فيها ليست مصدرية، وإنما هي للتمنى كما في قوله تعالى: ﴿قُلُوا أَنْ لَنَا كُرَّةٌ﴾ وفي مثل «لو تأتيني فتحدثني». أما مخصوص «حَيْذَا» فمحذوف يدل عليه سياق التعبير.

ويتضح من ذلك أن أسلوب «حَيْذَا لو رَضِيت» وما يماثله في كلام المعاصرين سائق لقوياً إنما على أن «لو» مصدرية، وإما على أنها للتمنى، ولا خطأ فيها ولا غلط.

المراجع

«لو» في المغنى ص ٢٩٣ وما بعدها.

(ج) تَعَالَمَ خالد على زملائه

هذه الصيغة من الصيغ التي أنكرها بعض الباحثين قائلًا: إنها تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباهي بالعلم، ويقول: إنها صيغة مستحدثة غير معجمة؛ إذ ليس في المعاجم للفعل «تَعَالَمَ» هذا الاستعمال ولا هذا المعنى، وإنما فيها: تَعَالَمَ الجميع الخبر، أو عِلِمُوهُ، أى اشتركوا في علمه.

ويمكن تخريج الاستعمال المعاصر للفعل على أساس ما ذكره سيويه من أن صيغة «تفاعل» قد تدل على التظاهر بالفعل مثل: «تعامى - تفاعل» ومن ذلك: «تناسى - تفاخر - تباهى - تباه - تجاهل - تسامى - تعالى - تماجن - تمارض - تضاؤل - تصاغر - تعاطف - تحامق - تخابث - تعارج - تفاقر - تسافه» إلى غير ذلك من أفعال في العربية جاءت على صيغة تَفَاعَلَ. وقياسًا على ذلك تقبل صيغة «تعالم علينا - تعالم على زملائه» بمعنى تظاهر بعلمه، وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهي.

وبذلك يكون الاستعمال المعاصر لصيغة «تَعَالَمَ» سائغًا وجاريًا على أساليب العربية.

(د) لم أفعل ذلك أبدًا

الأبد: الدهر. وتداول في اللغة المصرية صيغة: «لم أفعل ذلك أبدًا» وينكر هذه الصيغة بعض علماء اللغة، لأن كلمة «أبدًا» في رأيهم إنما تستعمل لتأكيد الإنهاث والنفي في المستقبل مثل: «خالدٍين فيها أبدًا» ومثل «لن يظلم أبدًا» ولا يصح في رأى هؤلاء العلماء أن تستخدم «أبدًا» لتأكيد النفي في الماضي فلا يقال: «لم أفعل ذلك أبدًا» إذ الصحيح استخدام «قط» في هذه الصيغة، فيقال: «لم أفعل ذلك قط. غير أنه جاء في القرآن الكريم ما يثبت صحة الصيغة المصرية، ففي سورة النور: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ وواضح أن كلمة (أبدًا) في الآية تؤكد الفعل الماضي المنفي: «زكا» أى صلح. وفي ذلك دليل قاطع على أن كلمة «أبدًا» كما تستخدم لتأكيد نفي الفعل في المستقبل تستخدم لتأكيد في الماضي، مما يثبت - بوضوح - أن الصيغة المصرية: «لم أفعل ذلك أبدًا» صحيحة، وتجري على نهج قويم في العربية.

القسم الثالث

تَسْوِيعُ الْفَاطِ دَارِجَة

أَجْرَب - أَجْرَبُ اللون

كما يدور في ألسنة المعاصرين تعبيرهم عن تغير اللون في الثوب وما يشبهه بأنه أَجْرَب فيقولون: أسود أو أحمر أَجْرَب، ويستخدمون له صيغة الفعل الخاصة بالألوان فيقولون: «أَجْرَبُ الثوب» إذا تغير لونه كما يقولون: «أحمر - أخضر». ولا يوجد هذا المعنى للكلمة ومشتقاتها في المعاجم، وفيها الجرب داء جلدي تنشأ عنه حكة شديدة، وفعله: «جَرِبَ يَجْرِبُ جَرَبًا إذا أصابه الجرب، وهو أَجْرَب وجربان. غير أن في المعاجم: «الجرب: العيب وصدأ السيف» فيقال: جَرِبَ السيف وسيف أَجْرَب إذا صدئ وعلته كدرة، وكأن المعاصرين أخذوا من ذلك وصفهم اللون المتغير بأنه أَجْرَب، فكما يقال: جرب السيف إذا صدئ وعلته كدرة قالوا: أَجْرَبُ اللون إذا تغير وعلته كدرة على سبيل الاستعارة.

وبذلك تكون الكلمات: «جَرِبَ الثوب - ثوب أَجْرَب أو جَرَبان - أَجْرَبُ الثوب» تعبيرًا عما يصيب لونه من تغير» كلماتٍ سائفة سليمة.

الإمضاء

تدور كلمة الإمضاء في اللغة اليومية المتداولة بمعنى توقيع الشخص باسمه على ورقة أو أوراق، والكلمة في اللغة مصدر من قولهم أمضى الأمر إمضاء إذا أنفذه، وفي الحديث النبوي: «ليس لك من مالك إلا ما تصدقت فأَمْضيت» أي فأنفذت فيه صدقتك ولم تتراجع، ولما كان توقيع الشخص على ورقة يعني أنه سينفذ ما تحويه من أمر أو اتفاق استُعمِرَ لذلك كلمة الإمضاء التي تعني المضى في التنفيذ من باب تسمية الشيء باسم لازمه على طريقة المجاز المرسل، ثم اتسع استعمالها في مجرد التوقيع بالاسم على أي ورقة للعلم وما يشبهه. وبذلك تكون كلمة الإمضاء، أي توقيع الشخص على ورقة أو أوراق، عربية صحيحة.

أَرْض رَعْوِيَّة

تتردد كلمة «أَرْض رَعْوِيَّة» في الصحف، وقد يظن أن النسبة فيها غير صحيحة، لأن القاعدة العامة في النسبة إلى مثل كلمة «رَعَى» الثلاثية أن يقال: «رَعِيٌّ» كما في: ظَمَى «ظَلَبِيٌّ» وفي ثَمِيَّة: «ثُمِيٌّ». ويمكن أن يُسَوِّغ استعمال رَعْوِيٍّ و«رَعْوِيَّة» على أساس أنه جاءت في النسبة كلمات ثلاثية مختومة بالياء، وقلبت فيها الياء الأولى واوا، مثل: أمية، فبالنسبة إليها «أموي» ومثل: «قرية» فبالنسبة إليها «قروي». وقياسًا على ذلك يمكن أن يقال في النسبة إلى رَعَى «رَعْوِيٍّ - رَعْوِيَّة» بقلب الياء واوًا مع سكون العين، حتى لا تلتبس اللفظة بكلمة «رَعْوِيَّة» بفتح العين نسبة إلى «الرَّعِيَّة».

وبذلك يكون استعمال الصحف لكلمة «أَرْض رَعْوِيَّة» استعمالًا سائغًا.

إِجَازَةٌ

يتداول المعاصرون كلمة «إِجَازَةٌ» بمعنى عطلة، فيقولون «إِجَازَةُ عيد الفطر» مثلاً بمعنى عطلة، ولا توجد الكلمة في المعاجم بهذا المعنى، وإنما فيها «أَجَازُ الشَّيْءِ» بمعنى جعله جائزاً، و«أَجَازُ الطريق» بمعنى قطعه، و«أَجَازُ العقد» بمعنى أمضاه، وفيها أيضاً «أَجَازُ الرَّأْيِ» بمعنى أنفذه، و«أَجَازُ الْعَالَمِ تَلْمِيزًا لَهُ بِرَوَايَةِ أَحَدِ كُتُبِهِ» بمعنى أنه أذن له في روايته عنه، و«أَجَازُوا بَنِي فُلَانٍ لِلْحِجِّ» إذا أنفذوهم من ديارهم وصرَّحوها لهم بالمرور في أرضهم». غير أن في المعاجم أيضاً: «أَجَازُ لَهُ الْأَمْرُ» إذا سَوَّغَهُ لَهُ، ومن هذا المعنى - في رأينا - استخدم المعاصرون كلمة الإجازة بمعنى تسويق أيام للعطلة، وإعفاء الشخص فيها من مزاولته لعمله اليومي، من إطلاق العام وهو مطلق الإجازة بمعنى التسويق على الخاص وهو تسويق أيام العطلة، على طريقة التَّجَازِ المرسل. وبذلك تكون كلمة «إِجَازَةٌ» بمعنى العطلة عربية صحيحة.

بهت - باهت

تداول في اللغة المعاصرة كلمتا: «بهت - باهت» للدلالة على تغير اللون ونقص زُهو. ولم تذكر المعاجم هذه الدلالة، إنما ذكرت أن بهت يبهت بهتاً إذا استولت على شخص الحجة، وفيها بهته يبهته بهتاً وبهتاناً فعلاً متعدياً بمعنى كذب عليه، وفي حديث النّبِيَّة: «وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته» أى افترت عليه الكذب.

ويمكن أن يخرج الاستعمال العصري لصيغة بهت اللون فهو باهت على أحد وجهين:

١ - إما من البَهْت حين يقهر المتكلم أو المجادل صاحبه بالحجة القاطعة والبرهان الساطع، ويلزم ذلك عادة شيء من التغير في وجه الشخص المحجوج مع شحوب لونه. ومن ثم استخدم المعاصرون كلمتي: بهت وباهت في الألوان على طريقة المجاز أخذاً من لازم الدلالة الأصلية للكلمة. وقد يقال إن كلمة باهت في هذا التخريج لا تستقيم مع لزوم الفعل، ولكن لذلك شواهد في العربية تتيح الرخصة لهذا الاستعمال العصري.

٢ - وإما من البَهْت بمعنى البهتان والكذب، لأن اللون حين يتغير ويفقد زهوه ونصاعته يصبح غير صادق الدلالة التامة على لونه، ومن هنا استخدم المعاصرون الكلمة في تغير الألوان على طريقة المجاز والانتقال بها من الكذب المعنوي إلى نقص الدلالة الحسية في اللون، إذ لم يعد يعبر عن حقيقته تماماً وما كان له من الزهو والنصاعة وبأحد هذين التخريجين أو كليهما تصبح كلمتا: «بهت - باهت» في الاستعمالات العصرية صحيحتين سائغتين في العربية.

باش - بوش

تدور في أفواه الناس كلمة «باش الخبز» إذا ابتل بالماء وتفتت، وفي المعاجم: «بوش القوم» إذا كثروا واختلطوا، وفيها «تركهم بوشاً» أى مختلطين، فأصل مادة الفعل موجود في المعاجم بمعنى الاختلاط، وكأن المعاصرين استخدموها بمعنى خلط الخبز بالماء على طريق الاستعارة من الاختلاط بين الناس إلى الاختلاط بين الخبز والماء، أو بعبارة أدق لكل ما يختلط به الماء ويحدث تحللاً في أجزائه، وهى استعارة مقبولة.

وبذلك تكون كلمتا: «باش الخبز - بوشه» عربيتين صحيحتين.

تجريف الأرض

من الكلمات المتداولة في الصحف هذه الأيام كلمة تجريف الأرض بنزع جزء من سطحها المزروع، وفي اللغة جَرَفَ الشيءَ جَرْفًا أخذه أخذاً كثيراً، وجرفتَ الشيءَ ذهبت به كله أو بمعظمه، وجرف السيل الوادى إذا ذهب بما عليه من الكلأ وغير الكلأ. وكلمة تجريف الأرض بمعنى نزع جزء من سطح الأرض المنزرعة لا توجد في المعاجم، وبالمثل فعلها «جرف الأرض تجريفاً». وتضعيف الفعل: «جَرَفَ» قياسى في اللغة، ودخله في هذا الاستعمال العصرى شيء من السعة عن طريق المجاز المرسل، إما بإطلاق الكل وهو مطلق الأخذ للجزء، وهو أخذ جزء أو نزع من سطح الأرض، وإما بإطلاق المحل على ما يحل به من قوهم أخذ السيل الوادى إذا أخذ السيل ما عليه من الكلأ والزرع، والتخريجان صحيحان لغوياً.

وبذلك تكون كلمة «تجريف الأرض» عربية سائغة صحيحة.

تَحْجِيمٌ

تشيع في اللغة المعاصرة كلمة تحجيم وحجّم من الحجّم، أى جعل للشئ أو الفكرة حجماً، ولا توجد الكلمة في المعاجم. والموجود حجّم فلاناً عن الأمر إذا كفّه، وحجّم المريض إذا عالجّه، وحجّمت الحية فلاناً إذا نهشته، وأحجّم عن الشئ إذا كف، وحجّم إذا نظر نظراً شديداً، وفي اللغة أيضاً أحجّم الثدى إذا نهّد، والفعل لازم، غير أنه - كما يتضح من معناه - مشتق من الحجّم بمعنى جرّم الشئ. ولما كان المجمع سوّغ الاشتقاق من أساء الأعيان، فإنه يجوز لنا أن نشق من الحجّم حجّم بمعنى جعل للشئ حجماً.

وبذلك تكون كلمة تحجيم المسألة أو الفكرة المتداولة لمصرنا سائغة سليمة.

التحوير

يدور في كثير من الألسنة أن كلمة التحوير بمعنى تغير الشئ أو التغير فيه غير فصيحة، غير أنها ترد في المعاجم بمعنى التبييض، يقال: حوّر الثوب إذا غسله وبيّضه، وهو معنى يؤهل لمعناها المتداول، إذ يحمل في أطوائه شيئاً من دلالة التغير في اللون، وفي المعاجم أيضاً: أن أصل الكلمة وهو الحوّر معناه الرجوع عن الشئ إلى الشئ، بما يؤذن بالتغير والتحول، وفي لسان العرب: كل شئ تغير من حال إلى حال فقد حار يحور حَوْرًا. ونستطيع بهذا المعنى لفعل حار أن نصوغ منه حوّر بتضعيف العين بمعنى حَوّل الشئ من حال إلى حال، أو بعبارة أخرى غير فيه وعدّل.

وبذلك يكون تعبير المعاصرين: حوّر الكلام تحويراً بمعنى غير فيه وعدّل تعبيراً عربياً سليماً.

التسؤل

من الألفاظ المولدة كلمة التسؤل، ويمكن توجيهها على أنها مأخوذة من سأل سؤالاً وسؤالاً بالواو دون أن تهمز تخفيفاً، وقاعدة الاشتقاق لصيغة تفعل من هذين المصدرين تسأل وتسؤل تسألًا وتسؤلًا، وكأما أثر أسلافنا الثانية على الأولى تخففًا، ومنه قولهم رجلٌ سؤلٌ أى سؤل. وأصل معنى التسؤل الطلب والاستعطاء، وأطلقه الأسلاف على الشحاذة باعتبارها إلحاحًا في السؤال وطلب العطايا المالية وغير المالية. وهو إطلاق سديد إذ هو من باب إطلاق العام على الخاص بطريقة المجاز المرسل.

تسييس

تستخدم هذه الكلمة كثيرًا في الصحف وعلى الألسنة، وكلمة تسييس من ساس الرعية يسوسها سياسة إذ قام عليها وملك أمرها، وأصله من ساس يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والمصدر السياسة والسوس.

وواضح أن الكلمة واوية العين، فكان القياس يقتضى أن يقال: تسويس لا تسييس من سوس القوم فلانًا تسويسًا إذا جعلوه يسوسهم، غير أن اللغة كثيرًا ما قلبت الواو ياء والياء وأوا كما في: دنيا، وعُليا، وموقن، وموسر. وهى تلجأ لذلك في الكلمات حين يكون لها استعمالان كما هو الشأن في تسييس، فإن كلمة تسويس قد توهم أنها بمعنى وقوع السوس في الخشب، أو في الطعام كما في العامية، وفرارًا من هذا اللبس شاعت على الألسنة كلمة تسييس من السياسة وهو استعمال سليم، لما قلنا من أن الواو والياء يتبادلان مواضعهما في العربية، وخاصة عند تمييز معنيين للكلمة مثل تسويس وتسييس.

وبذلك تكون كلمة تسييس عربية سائغة.

تَصَحَّرَ الْأَرْضَ الزَّرَاعِيَّةَ

من الكلمات التي تتردد في الصحف هذه الأيام كلمة «تَصَحَّرَ الْأَرْضَ الزَّرَاعِيَّةَ» بمعنى استعالة الأرض التي كانت تزرع إلى أرض صحراوية لا تنبت شيئاً، وليس في اللغة فعل «صَحَّرَ» بهذا المعنى، وإنما فيها: أَصْحَرَ الْمَكَانَ إِذَا اتَّسَعَ - أَصْحَرَ الشَّخْصَ إِذَا بَرَزَ فِي الصَّحْرَاءِ - أَصْحَرَ الْأَمْرَ إِذَا أَظْهَرَهُ. وثلاثي هذا الفعل يأتي لازماً فيقال: «صَحِرَ بِمَعْنَى أَشْرَبَ حِمْرَةً» ويأتي متعدياً فيقال: «صَحَّرَ الطَّعَامَ إِذَا هَيَّأَ وَطَبَخَهُ - صَحَّرَتِ الشَّمْسُ فَلَانًا إِذَا أَلْتِ رَأْسَهُ». وأخذاً بقرار المجمع القائل بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يمكن أن ننحت من صحراء صَحِرَ فيقال: «صَحَّرَتِ الْأَرْضَ الزَّرَاعِيَّةَ تَصْحِيرًا، وَتَصَحَّرَتْ تَصَحُّرًا، بِمَعْنَى أَنَّهَا اسْتَعَالَتْ صَحْرَاوِيَّةً جَرْدَاءَ خَالِيَةً مِنْ أَى نَبَاتٍ.

وبذلك تكون كلمة «تصحّر الأرض الزراعية» كلمة عربية سائغة صحيحة.

تَغَيَّا الشَّيْءَ

في الكتابات المعاصرة كلمة «تَغَيَّا الشَّيْءَ» بمعنى اتَّخَذَهُ غَايَةً لَهُ وَجَدَّ فِيهِ، وَالْفِعْلُ لَا يَوْجَدُ فِي الْمَعْجَمِ. وَالْمَوْجُودُ فِيهَا: «غَيَّا الْغَايَةَ نَصَبَهَا وَأَقَامَهَا، وَغَيًّا فَلَانًا جَعَلَ لَهُ غَايَةً، وَغَيَّا الشَّيْءَ جَعَلَ لَهُ غَايَةً وَنَهَايَةً. وَبِجَمْعِهِ الثَّلَاثِيُّ الْمُضَعَفُ لِلْفِعْلِ مُتَعَدِّيًا يُؤْذَنُ بِجَوَازِ زِيَادَةِ تَاءِ تَفْعَلُ لِيَصْبِحَ الْفِعْلُ «تَغَيًّا» لِلدَّلَالَةِ عَلَى اتِّخَاذِ الشَّيْءِ غَايَةً كَمَا فِي مَثَلٍ: تَرْضَاهُ وَتَعْرِفُهُ وَتَمْتَقُّهُ وَتَعْقِلُهُ وَتَبَيِّنُهُ وَتَرْصُدُهُ وَتَرْقُبُهُ وَتَحْمِلُهُ وَتَقْدِّمُهُ وَتَنْقُصُهُ وَتَفْهَمُهُ وَتَقْعُدُهُ وَتَقْفُدُهُ. وَهُوَ يَابَ وَاسِعٌ فِي اللَّفْظِ، وَمِنْهُ تَدْخُلُ كَلِمَةُ «تَغَيَّا الشَّيْءَ» الشَّائِعَةُ بِمَعْنَى اتَّخَذَ الشَّيْءَ مَقْصِدًا لَهُ وَغَايَةً، وَهِيَ بِذَلِكَ صِيغَةٌ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ.

تَمَحُّكٌ - التَمَحُّكُ

من الكلمات المتداولة كلمة «تَمَحُّكٌ» بمعنى حاول الرجوع في الصفقة التي اشتراها متعللاً ببعض الأسباب، والكلمة لا توجد بهذا المعنى في المعاجم، غير أن فيها «مَحَكٌ يَمَحُّكُ مَحْكًا» إذا لَجَّ في المنازعة، وبالمثل: «تَمَحُّكٌ تَمَحُّكًا». وكأن المعاصرين أخذوا كلمة «تَمَحُّكٌ» من هذا المعنى العام، وهو اللجاجة في المنازعة، وأرادوا بها معنى خاصاً هو المنازعة في المساومة ومحاولة كل من البائع والمشتري الرجوع في الصفقة، وهو من باب إطلاق الكل على الجزء عن طريق المجاز المرسل. والقالب أن تستخدم كلمة التمحك في صنيع المشتري فهو الذي يغلب أن يراجع البائع في ثمن ما اشتراه محاولاً تخفيضه أو التخلص منه، ويحدث أحياناً أن يَتَمَحَّكُ البائع إذا لم يكن سَلَمٌ ما يباعه ويحاول رفع ثمنه أو رُدُّه. وبذلك تكون كلمتا: «تَمَحُّكٌ - التَمَحُّكُ». عربيتين مقبولتين.

الجاروف

يتداول المعاصرون وخاصة الفعلة والصبية على الشواطئ كلمة «الجاروف» للدلالة على أداة الجرف للرمل وغيره، ولم تثبت المعاجم هذه الكلمة بين أسماء الآلة في مادة «جرف» وإنما أثبتت «المِجْرَفُ ومؤنثة المِجْرَفَةُ» واستعمال المعاصرين للكلمة مقبول، لأن صيغ أسماء الآلة غير الميمية لا تكاد تنحصر؛ وبما جاء على فاعول مثل جاروف كلمات: فانوس - ناطور - راووق - قادوس. إلى غير ذلك، مما يدل على أن استخدام المعاصرين لكلمة الجاروف اسم آلة للجرف استخدام عربي سائغ.

جَبْهَوِيٌّ

تستخدم الصحف كلمة جبهوى نسبة إلى جبهة والنسبة القياسية إليها جبهى كما هو معروف في قواعد النسبة، ومن الممكن قبولها على أساس الفرار من اللبس، لأنه قد يظن حين يقال: جبهى أن النسبة إلى جبه مصدر جبهه إذا صك جبهته، أو إلى جبه من جبه إذا اتسعت جبهته. وسبق للمجمع أن أجاز في النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال «وحدوى» كما أجاز في النسبة إلى نظرية النسبية أن يقال «نسبوى».

وفي ذلك كله ما يسوغ كلمة جبهوى نسبة إلى الجبهة نسبة صحيحة.

جَحَّ - جَحَّاح - الْجَحَّ

من الكلمات المتداولة في عصرنا فعل جَحَّ بمعنى افتخر وتباهى تباهاً مفرطاً بثراته أو بما يملك من عقار، والكلمة لا توجد بهذا المعنى في المعاجم وفيها: «جَحَّ يَجَحُّ جَحًّا» إذا اضطلع واسترخص، ويقال أيضاً: جَحَّ إذا تحول من مكان إلى مكان، كما يقال: «جَحَّ برجله» إذا نسف بها التراب، وليس بين هذه المعاني والمعنى المتداول أى صلة. غير أن صاحب القاموس نص على أنه يقال: «جَحَّ» كما يقال: «بَحَّ» في الفخر، وكأن المعاصرين اشتقوا من كلمة «جَحَّ» بهذا المعنى فعل «جَحَّ» بمعنى افتخر وتباهى مفرطاً في تباهيه وافتخاره، واستعملوا معه المصدر «الجَحَّ» وصيغة المبالغة، فقالوا عن من يكثر من تباهيه وافتخاره: بأنه «جَحَّاح كبير». وقد استخدمها شوقي في «مسرحية الست هدى». والكلمة بشهادة صاحب القاموس عربية صحيحة.

جَذَرُ الفكرة

جَذَرُ كل شيء بفتح الجيم وكسرهما أصله، ومنه جَذَرْتُ الشيء أجزره إذا قطعته أو استأصلته، والجذر في الحساب العدد الذي يضرب في نفسه، فيكون جذره أو أصله. ولا توجد في المادة صيغة «جَذَرُ الشيء» بمعنى جعل له جذراً، غير أنه يمكن أن يضاف هذا الفعل إلى المادة قياساً على مثل أَصَلَ الشيء إذا جعل له أصلاً، أو أَبَانَ عن أصله، ومن ذلك سَوَّرَ الحديقة إذا جعل لها سوراً، وعَمَّقَ الفكرة جعل لها عمقاً بعيداً، وجَبَّبَ القميص جعل له جيباً، ونَصَّلَ الرمح جعل له نصلاً، وحَوَّطَ المكان جعل له حائطاً، وسَوَّجَ البستان جعل عليه سياجاً، وأَسَّسَ البناء جعل له أساساً.

وبذلك يتضح أن اشتقاق جَذَرٍ من الجذر بمعنى أبان عن جذر الرأي وأوضحه اشتقاق شديد فصيح تسنده اشتقاقات العربية وما يُطَوَّى فيها من أقيسة وسنن.

جَرُسُهُ - الجُرْسَةُ

يتداول المعاصرون كلمة «جَرُسُهُ» بمعنى فضحه، واشتقوا منها الجُرْسَةُ اسماً بمعنى الفضيحة. والكلمتان لا توجدان في المعاجم بهذين المعنيين، غير أن في القاموس المحيط التجريس بالقوم التسميع بهم، وذلك يؤذن بفعل جَرَسَ متعدياً بالياء بمعنى التشهير بالشخص، وكأن المعاصرين انتقلوا بالفعل: «جَرَسَ» والاسم «الجُرْسَةُ» من المعنى العام وهو مطلق التسميع إلى المعنى الخاص وهو التسميع أو التشهير بفضيحة تنعت الشخص بعيب يخلّ بروءته على طريقة المجاز المرسل في استخدام العام في الخاص. والفعل في المعاجم متعدّ بالياء وفي استخدام المعاصرين متعد مباشرة، والتبادل بين النوعين من الأفعال كثير في العربية مثل: رضى به ورضيه - وقذف بالحجر وقذفه. والكلمتان: جَرُسُهُ بمعنى فضحه والجُرْسَةُ بمعنى الفضيحة بما قدمت سائفتان في العربية، صحيحتان.

جَمَدٌ تَجْمِدُ - تَجْمَدُ تَجْمُدًا

تشيع في لغة المال والقانون كلمة تجميد، فيقال: تجميد الأرصدة وتجميد أموال الشركة وتجميد التركة، بمعنى منع حق التصرف فيها. وواضح أن كلمة «تجميد» مشتقة من الفعل الرباعي المضعف المتعدي «جَمَدَ» وهو لا يوجد في المعاجم.

وتشيع أيضًا على الألسنة كلمة تَجْمُدُ السائل والماء بمعنى صلابتها بعد أن كانا ذائِبين. وواضح أن كلمة تَجْمُدُ مشتقة من الفعل الرباعي اللزوم تَجْمُدُ، وهو أيضًا لا يوجد في المعاجم، إنما الموجود فيها «جَمَدَ» الثلاثي اللزوم، ويوجد فيها أيضًا «جَمَدَ» وهو لازم، يقال: جَمَدَ السائل أو جَمَدَ.

ومن الممكن تسويغ الصيغتين المصريتين المذكورتين: جَمَدٌ تَجْمِدُ وتَجْمَدُ تَجْمُدًا بقاعدة أقرها المجمع قديمًا، وهي جواز إكمال الاشتقاقات في مادة لم ترد في المعاجم عند الحاجة، وأيضًا فإن المجمع في الدورة الحادية عشرة أقرَّ نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة «فَعَلَ» لإفادة التعدية عندما تمس الحاجة إلى ذلك، ومعروف أن تعدية الثلاثي تفيد التصيير إلى الشيء، مثل: قَوَّاهُ جعله قويًا، وخَوَّفَهُ جعله خائفًا. وبالمثل يقال: جَمَدَ الشيء: جعله جامدًا، والمصدر التجميد.

ويلاحظ أنه استعير التجميد الحقيقي، وهو جعل الشيء صُلْبًا لتجميد الأرصدة وأموال الشركة والتركة مجازًا بمعنى منع حق التصرف في كل ذلك. واتسعت هذه الاستعارة في مجالات مختلفة فيقال: تجميد المفاوضات، تجميد الأنشطة إلى جم من أمثال ذلك. وأما كلمة تَجْمُدُ السائل والمائع، وفعلها «تَجْمَدُ» فأمرها واضح، إذ تَجْمَدُ فعل مطاوع لَجَمَدَ السالفة، يقال: جَمَدَ السائل فتَجْمَدَ تَجْمُدًا كما يقال: كَسَرَتِ الشيء فتَكَسَّرَ تكسُّرًا، ومَدَدَتِهِ فتَمَدَّدَ تَمَدُّدًا، وقَطَعَتِهِ فتَقَطَّعَ تَقَطُّعًا، وحَسَّنَتِهِ فتَحَسَّنَ تَحَسُّنًا.

وبما قدمنا تكون الاستعمالات العصرية لصيغتي: جَمَدٌ تَجْمِدُ وتَجْمَدُ تَجْمُدًا استعمالات سائغة جارية على سنن العربية.

الخِناقة

يكثر دوران كلمة الخِناقة في أفواه المعاصرين بمعنى الخصومة الحادة التي قد تؤدي إلى استخدام الأيدي، والكلمة بهذا المعنى لا توجد في المعاجم، وإنما فيها خنقه صاحبه إذا ضغط على رقبته وعصره حتى مات أو كاد يموت، ويقال أخذ بخناقه أى بحلقه حتى أجهدته جهداً شديداً. واستعار المعاصرون ذلك التعبير لمن يسد الطريق على صاحبه في إيراد الحجج والبراهين. وليس أصل كلمة الخِناقة موجوداً في اللغة فحسب، فالكلمة أيضاً موجودة بمعنى الحيلة التي تُشدُّ على العنق، واستعارها المعاصرون للدلالة على الخصومة العنيفة بين شخصين أو أشخاص، وكأنما أخذ كل منهم بخناق صاحبه يريد خنقه والقضاء عليه.

وكلمة الخِناقة بالمعنى العصري المتداول - بذلك - عربية سائقة. والعامة تنطق الكلمة بإبدال القاف همزة.

الدَّرْدَحَة

تدور في ألسنة المعاصرين كلمة «الدَّرْدَحَة» مع توابعها من المشتقات بمعنى حسن التصرف مع سعة الحيلة، والكلمة بهذا المعنى لا توجد في المعاجم لاهى ولا مشتقاتها، غير أن فيها «الدَّرْدَح» المولع بالشئ، وكان المعاصرين أحسوا في معنى الولوع بالشئ حسن الإدراك والمعرفة المستتيرة، فصاغوا من كلمة «الدردح» لفظة «الدردحة» وتوابعها من المشتقات، شعوراً منهم بسلامتهم العربية الموروثة بأن اللغة تحجز الاشتقاق من أساء الأعيان، وقد تدارس المجمع قديماً هذا الموضوع ورآه كثيراً كثرة ظاهرة في العربية، فأجازته إجازة مطلقة. وبذلك يكون اشتقاق فعل «دردح دردحة» وتوابعه مثل: «تدردح - مدردح» سائفاً جارياً على أقيسة العربية.

الدُّوشة

تدور كلمة «الدُّوشة» في لغتنا اليومية بمعنى الضوضاء الشديدة، والكلمة لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، وفيها «دَوْشُ الرجل دَوْشًا» إذا أصابه ضعف في البصر ينتج عنه اختلاط المرئيات، وفيها: «الدُّوشُ ظلمة في البصر» وكأن المعاصرين استعاروا الكلمة الدالة على غشاوة الظلمة في البصر للدلالة على ما يعترى الأذن في الضوضاء من غشاوة بسبب كثرة الاختلاط في الأصوات، بحيث لا تستطيع أن تميز صوتًا، كما لا يستطيع من دَوشت عينه بسبب ما يستر نظرها من غشاوة الظلمة أن يتبين شيئًا تبيينًا دقيقًا. وأطلقوا على الضوضاء كلمة الدوشة، لأنها مصدر تلك الغشاوة التي تصيب الآذان في الجلبة الشديدة، وكل ذلك يجري على سنن الاستعارة في العربية.

وإذن فكلمة الدوشة بمعنى الضوضاء وما تغشى به الأذن مما يحول بينها وبين تبيين الأصوات في دقة عربية صحيحة.

الرفرف

من الكلمات التي تدور في اللغة المصرية كلمة «رفرف» السيارة وجمعه رفارف، وهو أحد جانبيها البارزين بجوار بايها أو أبوابها لتغطية عجلاتها، وهي عربية صحيحة إذ مادتها كثيرة في اللغة، من ذلك رف القوم بفلان إذا أهدقوا به وأحاطوا. والرَّف: خشبة مستطيلة تُجَلُّ على الحائط لوضع كتب أو غيرها عليها، ويقال: رفرف الطائر بجناحيه إذا بسطها عند محاولته السقوط على شيء يحوم عليه. أما كلمة الرفرف اسمًا فيسمى به كل ما فضّل عن شيء وثقّ وعطف، ولذلك سموا به كسر الحياء وجانيه، ورُوشن البيت، وطرف البساط، والفسطاط، وما فضل من ذيل الدرع، وما تهْدَل من غصون الأيكة، وكل ذلك يؤكد أن الاستخدام المصري لكلمة رفرف على رفرف السيارة على طريق الاستعارة استخدام سائع صحيح.

زَعِلَ مِنْهُ - الزَّعْلُ - زَعْلَان

تُتداول في عصرنا كلمة «الزَّعْل» بمعنى الألم أو التألم النفسى، ومعها فعل زَعِلَ ومصدرها زعلان مثل عطش فهو عطشان، وللزعل وفعله في اللفظة معنى هو التضور أو الألم الشديد من المرض أو الجوع، والصلة واضحة بين معنى الكلمة المتداولة ومشتقاتها، وبين المعنى المعجمى، وهو الألم المادى الشديد من الجوع أو المرض، إذ هو انتقال طبيعى لكلمة الزعل من الدلالة الحسية المادية إلى الدلالة المعنوية النفسية على طريقة الاستعارة، واشتقوا منها الفعل زَعِلَ بمعنى تألم ألماً نفسياً، والصفة منه زعلان.

وبذلك تكون كلمات: الزعل - زَعِلَ - زعلان عربية سائغة.

زاغ - زَوَّغ

تداول ألسنة المعاصرين كلمة «زاغ» بمعنى توارى، فيقولون: «زاغ من المدرسة أو من الواجب» بمعنى توارى، كما يقولون: «زاغ بين الصفوف» إذا اختفى بينها، وقد يقولون: زاغ بمعنى انصرف أو هرب، وكل ذلك يفضى إلى معنى التوارى، وفي المعاجم: زاغ يزوغ زوغاً وزوغاً وكذلك «زَوَّغ» إذا مال، وفيها «زاغ الشيء أماله». ولما كان الزوغان بمعنى الميل عن القصد يلزمه الانحراف عن الطريق القاصد انحرافاً قد يؤدي إلى الاختفاء أو التوارى، فقد استخدم المعاصرون الكلمة بهذا المعنى عن طريق علاقة اللزوم في المجاز المرسل.

وإذن فاستخدام المعاصرين لكلمات «زاغ وزَوَّغ وزوغان» بالمعنى المذكور يجرى على قواعد العربية، وهو استخدام لقوى سديد.

سَبَسَبَة الشعر

تشيع في العامية كلمة «سبست الفتاة شعرها» أى سَرَحته وأرسلته، ولا توجد الكلمة في المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها السبب بمعنى المفاضة أى الأرض الواسعة المنبسطة واشتقوا منها: «سبب الرجل» إذا سار في أرض لينة مستوية، واستعاروا الفعل لانطلاق الماء دون عائق، فقالوا: «سبب الماء» إذا أساله دون عوائق تقف دونه. ومن هذا المعنى اللغوى أخذ المعاصرون كلمتهم الدارجة: «سبست شعرها» إذا سَرَحته وأرسلته، كأنهم استعاروا سبسة الماء لسبسة الشعر لاشتراكهما في الإرسال. وكلمتا «سَبَسَب - سَبَسَبَة» بذلك كلمتان عربيتان صحيحتان.

سحب - تسحب - انسحب

تدور في الألسنة كلمات: «سحب» بمعنى أخذ و«تسحب» بمعنى تسَلَّل و«انسحب» بمعنى خرج. والكلمات لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، وفيها سَحَب الشيء يَسْحِبُه سَحْبًا إذا جَرَّه، ومن ذلك قولهم: سحب الوديعة من البنك، وقولهم: سحب كلامه، كأنما جَرَّه وغيبه عن الأنظار. وفي اللفظة «تسحب» إذا تدلَّل ويقال: «تسحب في حقّه» إذا اغتصبه، ومن هذا المعنى أخذت الكلمة المتداولة «تسحب» إذا جاء أو ذهب متسللاً متوارياً عن الأنظار، وكأنما استعير اغتصاب الحق ومحاوله إخفائه للتسحب ومحاوله الدخول أو الخروج في الخفاء، وهى استعارة واضحة. وفي اللفظة أيضاً: «انسحب» بمعنى انجَرَّ على وجه الأرض، ولما كان يلزمه الزَّيْج والبعد استعيرت الكلمة بمعنى لازمها للخروج من المكان فيقال: «انسحب من المجلس» كما يقال: «انسحب الجيش من المعركة».

وبكل ما قدمت تكون كلمات: انسحب من العمل و«تسحب إلى المجلس» و«سحب رأيه» كلمات عربية سائغة.

سُرْحُ العامل - السُّرْحُ

كما يدور في الألسنة قول المعاصرين: «سُرْحُ العامل - والجنود» بمعنى أخلاه وأخلاه من الخدمة، وتسميتهم البائع المتجول باسم السُّرْحِ، ومادة سرح في المعاجم واسعة، وهى تدور على معنى الخروج والانطلاق من أى قيد، فيقال: «سُرْحُ الماشية يَسْرَحُها سُرُوحًا وسُرْحُها تسرِيحًا» إذا أخرجها وأطلقها للرعى. ومن ذلك قول المعاصرين في الريف المصرى: «سُرْحُ إلى الحقل» إذا خرج إليه ليعمل فيه مما يتصل بأمور الزراعة، وقولهم في المدن عن البائع: «سُرْحُ» إذا خرج إلى دكانه ليبيع سلعته، أو خرج إلى الشوارع لبييعها، ويسمون البائع المتجول: «سُرِيحًا» وهى صيغة مبالغة مثل صَدِيقٍ وشَرِيبٍ، والصواب كسر حرفها الأول والعامية تفتحها. وبما يتصل بهذا المعنى قول العامة: فلان يسرح بفكره فهو سرحان إذا شردت أفكاره وتفرقت. وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَسُرَّحُوهُمْ بَمَعْرُوفٍ﴾ أى فارقوهم، وبما يتصل بهذا المعنى قول المعاصرين: «سُرْحُ صاحب المصنع فلانًا» إذا فصله من عمله.

وبذلك يتضح أن الكلمتين «سُرْحُ العامل» و«السُّرْحُ» الدائرتين على الألسنة عربيتان فصيحتان.

الشُّبْرَقَةُ

تُدْأَل كلمة «الشبرقة» بمعنى قطع النقود الصغيرة التى تعطى للصبية من بنين وبنات لكى يشتروا بها ما يريدون من الحلوى أو اللَّبِّ وما ياتلها. وفي المعاجم شبرق الثوب، إذا قطعه ومزقه ومثلها شبرق اللحم وشبرق البازى الصيد، وفيها أيضًا الشُّبْرَقَةُ القطعة من الثوب وكان المعاصرين أخذوا هذه الكلمة وفتحوا شينها وسموا بها قطع النقود الصغيرة التى تعطى للصبية، تمييزًا لها بفتح شينها عن مطلق القطعة، واشتقوا منها فعل شَبَّرَقَ الصَّبِيَّ بمعنى أعطاه شبرقته. وكل ذلك عربى سائغ. مع ملاحظة أن العامة تنطق القاف فى الكلمة بالهمزة.

الشُّخْشَخَة - شُخْشِيخَة

من الكلمات المعجمية كلمة الشُّخْشَخَة بمعنى صوت السلاح وصوت القرطاس، وقد توسع فيها المعاصرون، فاستخدموها في كل ما يحدث صوتاً إذ احتُكَّت أجزاؤه بعضها ببعض، واشتقوا منها شخْشَخ شخْشَخَة بمعنى أحدث صوتاً، يقولون ذلك للشخص إذا حرك مفاتيح السيارة في يده فاحتك بعضها ببعض، وأحدثت صوتاً.

وبذلك تكون كلمتا: شخْشَخ - الشخْشَخَة عربيتين سائغتين. وقد اشتقت العامة من الشخْشَخَة كلمة شُخْشِيخَة للعبة تحدث صوتاً عند هزها لتلهية الطفل، وهو اشتقاق سائغ.

شاكله - الشكلة

يستخدم المعاصرون كلمة شاكله بمعنى خانقه ويشتقون منها كلمة الشكلة اسماً بمعنى الخناقة. والكلمتان لا توجدان بهذين المعنيين في المعاجم، وفيها شكل الأمر وأشكل إذ التبس، ومن ذلك الأمور المشكلة. وفي المعاجم أيضاً شَكَل الدَّابَّة إذا شدَّ قوائمها بشكال أى حَيَّل. ويبدو أن المعاصرين أخذوا استعمالهم للكلمتين من المعنى الثانى، وهو أخذ تجيذه اللغة عن طريق الاستعارة، إذا استعاروا شدَّ الدَّابَّة بشكال أو قَيَّد للتغلب عليها لمحاولة كل من الخصمين التغلب على صاحبه بالكلام أو الضرب، واشتقوا من «شكله» الثلاثى «شاكله» للدلالة على المشاركة في الفعل وهو المغالبة، واشتقوا من الفعل «الشكلة» اسماً للدلالة على تلك المغالبة. وبذلك تكون الكلمتان: شاكله بمعنى غالبه وخانقه، والشكلة بمعنى المغالبة والخناقة سائغتين صحيحتين.

الشُّطْب - التَّشْطِيب

تداول في هذا العصر كلمة الشُّطْب بمعنى الإلغاء، فيقال شَطَّب الكلمة يَشْطِطُها إذا ضرب عليها بخط لإلغائها، ويقال شطب هذا الجزء من المصروفات أو من الميزانية بمعنى أنه ألغاه، كما يقال شَطَّب القاضي القضية من جدول القضايا إذا ألغاه.

وكل هذه الاستعمالات وما يُطَوَّى فيها من معنى الإلغاء لم ترد في المعاجم، غير أنه يوجد فيها ما هو منها بسبب، إذ يوجد فيها الشُّطْبية، واحدة شَطَّب السيف، أى الخطوط والطرائق في مَنَتَه، ويوجد فيها أرض مشطَّبة إذا خطَّ فيها السيل خطوطاً، وكأنهم سموا الخطَّ للسيل في الأرض باسم شطبية السيف تشبيهاً له بها، واشتقوا منها الفعل الرباعي «شَطَّب» المضعف للدلالة على ما يَحْطُ السيل في الأرض من خطوط. واستعملهم للفعل الرباعي «شَطَّب» بهذا المعنى يتيح إضافة شَطَّب يشطَّب الثلاثي بمعنى خط يخط استعمالاً لبقية المادة حسب قرار المجمع القديم، وهو ما دار في الألسنة من قولهم: شطب الكاتب في مقاله هذه الكلمة أو تلك للدلالة على أنه خط عليها خطأ، ولما كان ذلك يستلزم إلغاءها سموا هذا الصنيع إلغاءً. وهذا هو الأصل في استخدام كلمة الشطب بمعنى الإلغاء، ثم اتسعو في استعمالها، فجعلوها تدل على الإلغاء مطلقاً من باب إطلاق الخاص على العام عن طريق المجاز المرسل، مما أتاح لهم أن يقولوا: شطب هذا الجزء من المصروفات أى ألغاه، وشطب القاضي القضية أى ألغاه وحذفها من جدول القضايا المعروضة.

ولما كانوا يقولون: شَطَّب السيف بمعنى أنه انتهى من صقله ووضعه شُطْبَةً طويلاً وعرضاً عليه، فقد أخذ هذا الفعل المضعف: «شَطَّب» يُسْتَعْمَد استعمالاً عاماً بمعنى الانتهاء من عمل أى شيء سيف أو غيره بإطلاق الخاص على العام عن طريق المجاز المرسل. وتوسعوا في هذا الاستعمال بصور مختلفة، فقالوا: شَطَّب العمل أى انتهى منه أو أنهاه، وقالوا شَطَّبَت المحال أو الدكاكين، أى انتهى العمل فيها، وأغلقت أبوابها، وقالوا شَطَّبَ البناؤون البيت أى انتهوا من بنائه، ومن ثم قالوا تشاطيب البناء أى متمماته ومكملاته.

وبذلك كله تكون استعمالات كلمات التشطيب بمعنى الانتهاء من العمل، والشطب بمعنى الإلغاء والحذف، وشَطَّب الكلمة بمعنى ضَرَبَ خطَّ عليها لإلغائها، كل هذه الاستعمالات سائغة ومقبولة.

شغوف

يدور في كلام المعاصرين وكتاباتهم لفظ «شغوف» بمعنى مولع يقولون مثلاً: هو شغوف بالقراءة أو بالبحث. ويتوقف بعض اللغويين في قبول هذه الكلمة لأن المعاجم تذكر في مادتها فعلين هما: شَغَفَ الحب يشَغِفُه شَغْفًا إذا وصل إلى الشُّغاف من قلب المحب وهو حجابُه أو سويداؤُه، وشَغِفَ بالشئ كفرح إذا علق به؛ والفعل الأول متعدٍ ويمكن أن يشتق منه «شغوف» على أنها صيغة مبالغة، غير أنه لا يقال معها فلان شغوف بالقراءة، وإنما يقال: شغوف القراءة لأن فعولا تعمل عمل فعلها، وفعلها متعدٍ كما رأينا فلا يلحق مفعوله الباء. وقد قالوا: شَغِفَ بالشئ، على ما لم يسم فاعله، والقياس مع هذه الصيغة أن يقال: فلان مشغوف بالقراءة، لا شغوف، أما الفعل الثانى اللازم وهو شَغِفَ بالشئ بمعنى علق به، فالقياس فيه أن يقال في الصفة المشبهة منه: شَغِفَ، مثل فَرِحَ من فَرَحٍ، وواضح بما سبق أن كلمة شغوف بالقراءة لا يمكن تخريجها على أنها صيغة مبالغة مشتقة من الفعل المتعدى في المادة.

وبذلك كله يقول من يرفضون كلمة «شغوف». غير أن المجمع سبق له في الدورة الحادية والأربعين أن درس قياس صوغ «فعل» للمبالغة، وانتهى إلى إجازة أن تصاغ من أى فعل ثلاثى كثرة الفعل والمبالغة فيه سواء كان الفعل متعديا مثل شكور - غفور - ضروب أو لازما مثل هَيَّجَ عليه - سَكَبَ لَماته - صُبِرَ عنه وبذلك تصبح كلمة «شغوف بالقراءة» صحيحة إما على أنها من الفعل المتعدى والباء معها زائدة، وإما من الفعل اللازم أخذًا بقرار المجمع ويشفع لقراره أن صيغة فَعُول جاءت من فَعِلَ اللازم مرارا في اللغة مثل: جَزَع من جَزَع - عَجول من عَجَلَ - غَضوب من غَضِبَ - قَنوع من قَنِعَ. وبكل ذلك تصبح كلمة شغوف عريية صحيحة ولا يشوبها أى تخريج.

شَوِيَّة

تداول في اللغة اليومية كلمة «شوية» بمعنى القليل من كل شيء. وفي «تاج العروس» للزبيدي أن تصغير شيء شيء، وأورد صيغة تصغير أخرى لها هي: «شَوَى» وفيها قلبت الياء الأولى واوا، وهي كثيراً ما تقلب واوا في النسب، وأيضاً سهّلت الهمزة وأصبحت ياء، وهو تسهيل مقبول في العربية. وذكر الزبيدي أنها لغة حكيت عن إدريس بن موسى الفحوى وارتضاها سائر النحاة الكوفيين، وقال إن المولدين استعملوها في أشعارهم، وفي دُمَيَّة القَطْرِ للباخرزي لشاعر نجدى من ربيعة يسمى قيساً:

معاهدُ لم يبقَ صَرَفُ الزما نِ منها ومَنَى إلا شَوِيّاً

وواضح أن لفظة «شَوِيّاً» في البيت تصغير شيء. وقد ألحقت بها اللغة اليومية المتداولة هاء السكت، فأصبحت «شَوِيَّة» وهو إلحاق جائز في الأسماء حين تنتهي بساكن في الوقوف عليها فتلحق بها هاء سكت، وبذلك تكون كلمة «شَوِيَّة» التي تلوّكها الألسنة في عصرنا عربية سليمة.

الصَّدَاغَةُ - صَدِغَ

من الكلمات المتداولة كلمة الصداغة بمعنى تبلد الشعور وفقدان الاكتراث واشتقوا منها صَدِغَ صفة لمن يُنَعَتُ بذلك. والكلمة لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، وفيها صَدِغَ صداغة إذا ضعف، وفيها أيضاً صَدِغَ عن طريقه إذا انحرف عنه، وصَدِغَ البعير إذا وسمه على صدغه بعلامة، وصَدِغَ شخصاً إذا قَوْمَ اعوجاجه. وكل هذه المعاني بعيدة عن المعنى المتداول، ويبدو أن المعاصرين اشتقوا الكلمة من الصَّدِغَ وهو جانب الوجه لتدل على أن صاحبه يعرّض وجهه ونفسه للناس بدون مبالاة أو حياء. والاشتقاق - بهذه الصورة - من أسماء الأشياء والذوات تجيزه اللغة، وهو فيها كثير. وكأن المعاصرين - بحسبهم اللغوي الموروث - اشتقوا من الصَدِغَ الصداغة بمعنى تبلد الحس وانعدام المبالاة والاحتشام، ونعنا صاحبها بأنه صَدِغَ بكسر الصاد وهي مفتوحة. وبذلك تكون كلمتا الصَّدَاغَةُ - صَدِغَ صحيحتين سائغتين.

صدفة - مصادفة

تشيع في اللغة العصرية كلمتا: صدفة - مُصادفة، بمعنى حدوث الشيء اتفاقاً، والكلمتان لا توجدان في المعاجم بهذا الاستعمال العصري، غيرَ أنها عريبتان صحيحتان ويمكن تخريجهما على النحو التالي:

١ - أما كلمة صدفة، فيمكن تخريجها على أن تكون مصدراً مستحدثاً لفعليها صَدِفَ يَصْدِفُ صدفاً على زنة فَرَحَ يَفْرَحُ فرحاً؛ إذ نص سيبويه (٢٢٢/١، ٢٢٤) على مجيء المصدر من «فَعِلَ يَفْعَلُ» على زنة «فَعَلَة» مثل: شَهِبَ شُهْبَةً وقوى قوة، وكأنا استحدث الاستعمال العصري مصدراً ثانياً للفاعل بجانب مصدره الأساسي، وهو الصدْفُ، للدلالة على معنى المصدر الجديد، وهو الحدوث اتفاقاً بجانب المعنى القديم وهو تدافى الفخذين في السير تلقائياً دون قصد.

٢ - أُشْرِيت اللغة العصرية فعل «صادف» الدالّ في المعاجم على لقاء شخصين - فيقال صادف محمد علياً أي لقيه - معنى الاتفاق المتصل بإقبال إحدى ركبتي الشخص على الأخرى في المشي فيقال صادف محمد علياً أي لقيه اتفاقاً. وطبيعي أن يتضمن المصدر، وهو مصادفة، نفس هذا المعنى حتى ليصبح خالصاً له فيقال: حدث ذلك مصادفة أي اتفاقاً. وبالمثل ضَمِنَت اللغة العصرية فعل «تصادف» الدال على التقابل نفس المعنى، فيقال: تصادف وجود علي، أي اتفق وجوده. وكل هذا من باب التوسع الجاري على سنن العربية في الاستعمال اللغوي. وبذلك تكون كلمتا صدفة - مصادفة بمعنى «اتفاقاً» صحيحتين صياغةً ودلالةً. كذلك استخدام «صادف» و«تصادف» بمعنى الاتفاق دون إرادة، وهو استخدام مستحدث يُسَيِّقه التطورُ العام في مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر.

الطابق

تُداول كلمة طابق البيت أو العمارة وجمعها طوابق، وهو الدور من أدوارها. ولم تثبت المعاجم الكلمة، وهي عربية صحيحة إذ مادتها كثيرة في اللغة، من ذلك: الطبق وهو غطاء كل شيء ونظيره المساوى له، ومن ذلك: طَبَّقَ الفَيْثُ الأرضَ إذا غَطَّاهَا، ومنه أيضًا: طابَقَه على الأمر إذا وافقه عليه، ويقال: تطابق الشيان إذا تساوى، وطابق بينهما إذا جعلهما على حَدٍّ واحد، ويقال أيضًا: هذا الشيء وَفَّقَ ذاك وطابَقَه وطابَقَه بمعنى واحد مثل: قاله بكسر اللام وقاله بفتحها. وذلك يؤكد أن استخدام الطابق يفتح الباء في الدور الذي يماثل دورًا آخر في منزل أو عمارة استخدام لغوى صحيح، وغاية ما في الأمر أنه من استعمال الطابق العام بمعنى المطابق المماثل في الطابق الخاص بمعنى دور المنزل أو العمارة المطابق للأدوار الأخرى، على طريقة المجاز المرسل في تسمية الخاص باسم العام مع ملاحظة أن العامة تبدل القاف همزة في الكلمة.

طُمن

يكثر في اللغة المعاصرة أن يقال طُمن زيد عمرا بمعنى سكَّنه وهُدِّاهُ، والفعل لا يوجد في المعاجم إنما الوجود فيها بنفس المعنى: «طَمانه - طَامَنه - طامنه» من الطُمأنينة. ومن الصعب أن نقول إن الهمزة أو الألف قلبت ميمًا في أحد هذه الأفعال، لأنه لا توجد لذلك أمثلة في اللغة. غير أن من الممكن أن نجد لها وجهًا لغويًا، إذ في القاموس المحيط «الطُّمن الساكن كالمطمئن» وورود كلمة بهذه الصورة بدون همزة يتيح لنا أن نستق منها طُمن الثلاثي بمعنى سكن وإطمأن أخذًا بقرار المجمع: إجازة استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعجمات، ونضعف عينه لدلالة التعدية، فيقال طُمنه كما يقال (طَمانه). وبذلك يصبح هذا الفعل الشائع في اللغة المعاصرة عربيًا سليمًا.

عَبِط - عَبَط - اعْتَبَاطَا

من الكلمات المتداولة على الألسنة كلمات: «عبيط - عبط - اعتباطا» يريدون بأولها عدم النضج العقلي وضعف الإدراك، وهو نفس ما يريدون بالكلمة الثانية، أما الثالثة فتستعمل من قديم عند الفقهاء إزاء الأحكام الفقهية التي لا تعلل، والكلمات لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، غير أن الكلمتين الأوليين يمكن ردهما إلى ما جاء في المعاجم من أنه يقال: «لحم عبيط» بمعنى أنه طريّ غير ناضج، وكأنه استعير عدم النضج الحسى في اللحم لعدم النضج العقلي في الإنسان، وهي استعارة سائغة، واشتقوا من الصفة مصدرا هو «العبط - العباطة» بمعنى التخلف العقلي وضعف الإدراك، وهو أيضا اشتقاق سائغ. أما كلمة «اعتباطا» بمعنى: «بدون علة» فمأخوذة مما جاء في اللغة من قولهم: «مات اعتباطا» إذا مات بغير علة من مرض أو غير مرض، والفقهاء بذلك نقلوا الكلمة من هذا المعنى المتصل بالموت إلى الحكم الفقهي الذي لا توجد له علة واضحة، وهو نقل سائغ على سبيل التوسع. وبذلك تكون كلمات: عبيط - عبط - عباطة - اعتباطا عربية صحيحة.

عَيْط - العِيَاط

من الكلمات المتداولة «عَيْط» بمعنى بكى بصوت مرتفع. واشتقت منها كلمة «العِيَاط» بمعنى ارتفاع الصوت في البكاء. والكلمة لا توجد في المعاجم بهذا المعنى العصري، غير أن فيها تعييط القوم إذا صاحوا وأحدثوا ضجة بصياحهم، وفيها أيضا عَيْط إذا صاح مرة، وكأن المعاصرين نقلوا الكلمة من الصياح المطلق إلى صياح الصغار وغيرهم بالبكاء من إطلاق العام على الخاص، فقالوا عَيْط عِيَاط إذا صاح الشخص في بكائه وتنادى به في جزع وعويل. وبذلك تكون الكلمتان المتداولتان: «عَيْط - العِيَاط» صحيحتين سائغتين.

عَشَوَائِي - عَشَوَائِيَّة - العَشَوَائِيَّة

تدور في اللغة المعاصرة كلمات: عَشَوَائِي وعَشَوَائِيَّة صفتين، والعشوائية مصدرًا صناعيًا. فيقال مثلا: فكرة عَشَوَائِيَّة أَى على غير هدى ونور، كما يقال عشوائية القرارات أَى أنها ليست نيرة هدى وبصيرة.

والكلمات الثلاث لم ترد في المعاجم، وأصل الكلمة: عشواء، صفة للناقة كليلة البصر تحيط الطريق في السير، دون أن تتبين بدقة مواضع أخفافها، ومن أمثالهم: هو يحبط خبطَ عشواء، ويقول زهير:

رَأَيْتُ الْمَنَايَا خَبَطَ عَشَوَاءَ مِنْ تُصِبَّ تَمْتَهَ وَمِنْ تَغْطِي يَعْمُرُ فِيهِمْ رَمِ
والقياس في الاسم الممدود أن الهزمة إذا كانت للتأنيث قلبت في النسبة واوا مثل: حمراء ينسب إليها حمراوى، وتثبت الهزمة في الكلمة إذا لم تكن للتأنيث مثل: قرأى في النسبة إلى قرأ، وإذا كانت منقلبة عن واو جاز الوجهان: نبوتها وقلبها مثل: سمائى وسماوى في النسبة إلى سماء. والهزمة في عشواء للتأنيث، فقياس النسبة إليها عشواوى وعشواوية، وفي ذلك ثقل واضح في النطق لاجتماع واوين، ليس بينها فاصل يعتد به في الكلمة، ولعل ذلك ما جعل اللغة المعاصرة تفر من هذا الثقل فثبتت همزة عشواء في النسبة قائلة عشوائى وعشوائية.

ومن يرجع إلى كتب النحو يجد تخريجا للنطق الدائر على الألسنة بإثبات همزة عشواء في النسبة إذ يقول الصبَّان في حاشيته: من العرب من يقرُّ هذه الهزمة التى للتأنيث في النسبة. وفي باب تثنية المقصور والممدود يشرح الأشموى يذكر أن أبا جعفر النحاس روى عن الكوفيين في تثنية حمراء أن يقال حمراءان، مما يلزمهم بأن يقولوا في النسبة حمرائى، للقاعدة العامة، وهى أن الاسم الممدود يعامل في النسبة معاملته في التثنية. وكل ذلك رجع إليه المجمع وقرر - كما في كتابه أصول اللغة - جواز النسبة إلى مثل حمراء على حمرائى وحمراوى، وأجاز ذلك في كلمة كيمياء فينسب إليها: كيميائى وكيميائى، وأيضًا أجاز ذلك في كلمة صفراء، بحيث ينسب إليها في الطب: صفرائى، وبذلك كله تصبح النسبة إلى عَشَوَاءَ عَشَوَائِيًّا جائزة سائغة.

وما دامت كلمة «عَشَوَائِي» أصبحت سائغة فبالنالى، تصبح كلمة «العَشَوَائِيَّة» مصدرًا صناعيًا سائغة بدورها، إذ المصدر الصناعى يصاغ على زنة الكلمة منسوبة مؤنثة وهى هنا كلمة عشوائى، فما دمنا قد أجزأناها فإن المصدر الصناعى منها يصبح مجازًا سائغًا بدوره.

عَصَلَج

من الكلمات المتداولة على الألسنة كلمة «عَصَلَج» بمعنى عَسُرَ وتَصَعَّب، والفعل لا يوجد في المعاجم، غير أن في القاموس المحيط: العَصْلُج: المَوْجُ السَّاقِ، ولما كان اعوجاج الساق من شأنه أن يجعل صاحبها يتعثر في مشيه، فقد اشتق المعاصرون من كلمة «العَصْلُج» «فعل» عَصَلَج عَصَلْجَةً فهو مَعْصَلَجٌ للدلالة على تصعب الشيء، فيقولون مثلاً «عَصَلَجَ المفتاح في القفل» بمعنى أنه لم يستطع فتحه ولا استطاع الخلوص، وقد يقولون «عَصَلَجَ القفل» بمعنى أنه تعذر فتحه، وقد يقولون عَصَلَجْتَ المسألة «أى أنه تعذر حلُّها» ومن قديم أجاز المجمع الاشتقاق من أساء الأعيان مطلقاً لكثرة مفرطة. وبذلك تكون الكلمات: «عَصْلَج - عَصَلْجَة - مَعْصَلَج» كلمات عربية سائغة.

غامق

تدور في أفواه المعاصرين كلمة «غامق» صفة للألوان، فيقولون مثلاً: «أحمر غامق - أخضر غامق» إذا كانت الحمرة والخضرة ضاربتين إلى السواد قليلاً. والكلمة «غامق» لا توجد في المعاجم بهذا المعنى إنما فيها «غمقت الأشجار» إذا ركبها الندى وكثر عليها، غير أن فيها قولهم: «غَمَقَ البُسْرُ» أى البلع، إذا غَمَّ ليدرك وينضج قبل أن يרטب، وهو حينئذ يضرب إلى السواد قليلاً. وفيها أيضاً بُسْرٌ مغموق إذا مُسَّ بالخل والملح ثم ترك في الشمس حتى يلين، مما يحمل أيضاً معنى التغير إلى السواد قليلاً للينه، وكأنما استخدم المعاصرون الكلمة في الألوان أخذاً من هذين الاستعمالين، وهو أخذ تجيزه اللغة عن طريق السعة والتعميم في معاني الكلمات.

وبذلك تكون كلمة غامق صفة للون بمعنى أنه ضارب إلى السواد قليلاً عربية صحيحة. مع ملاحظة أن العامة تقلب القاف همزة في الكلمة.

الغَمُوس

يتداول المعاصرون كلمة «الغَمُوس»، بمعنى الإدام الذى يُؤْتَدَم به الطعام، ولا توجد الكلمة في المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها غمس الخبز في الخل إذا غمره به، ويدخل هذا المعنى في تصاريف الكلمة فيقال: «اغتمس في الماء وانغمس فيه» ويقال: الأمر الغموس أى الشديد، واليمين الغموس أى الكاذبة التى تغمس صاحبها في الإثم. وقياساً على عبارة «غمس الخبز في الخل يقال إن الخل غَمُوس للخبز، ثم وصفوا بذلك كل ما يغمس فيه الخبز» مما يشبه الخل السائل من ألوان الطعام، ثم عمموه في كل إدام يُسْتَرَأ به الطعام سائلاً وغير سائل. ثم نقلوا كلمة الغموس من الوصقية إلى الاسمية إذ تحولت اسماً للإدام مطلقاً، ومن ذلك قولهم: «هل يوجد غموس - غمُس اللقمة في العسل - غمُس الخبز بالجبن. وبذلك تكون كل هذه الكلمات عربية سائقة.

الْفُرْجَةُ - مَتَفَرِّجٌ

الْفُرْجَةُ اسم مصدر للفعل فرج، يقال فرج الغم أى كشفه فَرَجًا وفَرَجَةً. وتدور كلمة الْفُرْجَةُ في الأقوال بمعنى لا يوجد لها في المعاجم وهو ما يروِّج عن النفوس من الملاله والغرائب، بإطلاق الكلمة على ما يلزمها من كشف الغم عن النفوس وإزالته. وسميت أيضاً مشاهدة تلك الغرائب والملاله فرجة من باب تسمية المسبب بالسبب على طريقة المجاز المرسل، واشتقت منها كلمة متفرِّج بمعنى مشاهد الملاله والغرائب ومعها فعلها تفرِّج قياساً على مثل: تنزه وتشجع وتيقن وتجلد وتجرِّع وتجرُّع وتكبر وتصنع وتنكر، وهى صيغة قياسية من صيغ الفعل اللزوم. وبذلك يكون استخدام كلمة الْفُرْجَةُ بمعنى الملاله وكلمة متفرِّج بمعنى مشاهدها استخداماً عربياً سليماً.

فَرَمَ - فَرَأَمَة - مِفرمة

يستعمل المعاصرون كلمة «فَرَمَ» بمعنى فُتَّت الشيء، كما يستعملون كلمتي «فَرَأَمَة» و«مِفرمة» اسمى آلة للفرم، وكل ذلك استعمال محدث لا يوجد في المعاجم، غير أن صاحب القاموس ذكر كلمة «الأفرم» وقال إنها صفة بمعنى المتحطم الأسنان. وتجزئ لنا هذه الصفة أن نكمل مادتها بالفعل «فرم» حسب قرار المجمع القديم القائل بجواز استكمال الاشتقاق في المادة اللغوية. وإذن يجوز أن يقال «فَرَمَ» بمعنى حطَّم وفتَّت على نحو ما يستعمل ذلك المعاصرون، إذ يقولون: «فَرَمَ اللحم فَرَمًا» إذا فَرَاه وفتَّته، واشتق المعاصرون من الفعل كلمتي «فَرَأَمَة» و«مِفرمة» اسمين لآلة الفرم، وهو اشتقاق قياسى. وبذلك تكون كلمات: «فَرَم - فَرَأَمَة - مِفرمة» عربية سائغة.

الفُسْحَة

تُداول عَمَر الشفاه كلمة «الفسحة» لفترة صغيرة بين عمليين في المصنع أو بين درسين أو أكثر في المدارس. وفي المعاجم. «فَسَحَ له في المجلس يفسح فسحا» إذا وَسَّعَ له فيه. وتكثر مشتقات الكلمة وتدور حول الاتساع، ومن ذلك «الفُسْحَة» وهى السعة في المكان، ولذلك يقال الفسحة بين الدارين أو الدور أى الفُرْجَة. وقد استعارها المعاصرون من دلالتها على السعة بين الأمكنة إلى السعة بين الأزمنة أو بعبارة أدق بين أزمئة عمليين أو أعمال للراحة، وهى استعارة سديدة، ومنها يقولون «تفسح» إذا أخذ فسحة من العمل ليسترخ فترة، وعادة تكون محدودة. وبذلك تكون كلمتا «الفُسْحَة - تفسح» المتداولتان عربيتين صحيحتين.

فَضْفُض

تتردد في اللغة اليومية كلمة «فضفض عن نفسه» بمعنى أنه أفضى بكل ما في نفسه وأراحها من عبء ما تحمله، وفي المعاجم «فضفض العيش» إذا اتسع، وفيها «فضفض الثوب» إذا وسَّعه، فهو فَضْفَاض أى واسع.

وكأنما انتقل المعاصرون من الكلمة بمعناها المادى وهو الاتساع في العيش أو في الثوب إلى الاتساع في الحديث عن دخائل النفس، والانتقال بالكلمات في العربية من معانيها المادية إلى معانيها غير المادية سُنَّة من سنتها المطردة.

ومن هنا تكون كلمة فَضْفُض عن نفسه بمعنى أنه أفضى بما يداخلها من خواطر كلمة عربية سائغة.

الفوطة

تدور في الأفواه كلمة الفوطة وجمعها فُوط، وهي كلمة مولدة استخدمها الأسلاف علما على مآزر أو ثياب قصيرة كانت تُجلب من السند، وربما كانت الكلمة في الأصل سنديّة كما قال صاحب القاموس، وقال أيضا إنها سميت بها مآزر مخططة. وقد توسع المعاصرون في استخدامها، فسموا بها المبدعة، وهي ثوب لا أكمام له يُلبس فوق الثياب ليقبها أثناء العمل بما قد يعلق بها من الشوائب، وتوسعوا أكثر، فسموا بها المُنشَفة التي يجفّف بها الوجه واليدن بعد غسلها بالماء، كما سموا بها أيضًا نسيجة القماش من القطن التي توضع على الصدر أو الركبتين عند تناول الطعام وقاية لثياب الأكل.

وكل هذه الصور من التوسع بالكلمة المولدة وهي الفوطة على سبيل الاستعارة قياسى وسائغ في العربية.

قاوَحِه - مقاوَحَة

يتداول المعاصرون كلمة «قاوَحِه مقاوَحَة شديدة» بمعنى أنه شاذٌ صاحبه في الكلام وأكثر من مماراته محاولاً الظفر به. ولا يوجد الفعل ولا معناه في المعاجم، غير أن فيها قاح الجرح يقوح إذا امتلأ قيحا وقد صاغ المعاصرون من قاح قاوَح للتعبير عن المكابرة في الكلام واللجاج فيه، وكأنما كثرت فيه الجراح، وامتلأت بقيح اللدد والجدل والقحة، وكل ذلك على سبيل الاستعارة. وبذلك تكون صيغة «قاوَحِه مقاوَحَة» عربية صحيحة للدلالة على القِحة وشدة اللُّجاج والاجتراء في الكلام. والعامة تنطق الكلمة ومشتقاتها بإبدال القاف همزة.

القِطَاع

يكثُر في هذا العصر استخدام كلمة قِطَاع مضافة إلى الزراعة أو الصناعة أو التجارة للدلالة على مؤسسة أو هيئة أو طائفة معينة من الطوائف العاملة في الشعب. وكلمة قِطَاع في اللغة تُرَدُّ إلى القِطْع وهو فصل أجزاء الشيء بعضها عن بعض، ويسمى الجزء المفصول قطعة وقِطَاعاً، وتسمى الطائفة من الليل قِطَاعاً، واستعارتها لطائفة من طوائف الشعب أو لمؤسسة أو لنشاط من الأنشطة استعارة سليمة، وبذلك تكون الكلمات المتداولة في الصحف مثل كلمة قِطَاع الزراعة وقِطَاع عام أو خاص وما يماثلها عربية سائفة صحيحة.

القفش

تجرى في الألسنة كلمة «القفش» بمعنى أن الشخص حاضر البديهة وأنه حين يسمع كلمة من صاحبه يعلق عليها بكلمة فكهة تعد امتداداً لها نظراً، ولا يوجد هذا المعنى للكلمة في المعاجم وإنما فيها قَفَش قَفْشا «إذا نشط في الأكل و» قَفَش بالعصا «إذا ضرب بها و» قَفَش الشيء «إذا أخذه.

ولا صلة بين هذه المعاني ومعنى كلمة «القفش» المتداولة، غير أن في المعاجم «قفش اللص» إذا أخذه بتلابيبه جامعاً ثيابه عند نحره وجره على وجهه، ويمكن أن تكون الكلمة بمعناها المعاصر أخذت من هذا المعنى لأن القافش المعلق على الكلمة بكلمته الفكهة كأنما قبض عليها قبضاً محكمًا لا تستطيع الإفلات منه حين فصلت من فم صاحبها مولداً منها - او ممتداً بها إلى - كلمة فكهة.

وبذلك استعيرت الكلمة من دلالتها على الإمساك باللسان إلى الدلالة العصرية دلالة الإمساك باللفظة أو الألفاظ نظراً ودعابة، وهو استعمال سائغ عن طريق الاستعارة، والعامية تنطق الكلمة بإبدال القاف همزة.

كَيْدُهُ - تَكْيِدُهُ

الكَيْدُ العناء والمشقة، وفي الذكر الحكيم: ﴿لقد خلقنا الإنسان في كَيْدٍ﴾ ومن مشتقاته في اللغة: كَيْدُ البردُ الناس إذا شقَّ عليهم، وفيها تَكْيِدُ الشيء إذا غلظ، وتَكْيِدُ الأمر إذا قصده، وتَكْيِدُت الشمسُ السَّاءَ إذا توسَّطتها من الكَيْدِ بمعنى الوسط، وفيها كابد الأمر إذا قاساه وتحمل مشقته. وبجانب هذه الاستعمالات اللغوية يستعمل المعاصرون كلمتي «كَيْدُهُ الأمر كثيراً» بمعنى أنه عانى فيه كثيراً، و«تَكْيِدُ الأمر» بمعنى أنه عانى فيه عناء شديداً. وهما استعمالان عصريان يكملان الأفعال والاستعمالات القديمة في المادة، وهما حريان بالقبول أخذاً بقرار المجمع الذي يميز استكمال المادة اللغوية بمشتقات واستعمالات جديدة. وبذلك تصبح كلمتا: «كَيْدُهُ الأمر - تَكْيِدُ الأمر» صحيحتين مقبولتين.

كويس - أكوس

من الكلمات العامية التي تدور في الألسنة كلمة «كويس» تقال في استحسان أى شىء حسى أو معنوى إذ يقال مثلاً «الطعام كويس» - الكتاب كويس - المقالة كويسة» إلى غير ذلك. والكلمة لا توجد في المعاجم، مما قد يدفع إلى الظن بأنها غير فصيحة. وأرى أنها تصغير لكلمة كويس بمعنى لطيف أو حسن، وقد يقال إنه كان ينبغي أن تصغر على «كُيس» بإضافة ياء التصغير حسب قواعده المعروفة، غير أن الكوفيين يميزون صحة هذا التصغير، وذلك أنهم جوّزوا قلب الياء وأوا في تصغير مثل: «بيت - شيخ» مما ثابته ياء، فيقال: «بيت - شويخ» كراهة اجتماع ياءين، واختار ذلك ابن مالك. ويلزم الكوفيين وابن مالك أن يجوزوا في «كيس» أن يقال في تصغيرها: «كويس» إذ هي - وما ياتلها - أولى أن تقلب الياء فيها وأوا لاجتماع ثلاث ياءات بها، وبذلك يتضح أن تصغير كلمة كويس على «كويس» تسيغه العربية، وهو تصغير للتحسين والتعليح مثل: ياما أحيسن الروض - ياما أميلح البستان.

وتجربى على ألسنة المعاصرين في المفاضلة بين عمليْن كويسين أن يقال: «هذا أكوس من ذلك» وقد يظن أنه تعبير غلط، وليس بغلط إذ له مسوغ هو أن العربية كثيراً ما تقلب ياء اليائى وأوا وقد تمكس فتقلب واو الواوى ياء، ولذلك كثيراً ما تروى كلمة بالواو، وفي رواية ثانية تروى بالياء مثل: «كُلية - كُولة - حَيْث - حَوْث». وفي اللسان قالوا: «هذا الأكيس» وهى الكوسى» وكأنهم حين أجازوا قلب الياء واوا مع الأنتى مضى المعاصرون في إثرهم فقلبوا الياء واوا في صيغة أكوس، وهى كثيراً ما تقلب - كما أسلفنا - واوا في العربية. وبذلك تكون كلمتا كويس - أكوس صحيحتين سائفتين.

المراي

تشيع في اللغة المعاصرة كلمة (المراي) بمعنى من يداين الناس بالرُّبا قصدًا لزيادة ماله على حساب ديونهم، ولا يوجد في المعاجم فعل «راي» بمعنى غمى المال عن طريق الرُّبا، وإنما فيها لهذا المعنى فعل أُرِّي، إذ جاء في القاموس المحيط (المري: من يأق الرُّبا).

ومن الممكن تخريج الفعل «راي» وتصحيحه عربيًا بأحد وجهين. الوجه الأول أنه مزيد من الفعل الثلاثي «ربا المال: إذا نما بزيادة ألف بعد فائه ليصبح على صيغة فاعَل للدلالة على الموالاة مثل: جالس - حاور - تابع، وبذلك يقال فلان مُرابٍ أى أنه يتابع الربا ويواليه. والوجه الثاني أن فعل راي بمعنى أُرِّي أى زاد وضاعف مثل: «داين بمعنى أدان - راضى بمعنى أَرْضى - عاون بمعنى أعان». وقد يَأى قال أبو العلاء:

أراييك فى الودّ الذى قد بذلته فأضعف إن أجْدَى لديك رِبَاءُ

وسواء أخذنا - حسب مقاييس اللغة - في قبول الفعل «راي» واشتقاقاته بالوجه الأول أو بالوجه الثاني فإن كلمة «المراي» المتداولة على الألسنة في اللغة العصرية عربية صحيحة.

مِصْدَاقِيَّة

يُستخدَم المصدر الصناعى كثيرا في عصرنا سواء في لغة العلوم أو في الصحافة، ومعروف أنه يتكون بإضافة ياء مشددة إلى الكلمة ومعها تاء تأنيث، وبما كثر اليوم استخدام كلمة مصداقية، وأصل الكلمة مصداق، وفي لسان العرب يقال «هذا مصداق هذا» أى ما يصدقه وما يشهد بصدقه، فأصل الكلمة صحيح لغويا، وأضيفت إليها ياء المصدر الصناعى المشددة وتأوّه، فقليل مصداقية هذا الرأى سليمة أى ما يصدق عليه من الدلالة أو الحكم. وتضاف الكلمة إلى الدول، فيقال مثلا مِصْدَاقِيَّة هذه الدولة صحيحة ومصداقية تلك غير صحيحة، بمعنى أن سياستها المعلنة تطابق سياستها غير المعلنة وأنها صادقة في فعلها مثل قولها. والكلمة بذلك سائغة لغويا وعربية صحيحة.

نَبْطٌ عَلَيْهِ

تجرى في اللغة الدارجة كلمة «نَبْطٌ عَلَيْهِ» بمعنى أنه لمز صاحبه بكلام يشير فيه إلى بعض عيوبه مع شيء من الحفاء، ولا توجد للكلمة في المعاجم هذا المعنى غير أن فيها «نَبْطُ الشيء ونَبْطُهُ» إذا أظهره بعد خفائه. والصلة بين هذا المعنى، والكلمة واضحة فإن اللامز لصاحبه ينطق بكلام مخفياً في ثناياه عيوبه، مع إعطاء الفرصة للسامع كي يتضح له ما يريد من هذه العيوب، وكأن الكلمة الدارجة أجملت هذا الصنيع إذ صيغت على هذا النحو: «نَبْطُ على صاحبه» وكأن أصل التعمير «نبط كلا ما عليه» فحُذِفَ المفعول به لأنه متبادر ومفهوم، والمراد أنه حمل كلامه على صاحبه عيوباً خفية، حاول أن يكشفها بغمزه له ولمزه. وبذلك تكون كلمة «نَبْطٌ عَلَيْهِ» المتداولة عربية سائغة.

نَشَلٌ - النِّشَالُ

تداول في اللغة اليومية كلمة «نشل» بمعنى سرق، واشتقوا منها كلمة النشال بمعنى اللص متعود السرقة، والكلمتان ليستا في المعاجم القديمة غير أن فيها «نشل الشيء» إذا أسرع في نزع، ومن ذلك قولهم «نشل اللحم من القدر» إذا أسرع في إخراجه منها بيده، وقولهم «نشل الحفاتم من يده» إذا أسرع في انتزاعه، وقولهم: «نشل الفريق من الماء» إذا أخرجه من الماء مسرعاً. ومن هذا المعنى تداول الناس كلمة «نشل» للمخطف السريع وبعبارة أخرى للسرقة، فيقال: «نشل ما معه من نقود». واشتقت من ذلك كلمة النشال للصوص الذي يسرق الناس على غِرَّة. وبذلك تكون الكلمتان المتداولتان: نشل - النشال عريبتين صحيحتين.

النقطة

تُداول بين الناس كلمة «النقطة» بمعنى ما يُهْدَى إلى العروسين أو أحدهما من هدية مال أو غير مال في العرس أو قبله أو بعده. والكلمة لا توجد بهذا المعنى في المعاجم، وفيها النقطة علامة مستديرة توضع فوق الحرف أو تحته لتمييزه من الحروف غير المنقوطة، وفي المعاجم أيضًا نقطة الدائرة في الهندسة مركزها. وتُجعل النقطة بين العبارات في الكلام للفصل بينها: والنقطة: الأمر والقضية. وفي المعاجم أيضًا النقطة القطعة الصغيرة من الكلاً والقدر الصغير من الشيء يقال أعطاه نقطة صغيرة من العسل، ومن هذا المعنى استعيرت كلمة «النقطة» للدلالة على ما يقدم للعروسين من مال أو من بعض الطُرف، وهي استعارة سديدة، وقد اشتق منها فعل هو «نَقَطَ العروسين» بمعنى أنه قدم لها هدية، وهو اشتقاق سليم. وبذلك تكون كلمة «النقطة» بمعنى الهدية تقدم للعروسين وكلمة «نَقَطَ» بمعنى أهدى العروسين هدية عربيتين سائقتين، والعامية تبدل القاف في الكلمتين همزة.

وشوشه - الوشوشة

تدور في أفواه المعاصرين كلمة «وشوشه» بمعنى كلمه أخفى ما يكون الكلام حتى لا يسمعه سواه، واشتقوا منها كلمة الوشوشة بمعنى الكلام الخفى يلقي في أذن المستمع، ومن ذلك قولهم توشوشوا إذا تسأروا بالكلام وهمس به بعضهم إلى بعض. والكلمة ومشتقاتها لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها وشوش الرجل إذا تكلم بكلام مختلط غير بَيِّن، وكأنهم استخدموا الفعل متعدياً، ناقلين له من الكلام المختلط غير البَيِّن إلى الكلام المهموس على طريقة الاستعارة، وبذلك تكون كلمتا: وشوشه - الوشوشة - صحيحتين سائقتين.

فهرس الموضوعات

صفحة	مقدمة
٨- ٥
١٢٧- ٩	القسم الأول: تصحيح بعض القواعد
٢٧- ١١	١ - تبادل اللزوم والتعدى فى الفعل الثلاثى
١١	الفعل اللازم - الفعل المتعدى
١٢	تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيفته
١٣	التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة
١٥	التضمن فى الفعل الثلاثى المتعدى مباشرة - شواهد
١٧	تعليق على الشواهد
٢٠	إسقاط الجار للمفاعيل
٢١	شواهد
٢٣	تعليق على الشواهد
٢٦	التناجج
٤٠- ٢٨	٢ - استغناء الفعل الثلاثى المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل فى صيغ مطردة
٢٨	رأى ابن مضاء فى دلالة الفعل بمادته على الفاعل
٣٣- ٢٩	أولاً: صيغ يطرء فيها غياب الفاعل
٢٩	(أ) أفعال باب الاستثناء: خلا - عدا - حاشا - لا يكون - ليس
٣٠	(ب) فعلا التعجب: «ما أفعله - أفعل به»
٣٢	(جـ) أفعال مكفوفة بـ «ما» لا فواعل لها: «قل ما - كثر ما - طالما»
٣٣	(د) الفعل الأول فى صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل
٤٠- ٣٤	ثانياً: أفعال بدون فواعل فى قراءات قرآنية وأمثلة نثرية وشعرية
٣٤	(أ) فى قراءات قرآنية
٣٧	(ب) فى أمثلة نثرية وشعرية
٣٩	قاعدتان عامتان
٤٩- ٤١	٣ - استغناء الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب فاعل
٤١	صيغ الفعل المبني للمجهول: الماضى- المضارع- نيابة المفعول به عن الفاعل
٤٢	إنابة غير المفعول به: نيابة المصدر - نيابة الظرف
٤٣	مجموع ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول: (أ) بين
٤٤	(ب) دون (جـ) عند

صفحة

- رأى النحاة في الظروف الثلاثة السالفة التالية لأفعال مبنية للمجهول ٤٤
 نيابة الجار والمجرور عن الفاعل - اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار
 والمجرور عن الفاعل ٤٦
 قاعدة عامة ٤٨
 ٤ - أفعال المطاوعة ٥٠ - ٥٥
 صيغ أفعال المطاوعة. (أ) صيغة أنفعل ٥٠
 (ب) صيغة افتعل (ج) صيغة تفعل ٥١
 (د) صيغة تفعّل ٥٢
 (هـ) صيغة تفاعل (و) صيغ أخرى: ١ - صيغة فعل مثلثة العين ٥٣
 ٢ - صيغة فعل اللازمة ٥٣
 ٣ - صيغة أفعل ٥٤
 ٤ - صيغة استفعل ٥٤
 أفعال المطاوعة القياسية أربع: انفعل، افتعل، تفعّل، تفاعل ٥٥
 ٥ - المجموع ودلالاتها جميعا على الفعلة والكرة ٥٦ - ٦٤
 الجمع السالم ٥٦
 اسم الجمع ٥٧
 اسم الجنس الجمعي ٥٨
 جمع التكرير ٥٩
 ٦ - ملاحظات على قياسية الغالب من مجموع التكرير ٦٥ - ٧٦
 قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث ٦٥
 جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث جمع تكرير ٦٧
 قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث - جمع المؤنث السالم ٦٨
 جمع التكرير ٦٩
 جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث جمعا سالما وجمعا مكسرا ٧٠
 قياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد ٧٢
 جدول لقياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد جمع تكرير ٧٣
 قياس جمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مد زائد ٧٣
 جدول لفعول وفَعْلان بمعنى فاعل ٧٤
 قياس جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاء ٧٥
 جدول جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاء ٧٥
 قياس جمع فَعْلان مثلثة الفاء جدول لقياس جمع فعْلان مثلثة الفاء ٧٦
 ٧ - قياسية جمع الجمع المكسر جمعا ثانيا ٧٧ - ٨٠
 أولاً: جمع المذكر السالم وتبادلته مع جمع التكرير ٧٨

صفحة

- ٧٨ ثانيًا: جمع التكسير جمعًا ثانيًا في يابه
- ٧٩ ثالثًا: جمع المؤنث السالم مع جمع التكسير
- ٨٠ تعديل قرار قديم للمجمع - القاعدة العامة ؟
- ٨ - التضمن ونياية حروف الجر بعضها عن بعض ٨١- ٩٢
- ٨١ تعريف التضمن - صور التضمن
- ٨٢ تضمن فعل متعدّد بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتعدّى بنفس حرقه
- ٨٣ كلام ابن جني
- ٨٥ صنيع البصريين
- ٨٦ رأى الكوفيين - تضمن فعل متعدّد معنى فعل متعدّد بحرف جر
- ٨٧ شواهد قرآنية وشعرية
- ٨٧ أولًا: من القرآن الكريم - ثانيًا: من الشعر
- ٨٨ صحة رأى ابن قتيبة
- ٨٩ شواهد قرآنية
- ٩٠ شواهد شعرية من كتاب المغني
- ٩١ خلاصة القول في التضمن
- ٩ - فصل صيغ المبالغة عن صيغ الصفة المشبهة ٩٣- ٩٧
- (أ) صيغ المبالغة الخمس: فَعَال - مَفْعَال - فَعُول - فَعِيل - فَعِل ٩٣
- (ب) صيغ أخرى للمبالغة ٩٤
- (جـ) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبهة ٩٤
- ١ - فَعُول ٩٤
- ٢ - فَعِيل ٩٥
- ٣ - فَعِيل ٩٥
- الخلاصة: ١ - صيغ المبالغة خمس: فَعَال - مَفْعَال - فَعُول - فَعِيل - فَعِل ٩٦
- إخراج صيغتي فَعِيل وفَعِيل من صيغ المبالغة ٩٦
- ١٠ - اطراد صيغة «تمفعّل» في عبارات معاصرة ٩٨- ١٠٢
- ابن جني يذكر لصيغة تمفعّل ستة أمثلة ٩٨
- في المعاجم القديمة أمثلة أخرى ٩٩
- أمثلة عصرية كثيرة لصيغة تمفعّل ١٠٠
- النتيجة ١٠٢
- ١١ - الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط ١٠٣
- (أ) صدارة أدوات الاستفهام - معنى الصدارة ١١٢- ١٠٣
- قاعدتان ١٠٥
- العدول عن قرارين مجمعين ١٠٦

صفحة	
١-٧	(ب) أدوات الشرط
١-٩	(ج) صدارة أدوات الشرط
١١٢	قاعدتان
١١٥-١١٣	١٢ - تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام
١١٣	شواهد على تسكين الحركة الإعرابية
١٢١-١١٦	١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنمت المضاف
١١٦	الفصل بالمفعول به والظرف والجار والمجرور
١١٧	الفصل بالنداء وإما وبالمعطوف على المضاف
١١٨	الفصل بالنمت - الفصل في القراءات
١١٩	إعراب النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه
١٢٨-١٢٢	١٤ - إخراج غير وسوى من باب الاستثناء
١٢٢	(أ) غير - إعراب «غير» في رأى سيبويه
١٢٣	إعراب غير في رأى أبي علي الفارسي
١٢٥	(ب) إعراب سوى
١٢٦	النتيجة
١٥٨-١٢٩	القسم الثاني: صيغ وتعبيرات صحيحة
١٣١	١ - وقوع الشرط ماضياً بعد مهابها
١٣٣	٢ - جواز مجيء «بيننا» في غير الصدارة
١٣٥	٣ - كلمات معطوفة بدون حرف عطف
١٣٧	٤ - إشراب «ما» في صيغة «ما دام» معنى الشرط
١٣٨	٥ - «حتى» عاطفة بدون معطوف عليه
١٤٠	٦ - «لا» النافية غير العاملة في استعمالات معاصرة
١٤٢	٧ - اللاندرية - اللاأخلاقي - الماهية - الماصدق
١٤٤	٨ - لم ولن أفعل - لا ولن أفعل
١٤٥	٩ - إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد
١٤٧	١٠ - تسهيل الهجزة في مثل: «أبيل للسقوط»
١٤٩	١١ - قياسية «فاعل» للدلالة على الاشتراك وعلى التابع والموالة
١٥٠	١٢ - أينية صحيحة في التصغير والنسب
١٥٠	(أ) أذين (ب) أذناني
١٥١	(ج) النسبة إلى نظرية النسبية يسبوي
١٥٣	١٣ - رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب

صفحة

- ١ - رد فاء الثلاثي: (أ) الصورة الأولى مثل عدة - جهة - ١٥٣
 (ب) الصورة الثانية مثل: شية ١٥٣
 ٢ - رد لام الثلاثي ١٥٣
 (أ) الصورة الأولى مثل: سنة - فئة - مئة - شفة (ب) الصورة الثانية مثل:
 اسم - ابن (ج) الصورة الثالثة مثل: أب - يد - أخ ١٥٤
 النتيجة ١٥٤
 ١٤ - عبارات صحيحة ١٥٥
 (أ) صارحه الرأي - صارحه بالرأى ١٥٥
 (ب) حبذا لو رضيت ١٥٦
 (ج) تعالم خالد على زملائه ١٥٧
 (د) لم أفعل ذلك أبدا ١٥٧

القسم الثالث: تسويغ ألفاظ دارجة ١٥٩-١٦٤

- أجرب - اجرِبُ اللون. الإمضاء ١٦١
 أراض رَغْوِيَّة. إجازة ١٦٢
 بهت - باهت ١٦٣
 باش - بوش. تجريف الأرض ١٦٤
 تحجيم. التحوير ١٦٥
 التسول. تَسْيِيس ١٦٦
 تصحر الأرض الزراعية. تَقْيَا الشيء ١٦٧
 تمحك - التمحك - الجاروف ١٦٨
 جَهْوَى. جَحْ - جَحَاخ - الجَحْ ١٦٩
 جذر الفكرة. جَرَسَه - الجرسة ١٧٠
 جمد تجميدا - تجمد تجمدا ١٧١
 الخناقة. التَزْدَح ١٧٢
 اللَوْشَة. الرُّفُوف ١٧٣
 زَعِل منه - الزعل - زعلان. زَاغ - زَوَّغ ١٧٤
 سَيْسِيَة الشعر. سحب - تسحب - انسحب ١٧٥
 سَرَّح العامل - السَّرَّح. السَّهْرَق ١٧٦
 الشخشفة - شَخْشِيفَة. شاكلة - الشكلة ١٧٧
 الشطب - الشطْب ١٧٨
 شغوف ١٧٩

صفحة

١٨٠	شوية. الصداغة - صدغ
١٨١	صدقة - مصادقة
١٨٢	الطابق. طمن
١٨٣	عبيط - عبط - اعتباطا - عيط - العياط
١٨٤	عشوائى - عشوائية - العشوائية
١٨٥	عصلج. غامق
١٨٦	القموس. القرجة - متفرج
١٨٧	فرم - فرامة - مفرمة. الفسحة
١٨٨	فضفض. الفوطة
١٨٩	قارحه - مقارحة. القطاع
١٩٠	القفش. كبده - تكيد
١٩١	كويس - أكوس
١٩٢	المرايى. مصادقية
١٩٣	نيط عليه. نشل - النشال
١٩٤	النقطة. وشوشه - الوشوشة

١٩٩٠ / ٨١٨٢	رقم الإيداع
ISBN 977-82-3096-7	الترقيم الدولى

١ / ٨٩ / ٧٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

٧٨٨٦

